وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية

– دراسة حالة دول جنوب شرق أسيا–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطلبة:

- إسلام نوار
- محمد العينوس

إشراف الأستاذ:

- بودغدغ أحمد

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم وميزنا بالعقل الذي يسير طريقنا نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه والذي وفقنا في إتمام هذا العمل.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان وأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى الأستاذ الفاضل

"بودغدغ أحمد"

الذي تكرم علينا بقبول الإشراف على هذه المذكرة، وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة، كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر إلى أساتذة قسم العلوم الاقتصادية الدين تلقينا التعليم على أيديهم. ولا ننسى أن نشكر كل أفراد عائلتنا الأحباء على مساندتهم لنا طوال مشوارنا الدراسي.

قوائم الفهارس

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار العام للتكامل الاقتصادي	
تمهيد	**7**
المبحث الأول: نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي	**8**
المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي	**8**
المطلب الثاني: دوافع ومبررات التكامل الاقتصادي	**9**
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي	**10**
المبحث الثاني: مراحل وأهداف وأثار التكامل الاقتصادي	**14**
المطلب الأول: مراحل التكامل الاقتصادي	**14**
المطلب الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي	**16**
المطلب الثالث: أثار التكامل الاقتصادي	**17**
المبحث الثالث: متطلبات تحقيق التكامل الاقتصادي	**23**
المطلب الأول: متطلبات تفعيل التكامل الاقتصادي	**23**
المطلب الثاني: مزايا التكامل الاقتصادي	**25**
المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي	**27**
خلاصة الفصل	**30**
الفصل الثاني: التجارة البينية وعلاقتها بالتكامل الاقتصادي	
تمهيد	**32**

المبحث الأول: أساسات حول التجارة البينية	**33**
المطلب الأول: تعريف التجارة البينية	**33**
المطلب الثاني: قياس مدى التجارة البينية	**35**
المطلب الثالث: أهمية ودور التجارة الخارجية	**35**
المبحث الثاني: التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية	**38**
المطلب الأول: القوى المؤثرة في التجارة الدولية	**38**
المطلب الثاني: اتجاهات التجارة الدولية	**39**
المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية والمنظمة العالمية للتجارة	**40**
المبحث الثالث: تسهيلات التجارة كمفعل أساسي للتجارة الدولية ولدعم التكتل الاقتصادي	**46**
المطلب الأول: مفهوم وأبعاد التسهيلات التجارية	**46**
المطلب الثاني: أهداف ومحتويات تسهيلات التجارة	**48**
المطلب الثالث: القواعد والنظم التي تحكم تسهيلات التجارة	**49**
خلاصة الفصل	**55**
الفصل الثالث: دول جنوب شرق أسيا كنموذج لتكامل الاقتصادي وتطوير التجارة البينية (دراسة حالة)	
تمهيد	**57**
المبحث الأول: دول جنوب شرق أسيا (نشأة وتطور- أهداف ومناهج - مؤشرات اقتصادية)	**58**
المطلب الأول: نشأة وتطور دول جنوب شرق آسيا	**58**
المطلب الثاني: مناهج وسياسات التكامل الاقتصادي لرابطة الاسيان	**60**
المطلب الثالث: أهم المؤشرات الاقتصادية لرابطة الاسيان	**62**
المبحث الثاني: واقع التجارة البينية لدول جنوب شرق أسيا	**64**
المطلب الأول: التجارة البينية داخل رابطة الاسيان	**64**

قائمة المحتويات

المطلب الثاني: أداء التجارة الخارجية	69
المطلب الثالث: الأفاق المستقبلية لرابطة الاسيان	71
المبحث الثالث: ابرز تجارب التكامل الاقتصادي في العالم	73
المطلب الأول: التجربة الأوروبية	73
المطلب الثاني: تجربة منطقة التجارة الحرة nafta	78
المطلب الثالث: مجلس التعاون الخليجي	79
خلاصة الفصل	87
خاتمة	89
قائمة المصادر والمراجع	93

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	مراحل التكامل الاقتصادي والمميزات المرفقة بها	15
02	يوضح التجارة الخارجية وتطورها مقارنة بين الدول الصناعية والدول النامية.	37
03	يوضح الفترة الزمنية لجولات المفاوضات التجارية للجات.	43
04	يوضح قضايا تسهيلات التجارة	53
05	مؤشرات النمو الاقتصادي لدول جنوب شرق اسيا	62
06	تجارة السلع البينية في دول الآسيان2010-2019.	64
07	صادرات سلع الاسيان 2015-2019(مليون دولار)	65
08	واردات سلع الاسيان 2015-2019(مليون دولار)	66
09	الميزان التجاري للسلع 2015-2019 (مليون دولار)	67
10	أهم السلع التي تصدرها الآسيان 2019(مليون دولار)	71
11	يوضح تطور التجارة البينية لتجمع النافتا(2010-2019م)	79
12	يوضح حجم التجارة البينية لدول المجلس خلال فترة (2011-2014)	84
13	يوضح حصة كل دولة من دول المجلس من التجارة البينية (2011-2014)	85

قائمة الأشكال

الرقم	الأشكال	الصفحة
01	القطاعات المؤثرة على كفاءة التجارة	48
02	معدلات النمو الاقتصادي لدول الآسيان لعام 2019	63
03	تجارة السلع البينية في دول الآسيان2010-2019.	65
04	صادرات سلع الاسيان 2015-2019	66
05	واردات سلع الاسيان 2015-2019	67
06	الميزان التجاري لسلع الاسيان	68
07	صادرات سلع الاسيان مع الشركاء الرئيسيين2019 (%)	69
08	واردات سلع الاسيان مع الشركاء الرئيسيين2019 (%)	70
09	صادرات وواردات الاسيان مع العالم2010-2019 (مليار دولار)	71
10	يوضح نسبة مساهمة تجارة السلع والخدمات في الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي خلال الفترة2011-2015.	76
11	نسبة التجارة السلعية البينية والخارجية للاتحاد الاوروبي2011-2015.	76
12	يوضح الشركاء التجاريون الرئيسيون المصدرة إليهم السلع من إجمالي التجارة الخارجية للاتحاد الاوروبي سنة 2016.	77
13	يوضح السلع المستوردة للاتحاد الأوروبي من الشركاء التجاريون الرئيسيون من إجمالي التجارة الخارجية للاتحاد سنة 2016.	77

مقدمة

مقدمة

عرفت البيئة الاقتصادية أواخر القرن 20 تطورات عدة كان لها الأثر المهم على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، ولعل أبرز هذه التطورات توجه أنظار العالم صوب التكتلات الاقتصادية فأضحى التكتل والتكامل أهم سمات الفترة الراهنة وقد كان السب المباشر لتكوين هذه التكتلات يتلخص في التغلب على العديد من الصعوبات التي واجهت دول العالم ورغبتها في إيجاد حلول لها وبشكل جماعي من خلال إمكانياتها الاقتصادية المشتركة، باعتبار أن التكامل أو الترتيب الاقتصادي الإقليمي هو الوسيلة الفاعلة للاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المنضوية في التكتل وتوسيع حجم التباين التجاري بما يحقق المنفعة الإقتصادية لهده البلدان.

إن ظهور التكتلات الاقتصادية بمختلف أشكالها مثل دليلا واضحا على رغبة الدول في مواكبة ومسايرة الوجه الحديث للعلاقات الاقتصادية الدولية، لتكون نطاقا تتضاءل أمامه الأهمية الاقتصاديات القومية عند رسم السياسات الاقتصادية، بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعة للحصول على أكبر المكاسب الممكنة من التجارة الدولية، وخاصة بعد انتقال هذه التكتلات من مراحل الانتشار إلى مرحلة تعميق العلاقات الاقتصادية بين أعضائها، فلم تعد حكرا على قارة أو مجموعة دول أو إقليم بعينه وإنما انتشرت في جميع مناطق العالم مما جعل الكثير من الدول تتسابق لإقامتها ولا فرق في ذلك بين الدول الصغيرة والكبيرة بغض النظر عن قوتها الإقتصادية من أجل ترقية المبادلات التجارية وبالتالي تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء.

وأمام هذا الوضع يعتبر الآسيان أهم كتلة تجارية في العالم ،سواء من حيث عدد الدول الأعضاء أو من حيث درجة التكامل التي وصل إليها، علاوة على مكانتها في التجارة العالمية ولقد كان لقيام تطور هذه الكتلة انعكاسات ، آثار عدة على العلاقات التجارية الدولية سواء فيما بين الدول الأعضاء أو فيما بين الاتحاد والدول غير الأعضاء

أولا: الإشكالية

وتعد تجربة الاسيان النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي والذي كان نتاج عن المحاولات المتكررة والمتعاقبة لوصوله الي هذه الدرجة من التكامل وهذا ما أدى إلى زيادة حجم التجارة بين دون الأعضاء ومن خلال هذا الطرح ارتأينا صياغة إشكالية موضوعها كالآتي :

كيف ينعكس التكامل الاقتصادي على تطور التجارة البينية؟

يمكن تفكيك الإشكالية الرئيسية إلى أسئلة وإشكاليات فرعية الآتية:

1- ما هو مفهوم التكامل الاقتصادي، وما الاعتبارات والمراحل التي يمر بها والآثار الناتجة عنه؟

2- فيما تكمن علاقة التكامل الاقتصادي بالتجارة الدولية وتحديات العولمة الاقتصادية؟

3- ما هو دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التبادل البيني من خلال التجارب الدولية، وما واقع تطور التجارة العربية البيئية بشكل عام، وتجربة مجلس الخليج بشكل خاص؟

ثانيا: فرضيات البحث

1 – يعتبر الانضمام والمشاركة في عملية التكامل الاقتصادي حقيقة مفادها تحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة عالية أكثر مما هو الحال لو سعت كل دولة بمفردها، كما تأخذ ترتيبات التكامل مراحل وأشكال مختلفة وذلك سعياً لإزالة التمييز بين السلع والخدمات المنتجة من قبل دول الأعضاء، وكذلك الحال مع حرية انتقال عوامل الإنتاج.

2 – إن التكامل الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الدولية تظهر في مدى تطور التجارة البينية بين الدول الأعضاء فيه من خلال الإجراءات المتخذة في إزالة كافة القيود والعوائق على التجارة، كما يعتبر تعميق للمبادلات التجارية في ظل نظام عالمي جديد.

3– إن تحرير التجارة البينية في إطار مستويات التكامل الاقتصادي تعمل على تنشيط التبادل البيني ضمن مختلف التجارب الدولية، كما تتميز تجارة الاسيان البينية بالتركيز السلعي والجغرافي.

ثالثا: دوافع اختيار الموضوع:

إن الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع هي:

– وجود رغبة في إنجازه.

– توافر المعلومات والمصادر عنه بشكل لا بأس به.

– إبراز أهمية وحتمية التكامل الاقتصادي في ظل الأوضاع الدولية الراهنة من خلال إحداثه لطفرة في التجارة الخارجية عن طريق نمو كبير في حجم التجارة البينية.

– تقويم تجارب الآسيان في هذا الموضوع من خلال تحليل التبادل البيني.

رابعا: أهمية الموضوع:

تنبع الأهمية المتوخاة في هذا البحث من خلال النقاط التالية:

– الأهمية النسبية للتبادل التجاري البيني، وما يعمل على تحقيقه من إقامة سوق كبيرة وواسعة، وكذلك تنويع في المنتجات.

– الاستفادة من التخصص الإقليمي وما ينتج عنه من تحقيق في الكفاءة الإنتاجية واكتساب قدرة تنافسية.

– سهولة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال السير في مراحل أكثر عمق في التكامل الاقتصادي.

– تنشيط التجارة البينية يؤدي إلى تحقيق إصلاحات اقتصادية وبالتالي يساعد على خلق بيئة اقتصادية سليمة تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي.

– النجاحات المحققة في المسيرة التكاملية لبعض التجارب الدولية، وبالأخص في إعطاءها قوة تفاوضية، وثقل على المستوى العالمي.

– إيجاد حيز للتعاون الاقتصادي المشترك وفق المصالح المتبادلة لكل دولة.

– إبراز أهمية تجارب الآسيان البيئية لتعزيز مسار التكامل الاقتصادي فيما بينها.

– تحليل مسيرة مجلس التعاون الخليجي وحجم التجارة البينية، للوقوف على أهم ما أنجز وتحقق، وما ينتظر منه مستقبلا.

خامسا: أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة بما يلي:

– التعرف على المفاهيم الأساسية والخاصة بالتكامل الاقتصادي، وذلك بمسح الأدبيات المتعلقة به.

– إظهار العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية.

– دور تسهيلات التجارة في إزالة العوائق الغير جمركية التي تعترض عملية التكامل الاقتصادي.

– تقييم التجارة البينية لبعض التكتلات الاقتصادية بهدف الوصول إلى أنسب السياسات الملائمة لتطويرها وتنميتها.

– أهمية التجارة البينية كأفضل مؤشر لقياس ومعرفة درجة ومستوى التكامل الاقتصادي.

– إبراز واقع التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية بشكل عام ومجلس التعاون الخليجي بشكل خاص.

سادسا: المناهج المستخدمة

يجمع منهج الدراسة بين المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي، أما المنهج الوصفي استعملناه في عرض الأسس النظرية للتكامل الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية واستعملنا المنهج التحليلي في تحليل حجم التجارة البينية لإبراز تجارب التكامل الاقتصادي في العالم والتجربة العربية على وجه الخصوص واستعملنا المنهج التاريخي في عرض المسيرات التكاملية لأهم التجمعات الدولية والعربية.

سابعا: حدود الدراسة

اقتصرت على دراسة المحطات المهمة في العملية التكاملية للأسيان ودورها في تطور التجارة البينية وذلك من عام 2010 حتى 2019.

ثامنا: الدراسات السابقة

لقد تناولت دراسات عدة من حوالي هذا الموضوع، ومن تلك الدراسات:

- بحث بعنوان "الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ضل العولمة الاقتصادية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائرة 2006 ، من إعداد حشماوي محمد وقد تطرق فيها إلى النظام الاقتصادي الدولي وعلاقته بالعولمة ليخيم هذا البحث بالاتجاهات الجديدة للتجارة والاستثمارات الدولية وعلاقة النظام التجاري الجديد بالدول النامية.
- بحث بعنوان "التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 ، في إعداد مقدم غييرات، حيث بدأ بتناول الإطار العام والنظري للتكامل الاقتصادي تم استعرض بعض التحارب الدولية في

خالات التكامل الاقتصادي الزراعي معرجا على أثر المنظمة العالمية للتجارة على التكامل الاقتصادي الزواعي العربي، وكيفية الاستفادة من اتفاقيات المنظمة.

- بحث بعنوان "التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، من إعداد حنيتي الحاج: وقد تطرق للتعاون الاقتصادي من خلال مؤسسات وإلى التطورات الإقليمية والدولية خلال القرن العشرين وبداية القرن الحالي وآثار المتغيرات سواء المحلية أو الدولية على آليات التعاون الاقتصادي المشترك.
- بحث بعنوان "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجرائر 2007، من إعداد رميدى عبد الوهاب: وذلك يتطرقه بلإطار النظري للتكامل وبعض التجارب للمتكملات الاقتصادية الإقليمية الرائدة لم تطرق لإبراز العلاقة بينها وبين التحولات الراهنة ثم إلى الواقع التنموي للدول النامية مبرراً لأهم تجارب التكامل فيها

صعوبات الدراسة:

اعترضتنا بعض الصعوبات نحصرها فيما يلي:

اتساع وتشعب جوانب الموضوع وصعوبة حصره.

نقص البيانات الخاصة ببعض المؤشرات في السنوات الأخيرة.

صعوبة في التنقل لجمع المراجع الخاصة بهذا الموضوع.

محتويات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول، **الفصل الأول** يتناول الإطار العام للتكامل الاقتصادي وبدوره قسمناه إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: تناولنا فيه نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي.

المبحث الثاني: فتناولنا فيه مراحل وأهداف وأثار التكامل الاقتصادي.

المبحث الثالث: متطلبات ومزايا ومعوقات التكامل الاقتصادي.

الفصل الثاني فتناولنا علاقة التكامل الاقتصادي بالتجارة البينية، وبدوره قسمناه إلى ثلاث مباحث، تناولنا فيها ما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول التجارة البينية.

المبحث الثاني: التجارة الدولية والتقسيم الدولي للعمل.

المبحث الثالث: تسهيلات التجارة كمفعل أساسي للتجارة الدولية ولدعم التكامل الاقتصادي.

أما فيما يخص **الفصل الثالث**، فهو دول جنوب شرق أسيا كنموذج لتكامل الاقتصادي وتطوير التجارة البينية، والذي بدوره قسمناه إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: دول جنوب شرق أسيا (نشأة وتطور– أهداف ومناهج – مؤشرات اقتصادية).

المبحث الثاني: واقع التجارة البينية لدول جنوب شرق أسيا .

المبحث الثالث: ابرز تجارب التكامل الاقتصادي في العالم.

الفصل الأول: الإطار العام للتكامل الاقتصادي

المبحث الأول: نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني: مراحل وأهداف وأثار التكامل الاقتصادي

المبحث الثالث: متطلبات تحقيق التكامل الاقتصادي

تمهيد:

إن موضوع التكامل الاقتصادي من المواضيع الهامة والمتجددة حديثا في الأدبيات الاقتصادية وخاصة في العشريتين الأخيرتين فهو موضوع متعددة الأبعاد ومثير للجدل والنقاش إذ أخد حيزاً فكرياً وأكاديمياً كبيراً بل وأضحى محط اهتمام الحكومات وخدمات وجماهير على السواء ونحن في هذا السياق نحاول تسليط الضوء عليه من خلال المفاهيم والأسس النظرية التي يقوم عليها بعرض مختلف المراحل والمقومات والآثار المصاحبة للتكامل الاقتصادي ودلك بغرض تقييم قيام هدا التكامل على الدول الأعضاء، ويتضمن التكامل الاقتصادي ثلاث أوجه رئيسية تشمل التكامل التجاري في السلع والخدمات وتكامل أسواق النقد ورأس المال متكامل أسواق العمل وهي الركائز المهمة لعملية التكامل الاقتصادي لدى نقف في هدا الفصل حول تقديم الأهمية الاقتصادية المحققة من جراء تطبيق بعض الإجراءات بين الدول الأخذة في تشكيله.

المبحث الأول: نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

هناك تنويع كبير على مستوى الأدبيات الاقتصادية في تعريف مفهوم التكامل الاقتصادي لدى سوف نتطرق لأبرز وأهم التعريفات حول التكامل الاقتصادي وهي كالأتي:

يعرف بأنه الحالة التي تنطوي علي تجميع الاقتصاديات المستقلة في أقاليم اقتصادية أكبر[1]، أصل كلمت **(intégration)** ابتدئ باستعمالها عام 1620 في قاموس اوكسفورد الانجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تولف كلا واحدا.

حيث عرف بيلا بلاسا التكامل وميز بين نوعين منه هما:

التكامل الاقتصادي كعملية: بحيث يشمل الإجراءات كافه التي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة.

أما التكامل الاقتصادي كواقع: فهو تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين اقتصاديات الدول المختلفة [2].

كما يعتبر التكامل الاقتصادي كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع ، كما يعرفه البعض على انه تجميع وحدات اقتصادية منفصلة في كيان اقتصادي واحد.[3]

فيرى الاقتصادي **Gunner Myrdal** ضرورة أن تكون عملية إلغاء الحواجز متزامنة مع حرية انتقال عوامل الإنتاج بما فيها الانتقال الاجتماعي على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي.

أما الاقتصادي الهولندي **Jan Tinbergen** فميز بين نوعين من التكامل الاقتصادي:

التكامل السلبي الذي يتطلب إلغاء كل صور التمييز التجاري وكل القيود و العراقيل الموضوعة أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج وحرية حركة التدفقات الاقتصادية.

أما التكامل الايجابي الذي يهتم بتغيير الأدوات والمؤسسات الموجودة وتعويضها بأدوات ومؤسسات جديدة من أجل ضمان فعالية آليات السوق.[4]

إلا أن مفهوم التكامل الاقتصادي قد تطور في ظل تزايد العولمة التي شاهدتها عقد الثمانينيات والتسعينيات إذ أصبح أيضا يشمل التجارة في الخدمات والعمالة وحركة تنقل رأس المال.

---

[1] عادل شنيني، **التكامل الاقتصادي وتفعيل التجارة البينية بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية المركز الجامعي غرداية، 2011، ص10.

[2] محمد توفيق، عبد المجيد، **العولمة والتكتلات الاقتصادية**، دار الفكر الاقتصادي شارع سوتير الإسكندرية، 2013، ص106

[3] السيد محمد أحمد ألسريتي ، "**التجارة الخارجية**"، الإسكندرية الدار الجامعية، 2009، ص199.

[4] عادل شنيني، مرجع سبق ذكره، ص11.

نلخص من ذلك إلى أن التكامل الاقتصادي هو عمليه متعددة المراحل للإندماج الاقتصادي الكلي بين الدول الأعضاء يتم بموجبها أزاله جميع الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة من اجل النمو والتقدم هو يتطلب إقامة التكامل الاقتصادي وجود إرادة سياسيه واعية صارمة تقبل التنازل بين بعض سلطات الدولة لصالح كافه الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية[1].

المطلب الثاني: دوافع ومبررات التكامل الاقتصادي

أولا: الروابط التاريخية والتقارب الجغرافي

حيث يعتبر التقارب الجغرافي أساسيا لوجود الروابط التاريخية بين الشعوب، و يعتبر هذا الدافع من أهم مقومات قيام أي تجمع إقليمي، وهذا لضمان تقارب المصالح واتفاق الأهداف، وخلق قدر من القيم الأنماط السلوكية المشتركة.[2]

ثانيا: الدافع السياسي

إن وجود روابط قوية بين شعوب دول الإقليم يعد عاملا مهما لقيام التكامل، إلا أن هذه الروابط وحدها لا تكفى، إذ يؤدى العامل السياسي دورا مهما، وهذا ما يؤكده الواقع المشاهد، حيث كان الدافع من قيام العديد من التكتلات هو البحث عن السلام والرغبة في تأمين الأمن الخارجي، كما حدث لتكتل الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

الجدير بالذكر أن البعض يرى أن الدوافع السياسية إلى التكامل الاقتصادي تحتل المرتبة الأولى في الأهمية بوصفها أهدافا أصلية لتأتى الدوافع الاقتصادية بعدها، غير أنه لا يمكن أن نجزم بهذا الرأي دوما، فقد تكون الخطوات الأولى للتكامل بدافع سياسي، لكن سرعان ما يتحول الأثر للمجال الاقتصادي ويتعزز بذلك الدافع الاقتصادي في مرحلة لاحقة، والعكس صحيح ونخلص إلى أن هناك ترابطا وثيقا بين الجوانب السياسية والاقتصادية في التكامل الإقليمي[3].

ثالثا: فتح الأسواق وتوسيع نطاقها

أصبحت الدول الضعيفة لا تستطيع منافسة الدول الكبرى في الأسواق العالمية، ولذلك تسعى إلى عقد اتفاقات تكامل لتسهيل تسويق منتجاتها، كما تسعى الدول الكبرى إلى فتح أسواق جديدة لمنتجاتها، ومحاولة حمايتها عن طريق اتفاقات التكامل ومهما اختلفت الاتجاهات، فإن الدافع الحقيقي وراء فتح الأسواق وتوسيعها هو الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.

---

[1] توفيق عبد المجيد، **العولمة والتكتلات الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره ، ص111

[2] زاهية لموشي، **آلية تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية في ظل العولمة دراسة حالة دول مجلس التعاون الخارجي**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير وعلوم تجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، السنة الجامعية 2015_2016،ص7.

[3] إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، طبعة 3، الدار العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص46.

رابعا: تحقيق المزيد من الحماية والتحرير

يجمع التكامل الاقتصادي الإقليمي في خصائصه بين تحديق تحرير أكبر للتجارة بين أطراف الإقليم، وتحديق حماية أكبر في مواجهة العالم الخارجي، وقد يكون هذا الدافع بارزا في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كما يمكن أن يكون التكامل الإقليمي وسيلة للتخفيف من وطأة المنافسة والآثار السلبية لتنفيذ تلك الاتفاقيات، وتشكيل جماعات ضغط للحصول على أفضل شروط تبادلية والمزيد من الاستثناءات.

خامسا: دافع تحسين الموازين التجارية

حيث يتيح التكامل الإقليمي خفض الاستيراد إلى أدنى حد ممكن نتيجة انتعاش التنمية وحركة النمو، إضافة إلى تعظيم الصادرات وفدا للمزايا التنافسية التي تتمتع بها كل دولة طرف، وهذا الاتجاه في كل من الصادرات والواردات ينعكس إيجابا على الميزان التجاري لكل طرف[1].

وبصفة عامة ولابد من التأكيد على وجود دوافع مشتركة بين جميع الدول لعملية التكامل الاقتصادي وإنشاء التجمعات الاقتصادية وما يدعم هذا هو الطرح الذي مفاده أن التجمع الاقتصادي يزيد من نسب النمو في الدول الأعضاء بدليل أن إقامة المشروعات المشتركة الكبرى بين الدول وزيادة المنافسة بين هاته المشروعات القائمة من شأنه رفع قوة ونوعية الإنتاج كما أن التكامل يوسع في التخصص ويمكن من تطوير الفروع الاقتصادية وهذا ما يوفره من توسع النطاق الإنتاج والسوق بالإضافة إلى تقليص للتبعية الخارجية وذلك بتحسين شروط التبادل بين أعضاء التجمع بالإضافة إلى هذا الطرح نشير إلى طرح أخر وهو سياسي مفاده أنه ما من شك للأهداف السياسية وأهمية كبيرة من دفع الدولي إلى التكامل لتجنب الحروب وتدعيم الموقف السياسي وتخفيف التوترات.[2]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي

يمكن أن نفرق بين أربع نظريات للتكامل الاقتصادي فنجد: النظرية الاتحادية، النظرية التعاملية، النظرية الوظيفية، وأخيرا نجد النظرية الوظيفية الجديدة ، وتأتي كافة هذه النظريات مفصلة فيما يلي :

أ. النظرية الاتحادية:

يعتمد أسلوب اتحاد مجموعة من الدول على قوة تماثل الأسس الحضارية والثقافية للمجتمعات التي ترغب في تشكيل وحدة اندماجية، ويأخذ المنهج الاندماجي أسلوبين، الأول يتمثل في نقل السلطة فيها من الأعضاء إلى المجتمع، أما الأسلوب الثاني فيتمثل في تطبيق توازن بين ما يترك للولايات من سلطات وما تتولاه السلطات المركزية في توثيق العلاقات الاقتصادية بين الولايات، بما في ذلك إدارة النظام النقدي وتوجيه السياسات المالية والتجارية التي تكفل الربط بين الأسواق النقدية، وإعادة التوزيع على نحو يزيل ما بين مستويات

[1] زاهية لموشي، **آلية تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية في ظل العولمة دراسة حالة دول مجلس التعاون الخارجي**، مرجع سبق ذكره ،ص8.

[2] عادل شنيني، **التكامل الاقتصادي وتفعيل التجارة البينية بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية**، مرجع سبق ذكره ،ص12.

النمو من تفاوت[1]، ومن أبرز رواد المنهج الاتحادي «امنتاي اتزيوني» والذي يعتقد أن عملية بناء نموذج تكاملي سياسي تتطلب المرور بأربعة مراحل كالآتي:

– **المرحلة الأولى:** (مرحلة ما قبل الوحدة)، يتم فيها الاعتماد المتبادل بين الأطراف في قطاعات معينة؛

– **المرحلة الثانية:** (عملية التوحيد من قبل القوى الفاعلة فيها)، وفيها يتم بروز قوى التوحيد، وذلك كتبادل المنافع الاقتصادية واستغلال الهوية الاجتماعية والثقافية التي تسود المجتمع في توطيد هذا التكامل؛[2]

– **المرحلة الثالثة:** (عملية التوحيد من خلال القطاعات التي شملتها)، وتبدأ هذه المرحلة مع تزايد تدفق السلع والأفراد والاتصالات بين الوحدات؛

– **المرحلة الرابعة:** مرحلة نضوج عملية التكامل ووصولها إلى النهاية المرسومة لها.

ب. النظرية التعاملية:

يرى أصحاب هذه النظرية أنه يمكن تحقيق تكامل عن طريق تشجيع وتكثيف المعاملات بين الدول المعنية، مع إقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها، وذلك دون الالتزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة، خشية من أن تكون هذه الأخيرة عقبة في حد ذاتها في وجه التكامل[3].

بمعنى آخر يدعوا أصحاب هذه النظرية إلى قيام تكامل اندماجي، مع ضرورة الإبقاء على البنية السياسية القائمة للدول الأعضاء، وكذلك الإبقاء على مجالات السياسة العليا (كمسألة الأمن القومي، التحالف العسكري والاستراتيجي...) خارج العمل التكاملي. ومن رواد هذا المنهج التكاملي المفكر «كارل دويتش» الذي ساهم في وضع هذه النظرية، حيث يرى بأن وجود صفقات قوية وقابلة للتطوير بين مجموعة من الدول يشكل الركيزة الأساسية لأي عملية تكاملية بين هذه الدول، وأن عامل الاتصال والصفقات بين الدول يسهل التكامل ويدفع تدريجيا قادة الدول للوصول إلى شعور بالانتماء لما يسمى بالجماعة السياسية.[4]

ج. النظرية الوظيفية الأصلية:

تعتبر الوظيفية **Fonctionnalisme** كمنقذ للاندماج إذ تتضمن كل حالات الاندماج الجزئي، حيث يتم تفويض بعض الوظائف الحكومية إلى الوحدات المشاركة على المستويين الأعلى والأدنى من صناعة القرار، أي أن الاندماج الشامل يتوقف على أهمية هذه الوظائف في السياسات المحلية للوحدات المشاركة، ومثال ذلك

---

[1] قصري محمد عادل، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية – دراسة مقارنة بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي** –، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، 2008، ص14.

[2] مهيز ابتسام وزادي ليندة، **تقييم دور التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمات المالية – دراسة حالة الاتحاد النقدي الأوروبي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، 2013، ص8.

[3] مهيزي ابتسام وزايدي ليندة، مرجع سبق ذكره، ص8.

[4] قصري محمد عادل، مرجع سبق ذكره، ص14.

اتحاد التاج بين بريطانيا وأستراليا مع تواجد السلطة الفعلية في كل بلد متمثلة في تشريعات كل منها وهو حالة من حالات الاندماج الوظيفي[1].

هناك عدة أسباب ساهمت في ظهور هذه النظرية يعود بعضها إلى إفرازات الحربين العالمتين وما صاحبهما من أزمات اقتصادية كأزمة الكساد العظيم عام 1929، والحرب الباردة بين الكتلتين آنذاك الشرقية والغربية وظهور أنظمة تسلطية وقد ساهمت هذه العوامل في دفع بعض المنظرين إلى بلورة أفكار الوظيفية الأصلية والتي كان من أهم دعاتها الباحث البريطاني "ديفيد ميتراني"، وتقوم نظريته على أربعة مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي[2]:

– الفصل المؤقت للوظائف الاجتماعية، الاقتصادية والنشاط السياسي؛

– مبدأ فصل السلطة السياسية على الإقليم؛

– مبدأ تحقيق السلام الدولي عن طريق التخلي التدريجي للسيادات السياسية الإقليمية والقومية أو السلام عن طريق التعاون الدولي مع تبعية عقلانية نفعية؛[3]

– مبدأ التفرع بحيث يؤدي تطور التعاون الدولي في مجال تقني إلى توسيع التعاون في مجالات أخرى.

د. النظرية الوظيفية الحديثة:

سعت هذه النظرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية إلى معالجة القصور الذي شاب النظرية الأصلية، إذ يتفق أصحاب هذه النظرية إلى حد كبير مع فرضيات النظرية الوظيفية، وذلك أن عملية التكامل تبدأ في مجالات السياسة الدنيا –الميادين الجزئية – تم تنتقل إلى ميادين السياسة العليا، متضمنة انتقال الولاء من الدولة التي تتخلى عن سلطتها في المجالات التي تتطلب التكامل فيها لصالح المؤسسة الإقليمية. ولكن هناك اختلاف بين النظريتين والمتمثل في أن الوظيفية الجديدة تؤكد على الجانب الاقتصادي في عملية التكامل، فهي ترى أنه لا يمكن تحقيق التكامل في ظل غياب إطارات وقيادات غير سياسية مثل الخبراء والفنيين، وذلك لضمان فعالية المنهج، وتشدد هذه النظرية كذلك على دور النقابات والمجموعات المصاحبة في مسار التكامل، نتيجة لدورها الفعال وما يمكن أن تحققه في هذا الصدد.

وقد جمعت هذه النظرية المحدثة إسهامات كل من أرنست هاس **Ernst Hast** وأميتاي ايتزيوني **Amitai Etzioni** وكارل دويتش **Karl deutsch** الذين أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية[4]:

---

[1] السعيد بوشلول، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول خليج العربية وآفاقه**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2008، ص12.

[2] قصري محمد عادل، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية – دراسة مقارنة بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي** –، مرجع سبق ذكره، ص13.

[3] المرجع نفسه، ص16.

[4] مهيزي ابتسام وزادي ليندة، **تقييم دور التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمات المالية – دراسة حالة الاتحاد النقدي الأوروبي** مرجع سبق ذكره،ص9.

– توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، وهذا ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين، أي الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادي به الوظيفيون القدامى؛

– وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية، والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من أجل إنجاز العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع؛

– وجوب إقحام جماعات المصالح والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية.[1] يمكن تصنيف النظريات الأربعة للتكامل الاقتصادي إلى قسمين رئيسين، القسم الأول يضم المنهج الفيدرالي، أما الثاني المنهج التعاملي والمنهج الوظيفي، والوظيفي الجديد. وجاء هذا التصنيف على أساس أن المنهج الفيدرالي ينظر إلى التكامل على انه حالة، تسعى الدول المعنية إلى تحقيقها وتأمل أن تتمكن بواسطتها من إقامة دولة واحدة تستطيع تجميع قدرات أعضائها، مع التركيز على الجانب المؤسساتي والذي يدفع الدول الأعضاء إلى التخلي عن بعض وظائفها لمؤسسات إقليمية.[2]

أما المناهج الثلاثة الأخرى تنظر إلى التكامل على أساس أنه عملية، تندرج في الاقتراب من الوضع النهائي للتكامل بين الدول المعنية، أو من خلال نقل الوظائف إلى أطر مؤسساتية إقليمية. وفي هذا التصنيف، هناك من يرى أن المنهج الفيدرالي يعطي معيار يمكن القياس به مدى الاقتراب من حالة الاندماج باستخدام المناهج الأخرى، وذلك بما يضعه من تصور لتوزيع الاختصاصات بين الدول الأعضاء والسلطة المركزية الإقليمية، ويعاب على المنهج التعاملي على أنه عاجز عن تزويد الباحث بمعيار يمكنه من قياس المرحلة التي قطعها التكامل، وتقدير مدى الاقتراب من حالة الاندماج التام.

أما منهجي الوظيفية فهي تتطلب أن يتخذ العمل شكلا مرحليا، لا يتم المرور إلى المرحلة الموالية إلا بعد نجاح المرحلة السابقة لها، وهذا ما يتطلب تكثيف المعاملات للتقدم أكثر في بناء الوحدة، ويشار كذلك في هذا المنهج أن تعثر المراحل قد يوقف مسيرة التكامل[3].

[1] قصري محمد عادل، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية – دراسة مقارنة بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي** ، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] المرجع نفسه، ص16.

[3] المرجع نفسه، ص17.

المبحث الثاني: مراحل وأهداف وأثار التكامل الاقتصادي

المطلب الأول: مراحل التكامل الاقتصادي

يمكن للتكامل الاقتصادي أن يتخذ عدة مراحل أو أشكال، حيث يتم تصنيف هذه الأشكال تبعا لما تتضمنه من أسس تكاملية، كما يتوقف على الهدف من إتباعها، وعلى القطاع أو المجال المراد تنسيقه أو تنميته عن طريق هذا التكامل، كما تزداد درجة التكامل كلما زاد الانتقال من مرحلة لأخرى وتتمثل هذه المراحل في:

أولا: منطقة التجارة الحرة

وهي منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية بينها ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة إلى الدول الأخرى وبذلك يوافق الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقر أنه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون رسوم جمركية أما إذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة[1].

ثانيا: الاتحاد الجمركي

وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية[2]، ويعمل على تنظيم عملية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بما يكفل حرية التجارة وتوسيع نطاق السوق.

ثالثا: السوق المشتركة

يعتبر درجة متقدمة من درجات التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي استطاعت أن تقيم منطقة تجارة حرة فيما بينها ثم وصلت إلى إقامة اتحاد الدول غير الأعضاء في التكامل الاقتصادي، وعلى ذلك تكون الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع[3]، الأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة وفي ظل السوق المشتركة يصبح لسياسات الدول الأعضاء للنواحي المالية والنقدية والاجتماعية درجة كبيرة من الأهمية إذا يصبح ضروريا لأسواق السلع وعوامل الإنتاج وإلا ترتب على اختلاف مثل هذه السياسات تميز بين السلع أو عوامل الإنتاج يكون من شأنه أن يجعل حرية انتقالها على اختلاف مثل هذه السياسات تميز بين السلع أو عوامل الإنتاج يكون من شأنه أن يجعل حرية انتقالها غير محققة في الواقع[4].

---

[1] كامل بكري، **الاقتصادي الدولي، التجارة والتمويل**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2002، ص195.

[2] آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، باتنة، 2007، ص27.

[3] السعيد بوشول، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول خليج العربية وآفاقه**، مرجع سبق ذكره، ص25.

[4] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000 ، ص270.

رابعا: الاتحاد الاقتصادي

يتغير درجة أعلى من السوق المشتركة وهو تنظيم تقوم فيه الدول الأعضاء بتوحيد كافة سياساتها الاقتصادية بما في ذلك السياسات النقدية والمالية والاجتماعية ويتضمن الاتحاد الاقتصادي ما يلي[1] :

- إلغاء كافة القيود لانتقال عنصري العمل ورأسمال بين دول الأعضاء.
- تحقيق التنسيق بين السياسات الاقتصادية النقدية والمالية لدول الأعضاء.

خامسا: الاندماج الاقتصادي

هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد السياسات الاقتصادية والمالية بحيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم[2].

يمكن تلخيص مميزات مراحل التكامل الاقتصادي والتي تجعل كل مرحلة مختلفة عن الأخرى في الجدول التالي:

الجدول(01): مراحل التكامل الاقتصادي والمميزات المرفقة بها

مراحل التكامل	تخفيض العوائق التجارية المتبادلة	إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء	جدار جمركي تجاه العالم الخارجي	حرية حركة عوامل الإنتاج	تنسيق للسياسات الوطنية	توحيد السياسات النقدية والمالية
اتفاقيات التجارة التفاضلية	√					
منطقة التجارة الحرة	√	√				
الاتحاد الجمركي	√	√	√			
السوق المشتركة	√	√	√	√		
الاتحاد الاقتصادي	√	√	√	√	√	
التكامل الاقتصادي والسياسي التام	√	√	√	√	√	√

المصدر: سكينة حملاوي انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية دارسة حالة اتحاد الأوربي أزمة اليورو رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص101.

[1] عبد العزيز عجيمة، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعية، المصرية، الإسكندرية، 1977، ص144.

[2] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مرجع سابق، ص271.

المطلب الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي

هناك العديد من الأهداف التي من وراء إقامة تكامل اقتصادي بين الدول وسنذكر أهم هذه الأهداف وأغلبها وهي كالآتي:

– الرغبة في مساعدة دول الجوار للوصول إلى الاستقرار والرفاهية وذلك لعدة أسباب من بينها أسباب إنسانية (القضاء على قتيل الحروب قبل اشتعالها).

– تحسين القدرات التنافسية في الأسواق العالمية وهذا كما جاءت به أغلب الاتفاقيات الإقليمية بين الدول (مناطق التجارة الحرة) ومن بينها اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (1992).

– تحسين اقتصاد الدول بتشجيع الاستثمار وفرص الإنتاج وتوسيع التجارة العالمية ودعم التعاون الدولي .رغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى في تكتلات اقتصادية، حيث غالبية الدول الصغيرة لا يمكنها الاكتفاء ذاتيا[1].

– يعتبر تشجيع الاستثمار وتحفزه من بين أهم الأهداف السائدة في اتفاقيات التكامل الاقتصادي حيث من المعروف أن الأسواق الكبيرة والمنافسة الشديدة والسياسات المثلى سوف تزيد من حوافز الاستثمار وبالتالي زيادة العائدات وهذا الأمر ينطبق عل كل أنواع الاستثمار وحتى الاستثمار الأجنبي المباشر.

– إذا كان التكامل الاقتصادي يدعم الاستثمار ويحفزه فلا بد أن يصاحب ذلك تأثير مفيد على النمو بحيث نظرية النمو الحديث (النمو من الداخل) ترتكز على دور المعرفة في تحسين الإنتاجية والنمو بنقلها من دولة إلى أخرى من خلال الاحتكاك الدولي والتجارة وهذا ما نراه متجليا من خلال اتفاقيات التكامل الاقتصادي بين الدول الفقيرة والدول الغنية[2]، مثلا (اتفاقية التكامل الإقليمي بين الجنوب والشمال) يمكن أن يحسن النمو لدى الشريك الجنوبي .يمكن القول أن الهدف النهائي للتكامل الاقتصادي هو تعظيم الرفاهية ومن هنا فأنه لكي يمكن تقدير أفضلية التكامل الاقتصادي ينبغي البحث في مدى ما يسهم به هذا التكامل في تحقيق الرفاهية لدا سوف نتطرق قبل كل شيء إلى مفهوم الرفاهية وأسبابها وإمكانية تعظيمها في التكامل الاقتصادي[3].

1– **تعريف وقياس الرفاهية:** أن فكرة الرفاهية تبدو غير واضحة المعالم بل ينتابها قدر كبير من الغموض لعدة أسباب هي كالآتي:

أولا: نوع من الغموض يتمثل في الجوانب الغير اقتصادية لرفاهية باعتبار أنها لا تخضع للقياس النقدي.

[1] عادل شنيني، **التكامل الاقتصادي وتفعيل التجارة البينية بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية**، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

[2] المرجع نفسه، ص20.

[3] حسين عمر، **التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، 1998، ص21.

ثانيا: وحتى لو استبعدنا الجوانب الغير اقتصادية فاقتصرت الرفاهية على الجوانب الاقتصادية التي علق عليها بيجو بوصفها رفاهية مادية تنمو حقا عن سعادة الإنسان ورغد العيش فقد عرفها كما يلي: "ذلك الجزء من الرفاهية الكلية الذي يتناوله المقياس النقدي بطريق مباشر أو غير مباشر[1].

ثالثا: ومع اقتصار فكرة الرفاهية على الجوانب الاقتصادية يبدو منطقيا أن رفاهية المجتمع لا تعدو أن تكون رفاهية كلية لجميع أفراد المجتمع أو بالأحرى هي محصلة رفاهيات أفراد المجتمع قاطبة، بحيث أنه لا يوجد مقياس موضوعي مباشر يمثل تلك الحالات الداخلية من المشاعر والأحاسيس الناجمة عن مختلف الاشباعات[2]

رابعا: وفي عدم وجود مقياس موضوعي لرفاهية ظهر في الأدبيات الحديثة ما هو معروف باسم معيار "كالدور هيكس" الهادف إلى التغلب على صعوبة قياس الرفاهية وذلك عن طريق إتباع "طريقة التعويض" "تعويض الخاسرين بعد حدوث تغير ما على الرغم من هذا التعويض قد يدفعه الأفراد الرابحون أحسن حالا،فإن الرفاهية تزداد دون ما يدعوا إلى الالتجاء إلى مقارنة إشباع فرد بإشباع فرد أخر للتعرف على هاته النتيجة.

2- أسباب الرفاهية: سوف تقدم أسباب الرفاهية حسب ما يعرضها فكر باريتو وفكر بيجو على نحو ما يلي:

أسباب الرفاهية في فكر باريتو: بحيث ركز اهتمامه على الرفاهية الكلية وعرف الوضع الأمثل بالنسبة لرفاهية بأنه: ذلك الوضع الذي لا يمكن التحرك منه إلى وضع آخر يصبح فيه كل فرد في النظام الاقتصادي أحسن حالا من ذي قبل، ولكن إذا حدث انتقال في الوضع الأصلي إلى وضع آخر تتحقق معه زيادة في رفاهية بعض الأفراد، غير أن هذا الانتقال إلى الوضع الجديد يترتب عنه نقصا في رفاهية أفراد آخرين فليس من الممكن – حسب تعريف باريتو– تحديد ما إذا كانت الرفاهية الكلية تزداد أو تنقص هذا التغيير، حيث أنه من غير الممكن مقارنة الوضع قبل حدوث التغيير بالوضع بعد حدوث التغير وهذا في ظل عدم وجود مقياس موضوعي للرفاهية كما ذكرنا سالفا.

أسباب الرفاهية في فكر بيجو: بحيث يرى بيجو بأن الدخل القومي يمثل حجم الرفاهية الكلية وإن كانت هذه الرفاهية تتأثر بدرجة توزيع هذا الدخل مع الأخذ بأن المقارنات ممكنة بين المنافع (الاشباعات) الشخصية لأفراد المجتمع بحيث استخدم فكرة صافي الناتج القومي (الدخل القومي) على أنها تجسيد لإمكانية تجميع منافع (اشباعات) أفراد المجتمع بعضها إلى بعض.

المطلب الثالث: أثار التكامل الاقتصادي

يمكن القول بوجه عام أن لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول يترتب عنه آثار معينة منها ما هو اقتصادي وآخر غير اقتصادي وهو ما سنتطرق له بالتفصيل فيما يلي:

- الآثار الاقتصادية:

[1] عادل شنيني، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] حسين عمر، **التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص 23.

تعتبر نظرية الاتحاد الجمركي العمود الفقري للنظرية التقليدية للتكامل ويرجع الفضل في وضع هذه الأسس إلى "جاكوب فاينر" وأعماله الرائدة في عام 1950 ومن بعده أضافت كل من آراء و"ليبسي" و"بلابلاسا" للنظرية[1].

كما يرى فاينر أن الخصائص الضرورية لنظرية الاتحاد الجمركي تشمل إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على واردات الدول الأعضاء في الاتحاد بالإضافة إلى وضع تعريفة موحدة جمركية على السلع المستوردة من دول خارج الاتحاد ثم توزيع الإيرادات الجمركية على الدول الأعضاء في الاتحاد على أساس قاعدة مقبولة.

ويعتبر "جاكوب فاينر" أول من وضع الأساس لتقيم جهود التكامل الاقتصادي من وجهة النظر التحليلية وذلك من خلال اقتراحه لمفهومين وهما "خلق التجارة" لغرض تقييم أثار التكامل[2].

أولا: الأثار الستاتيكية للاتحاد الجمركي

كما ذكرنا آنفا أن "فاينر" يفرق بين نوعين من أ أثار الاتحاد الجمركي على الرفاهية وهما "خلق التجارة" والثاني " تحويل التجارة"، أما خلق التجارة فيحدث إذا إستطاع المستهلكون والمنتجون دخول أسواق أو سلع وتتوافر لهم أصناف أكثر تنوعا (أدوات جودة أفضل) من البضائع المنتجة وفق الميزة النسبية لكل دولة والمستفيدة من كلفة إنتاج أقل بمعنى أخر قيام الاتحاد الجمركي إلى نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأعلى محليا إلى الدولة ذات التكلفة الأقل العضو في الاتحاد وهو يؤدي إلى أثر إيجابي لأنها تعني استخدام أفضل لمجموع الموارد للأعضاء الاتحاد والاقتراب من توزيع الإنتاج في ظل حرية التجارة وبالتالي هو مكسب محقق من التجارة.

أما أثر تحويل التجارة فيحدث عندما يتم نتيجة اعتماد إتحاد جمركي التحول من منتجين أكفاء إلى غير أكفاء بمعنى تحول الاستيراد من المنتجين ذوي الكلفة الأدنى في بقية العالم نحو السلع والخدمات ذات الكلفة الأعلى في الدول الأعضاء، أو هو الأثر الذي ينتج من نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأقل في العالم الخارجي إلى الدولة ذات التكلفة الأعلى في الدولة العضو.

ويعتبر أثر سلبي بعكس أثر خلق التجارة لأنه يؤدي إلى الابتعاد عن الوضع الأمثل للإنتاج المحقق في ظل حرية التجارة[3].

---

[1] أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي**، مجلة جسر التنمية، العدد81، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس2009، ص07.

[2] زايري بلقاسم، **تحليل إمكانية التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد6، العدد1، فيفري2009.

[3] المرجع نفسه، ص63 .

وفي واقع الأمر فإن قيام الإتحاد يؤدي إلى حدوث الأثرين معا من أجل تحديد صافي أثار الرفاهية الناتجة عن قيام الإتحاد الجمركي يجب المقارنة بين الأثرين، فإذا طغى أثر خلق التجارة على أثر تحويل التجارة فهذا يؤدي إلى توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية وتحقيق البلد زيادة صافية في رفاهيته الاقتصادية.

إن التقارب الجغرافي بين الدول الأعضاء من شأنه أن يخفض من تكلفة العمليات التجارية (مثل النقل والمواصلات) وكذلك وجود الروابط الثقافية والتاريخية واللغوية وتشابه الأنظمة السياسية ومستويات المعيشة. مع مرور الوقت أصبح ينظر إلى التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية وأسلوب من أساليبها بعد أن اتضح أن ضيق الأسواق المحلية يمثل أهم المشاكل لذا وجدت النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادي (الآثار الدينامكية) التي لا تؤثر فقط في مستوى الرفاهية الاقتصادية وهو كما جاءت به النظرية التقليدية (نظرية الإتحاد الجمركي) وإنما تؤدي كذلك إلى تغيير في طبيعة و مستوى النمو الاقتصادي وهو ما سنتطرق له الآن.

ثانيا: الآثار الدينامكية (النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادي)

بحيث تقوم هذه النظرية أي الكفاءة الدينامكية في المدى الطويل في ضوء كبر حجم السوق والاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية وأثر المنافسة وأثر زيادة النفقات الاستثمارية في زيادة القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء وبالتالي زيادة فرص النمو لهاته الدول وسنبين أثر هذه العوامل في زيادة القدرة الإنتاجية.

أ- وفورات الحجم: كما نعلم أن أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي المعروفة ونتيجة لإلغاء كل القيود التجارية وإتاحة حرية انتقال السلع من شأنه أن يخفض تكاليف الإنتاج السلعة بدليل أن عند تشكيل الإتحاد تتخصص الدولة في إنتاج سلعة معينة فيزيد إنتاجها لمواجهة الأسواق الواسعة التي أصبحت تتكون من أسواق الدول الأعضاء مما يسمح للمشروعات الاقتصادية بالوصول إلى الحجم المناسب أو الاقتراب منه مما يؤدي ذلك إلى انخفاض في تكلفة الوحدة منها و هذا ما يترتب عنه عدة نتائج اقتصادية:

- زيادة التخصيص وتقسيم العمل بين دول أعضاء الاتحاد.
- زيادة النشاط الاقتصادي الصناعي في الدولة.
- خضوعها لمبدأ تزايد الغلة بالإضافة إلى مرونة الطلب على منتجاتها.
- إقامة مشروعات مشتركة نتيجة لما يوفره الحجم الأكبر من قدرة أكبر على التمويل والإنتاج.
- تسهيل حركة انتقال عوامل الإنتاج بالأخص العمل ورأس المال.
- تنسيق بين السياسات والتشريعات في الدول الأعضاء كافة[1].

ب- الوفورات الخارجية: يؤدي اتساع السوق بين دول الأعضاء في التكامل الإقليمي إلى الاستفادة من الوفورات الخارجية وبالتالي تشجيع النمو وزيادة الرفاهية الاقتصادية وهي التي تضم العلاقات المباشرة بين

[1] أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي**، مرجع سبق ذكره ، ص10.

المنتجين واستعمال المصادر المشتركة والتي تكون في المدى البعيد والمتمثلة في انتشار المعرفة والتكنولوجية أو أساليب الإنتاج ونمو طبقة الإداريين المقتدرين والعمال المهرة.

ج – أسواق أكبر ومنافسة أكثر: إن ما يحدث من خلال اقتصاديات التوازن والتي عادة ما تسبب منافسة غير متكافئة جعل علماء الاقتصاد يغيرون من آرائهم حول فوائد اتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي فالكثير من الدول تكون أصغر من أن تمارس الأنشطة المناسبة لاقتصاديات توازن كبيرة حتى تصل إلى حجم مناسب وهذا الكميات الغير مناسبة من المدخلات المتاحة أو أن الأسواق تكون صغيرة جدا ولا تستطيع إيجاد المبيعات اللازمة لتغطية التكاليف وحتى إذا كان الاقتصاد كبير بدرجة كافية لأن يدعم قيام شركة واحدة وكبيرة فإن هذه الشركة تكون احتكارية فيقدم التكامل الاقتصادي الإقليمي طريقا للتغلب على هذه المساوئ والتي هي ناجمة عن الأسواق الصغيرة وذلك بتجميع المصادر ودمج الأسواق فتستطيع الدول الاستفادة من التأثيرات والتغيرات المختلفة في مقدار المنافسة[1]، وفي الأساس أن اتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي تجمع الأسواق مما يسمح بتقليل قوى الاحتكار لأن الشركات من دول متعددة تدخل في منافسة مكثفة مع بعضها البعض وهذا ينتج عنه 4 (أربع) مكاسب وهي:

أولها: أن الشركات تضطر إلى خفض الأسعار وزيادة المبيعات فيستفيد المستهلكين من تضاؤل الاحتكار.

والثاني: هو أن توسيع السوق يسمح للشركات بالاستفادة في اقتصاديات التوازن بصورة أكبر ففي سوق ذو حجم معين هناك حدود تفصل بين توازن الاقتصاد وبين المنافسة بدليل إذا كانت الشركات أكبر فإنها ستكون أقل عددا و تكون المنافسة في السوق أقل أما إذا تم توسيع السوق فيقوم هذا الأخير بتحريك الحدود من خلال وجود شركات كبرى و منافسة كبيرة في نفس الوقت.

والمكسب **الثالث:** هو الانخفاض المحتمل للتقصير الداخلي الذي تفعله الشركات حيث إذا زادت اتفاقيات التكامل من كثافة المنافسة فقد يفرض ذلك على الشركات تقليل أوجه القصور الداخلية وترفع مستويات الإنتاج وحيث أن المنافسة تزيد من احتمالات الإفلاس والتوقف عن العمل إلا أنها تحفز العمال بشدة لزيادة الإنتاجية وزيادة واردات العمل في الشركات التي تعمل بنفس القطاع.

كما أن هناك عوامل أخرى ومكاسب ديناميكية قد تنتج من قيام التكتلات الإقليمية منها تشجيع الاستثمار على التوسع بشكل كبير (من داخل وخارج المنطقة) نتيجة زيادة حجم السوق وإزالة العراقيل من أمام التجارة الداخلية والتقنية العالية للواردات من السلع الرأسمالية واستيراد أفضل التقنيات الجديدة، كما أن المكاسب الديناميكية قد تكون كبيرة إذا ما قام التكتل كخطوة أولية نحو التكامل العالمي استجابة لمطالب **OMC**.

ومن وجهة النظر القائمة على جدلية الصناعة الناشئة، فإنه يمكن للشركات أن تحقق التقدم من التنافس على المستوى المحلي إلى التنافس على المستوى الإقليمي ثم إلى التنافس العالمي.

[1] زايري بلقاسم، **تحليل إمكانية التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص62.

أما الفرضية القائمة على جدلية "الممارسة والتدريب" فإنها تقوم على أن شمولية حماية الصناعة لتغطى المستوى الإقليمي سيكون لها تأثيرات مفيدة من ناحية الجودة والأساليب التسويقية والقدرة الإدارية التي تعزز الشركات في المنافسة في الأسواق العالمية، واعتبر **Krugman (1984)** هذه الإستراتجية كنوع من" تحجيم للاستيراد وتطوير للصادرات" وعلى الرغم مما لهذه الجدلية من بعض الاستحقاقات النظرية فإنه يفترض من حكومات دول الأعضاء التمييز بين الصناعات الناشئة من الصناعات الراسخة أي معرفة نوعية القطاعات الإنتاجية التي لديها إمكانية التنافس في الأسواق العالمية كما يفترض أيضا تقبل حكومات الدول الأعضاء دخول شركاتها إلى المنافسة العالمية وهي الخطوة التي تؤدي إلى زيادة الرفاهية المشتركة ما بعد حدود التكامل الإقليمي[1].

الآثار الغير اقتصادية: لا شك أن هناك العديد من المنافع الغير اقتصادية تتحقق من قيام التكامل الاقتصادي حيث يرى كل **Langhammer Hiemenz** (1990) أن هناك ثلاث آثار أو بالأحرى مزايا غير اقتصادية تتحقق من قيام التكامل:

الأول أنها قد تدعم من قوة المفاوضات الجماعية للدول الأعضاء مع التكتلات والدول الأخرى من خارج التكامل كما أن العمل الجماعي أو المشترك قد يكون أفضل للأعضاء في الوصول إلى الأسواق المستهدفة (أو مقاومة المطالب من الدول غير الأعضاء للوصول إلى المنطقة) أو لزيادة قوة تصويتهم في المحافل الدولية.

أما **الثانية:** فقد يسهل التكامل من التزام العضو اتجاه المصلحة العامة للأهداف السياسية فمن المحتمل أن يزيد التكامل من الحوار والمنافسة الإقليمية والذي يساعد على معالجة التراعات الإقليمية المحتملة.

ويحدث بالتالي دعم سياسي متبادل ومثل هذه الاتفاقيات يمكن أن تتوسع لتغطي قضايا مثل الدفاع والأمن والناحية العملية لا يعطي التكامل الاقتصادي إلا القليل من الوسائل نحو تحقيق التكامل السياسي حيث يتطلب ذلك أن تضحي الحكومات بسيادتها القومية[2].

كما أن العضوية في التكامل الاقتصادي يصاحبه بالضرورة التخلي عن بعض من السيادة الوطنية والذي يمكن أن يكون مقبولا أو غير مقبول فالحكومات خاصة تلك التي تعتبر حديثة الاستقلال تشمئز من فكرة التخلي عن أي من سيادتها الجديدة وبالتالي يمكن أن تصبح الاتفاقيات التكامل الإقليمي بمثابة كبش فداء لقرارات سياسية غير مرغوبة من ذلك أن الالتزام بجدول تخفيضات التعريفة على سبيل المثال يدفع بالحكومات

[1] نفس المرجع، ص63.

[2] علي عبد الله المناعي، **التكتلات الاقتصادية دورها في تطور التجارة البينية**، البحرين، الإصدارات العلمية لمركز البحرين للدراسات والبحوث، 2005، ص27.

أن تتخلى عن بعض خياراتها السياسية لصالح المنظومة الإقليمية ويمكن الرد حول هذا الانتقاء بالنتائج السلبية بالاستشهاد بأهمية الهدف الأكبر للتعاون الإقليمي[1].

ونتيجة لتحسين معدلات النمو وزيادة حجم السوق والسماح بالارتباطات الأكثر فعالية بين الشركات فإن التكامل الاقتصادي يدفع الصناعات إلى التكتل(التكتلات الصناعية) وهذا بفعل جذبه للصناعات إلى داخل الدول الأعضاء على حساب الدول الغير أعضاء.

[1] المرجع نفسه ، ص30.

المبحث الثالث: متطلبات تحقيق التكامل الاقتصادي

المطلب الأول: متطلبات تفعيل التكامل الاقتصادي

أ- على الصعيد المحلى:

- العمل على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي لتعزيز ودعم الثقة في مناخ الاستثمار.
- تطوير سوق المال وتحرير النظام المالي، إذ تتطلب تعبئة المدخرات وكفاءة توزيعها على المشروعات الاستثمارية المتنافسة وجود أسواق مالية مستقرة مزودة بأدوات وأنظمة جيدة التصميم الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري، لزيادة الكفاءة وانتشار استخدام التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات[1].
- أجراء إصلاحات اقتصادية إضافية: حيث قامت العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات اقتصادية وهيكلية على اقتصادياتها لتسهيل دمجها في الاقتصاد العالمي، إلا أن معظمها لم تنفذ هذه الإصلاحات على أتم وجه وتباطأت في ذلك, فيجب على الدول الأعضاء في التكامل تدعيم تلك الإصلاحات والقيام بإصلاحات إضافية حتى تحقق النتائج المسطرة، وذلك بتخفيف والحد من الإجراءات البيروقراطية وزيادة الكفاءة الحكومية، وجعل نظام قضائي فعال وعادل في جميع المجالات، ومحاربة الفساد والرشوة وفي جميع القطاعات.

إضافة إلى ذلك يجب عليها تشجيع المنافسة وفتح الأسواق، مع تهيئة المناخ للقطاع الخاص وإعطائه الفرصة للمشاركة في تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية، كما لا تنسى دراسة وتحليل مختلف الآثار السلبية الناجمة عن سياسات الإصلاح الاقتصادي على طبقات المجتمع وحماية فقرائه.

ب- على الصعيد الإقليمي:

1- **تحقيق الإرادة السياسية:** وذلك عن طريق:

- بناء الثقة السياسية بين الدول الأعضاء وتحقيق الإستقرار السياسي.
- محاولة التخلص من المشكلات الحدودية التي تركتها الدول الاستعمارية عند رحيلها.
- فصل آليات التعاون الاقتصادي في الدول النامية عن الآثار السلبية للتغيرات السياسية الطارئة على العلاقات بين هذه الدول.
- التنازل عن جزء من السيادة القطرية.
- إقامة مشاركة دفاعية أمنية شاملة[2].

2- **العمل على إقامة بنية تحتية مشتركة:** تتكون بشكل خاص من طرق مواصلات ووسائل اتصال وأطر تشريعية تغطى الاحتياجات الأساسية المشتركة، وتعزيز أطر المعلوماتية حول النشاطات والهياكل الاقتصادية للدول النامية. لهذا يتعين على الدول النامية الاستثمار في ربط وتكامل الشبكات التي تستند عليها عملية انتقال

[1] عماد الليث، **بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص215.

[2] عبد الغني عماد وآخرون، **الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 179.

عوامل الإنتاج وتدفقات رؤوس الأموال، ويشمل ذلك النقل عبر الجو والأرض والسكك الحديدية، وشبكات تكنولوجيا المعلومات.

3- **إعادة هيكلة القاعدة الاقتصادية:** بتنويع القاعدة الإنتاجية عن طريق تبني إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، والتي تتطلب إقامة مشروعات إستثمارية مشتركة، وإقامة صناعات متخص اوصة ومتكاملة تطابق أساليب الإنتاج والتكلفة على أسس علمية، وفي هذا الشأن يفضل تحديد المجالات التي لا يوجد بشأنها خلاف بين هذه الدول، وتكثيف النشاط المشترك المرتبط بها، حيث أن لهذه المجالات مردود إيجابي واضح على جميع الأطراف المشاركة[1].

4- **تطوير مفهوم الاعتماد المتبادل:** الذي يأخذ في الاعتبار خلق تكامل اقتصادي من خلال حركة التبادل السلعي والخدمي الذي يقوم على أسس التكافؤ والتي تغيب في الأسواق الدولية، وكذلك على حركة رأس المال من موقع لآخر، تحسينا لفرص الاستثمار وليس سدا لنقص هيكلي في الإنتاج. بالإضافة إلى انتقال الأفراد من موقع لآخر ومن عمل لآخر على نحو يماثل ما يتحقق داخل حدود الاقتصاد الواحد[2].

5- **تفعيل المؤسسات المالية:** من خلال تعديل أوضاع المؤسسات المالية في الدول النامية لما يتفق مع التحولات العالمية والمعايير الدولية، وإزالة التعارض بين مختلف التشريعات والسياسات الاقتصادية للدول التي ترد التكتل مع بعضها وكذا النقدية والمالية، والعمل في مجال تحرير تحركات رؤوس الأموال فيما بين هذه الدول دون عوائق أو قيود، إضافة إلى تشجيع قيام وحدات مصرفية إقليمية كبيرة الحجم والقدرات كإنشاء بنك للاستثمار والتنمية الإقليمية يعطى الأولوية خاصة لتنمية النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص والمشروعات التي تساهم في خلق بيئة ملائمة للاستثمارات الخاصة والتعاون مع المنظمات المالية الدولية الأخرى في تقديم التمويل لمشروعات البنية التحتية الإقليمية.

6- ترتيب الأولويات التطوير الأسواق المالية ووضع أسس لتكاملها، وتكامل نظم المدفوعات في البلدان النامية.

7- تفعيل المنظومة المعلوماتية واستخدامها في تحقيق التكامل الاقتصادي للدول النامية، من خلال تحسين البنية التحتية بإدخال شبكات أنترنيت وطنية قوية، وتحسين الشبكات الهاتفية، وكذا من خلال التشجيع على استعمال الأنترنيت بين المواطنين ورجال الأعمال، ودعم الدراسات والبحث والتطوير في مجال المعلوماتية والأعمال الإلكترونية، وتحسين البيئة التشريعية والتنظيمية لانتشار الأعمال والتجارة الالكترونية[3].

---

[1] عماد الليثى، **بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق، ص 127.

[2] بريهمى فارس كريم، **تفعيل التعاون الاقتصادي العربي، ضرورة حتمية فى ظل الترتيبات التجارية الدولية**، المؤتمر العلمي الأول حول اقتصاديات الأعمال فى ظل عالم متغير، عمان، 2003، ص 13.

[3] مرياتى محمد وآخرون، **التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل** ، ط 1، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص13.

8- الاهتمام بالإطار المؤسسي للتكامل: بتفعيل المؤسسات القائمة وإنشاء مؤسسات أخرى تشمل جميع الفعاليات التي تساهم في اتخاذ قرارات تتعلق بالتكامل، ومنحها الصلاحيات الكافية بما يساعد على توجيه حركة التكامل دون الحاجة إلى عقد اتفاقيات تخضع لمصادقة السلطات التشريعية، مما قد يجعل الحركة التكاملية معرضة للتوقف أو التراجع في أي لحظة[1].

ج- على الصعيد الدولي

ضرورة التنسيق في العلاقات مع التكتلات الاقتصادية الأخرى، ينبغي على الدول النامية الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتها في مشروع التكامل الاقتصادي خاصة المتقدمة، كتكتل الاتحاد الأوربي وتكتل "النافتا".... إضافة إلى ذلك يجب عليها معرفة كل المعلومات عن هذه التكتلات، وكيفية اتخاذ القرارات فيها لتحديد كيفية التعامل معها للحصول على أقصى فائدة من هذا التعامل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومحاولة ربط علاقاتها لتحديد العقبات التي تعترض دخول أسواقها .كما تعمل جاهدة للتعامل مع هذه التكتلات الاقتصادية ككتلة اقتصادية واحدة، عوضا أن تتعامل معها بانفراد لتمكنها من التعامل معها من موقع التكافؤ لا من موقع التبعية، ومحاولة التصدي للمشروعات الإقليمية الأخرى البديلة للتكامل الاقتصادي في مناطق الدول النامية، التي قد تؤدي إلى فشل التكامل وتفكيك الدول المتكامة، وخير دليل على ذلك لما هو حاصل في المنطقة العربية من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطية ومشروع السوق الشرق أوسطية، و خاصة في ظل ما تفرضه العولمة من تحديات و قرص مختلفة الأبعاد و الاتجاهات[2].

المطلب الثاني: مزايا التكامل الاقتصادي

من بين المزايا والمنافع التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء ويمكن إجمالها هي كالآتي:

1- توسيع نطاق السوق: إن من أهم ما يهدف إليه التكامل الاقتصادي هو توسيع حجم السوق ومما لاشك فيه أن إلغاء الحواجز الجمركية بين دول الاتحاد سيفضي إلى توسيع الدائرة التي تستطيع فيها المشروعات تصريف منتجاتها لتجد أمامها أسواق واسعة ومجالا اكبر مما يساعد على إقامة صناعات لم تكن قائمة قبل الاتحاد بزيادة الطلب الداخلي وسوف ينجم عن هذا الاتساع نتائج اقتصادية هامة وهي:

- إيجاد فرصة أكبر للمشروعات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء ومجالا أوسع لزيادة إنتاجها حتى يمكنها من مقابلة الزيادة الجديدة في الطلب على منتجاها وهذا نتيجة لتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة والزيادة من كفاءتها الإنتاجية.[3]

---

[1] محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003، ص513.

[2] مهيزي ابتسام وزادي ليندة، **تقييم دور التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمات المالية – دراسة حالة الاتحاد النقدي الأوروبي** مرجع سبق ذكره،ص14.

[3] عبد الباسط وفا، **دراسات في مشكلة التجارة الخارجية**، مصر، دار النهضة العربية، 2000، ص292.

– الاستفادة من وفرات الحجم التي تتمتع بها المشروعات الكبيرة حيث أن اتساع السوق يمكن من إقامة صناعات حجم اقتصادي واستيعاب كل المنتجات مما يتيح العمل بكامل الطاقات الإنتاجية والتي تؤدي إلى تخفيض الأسعار والتكاليف للمنتجات.

2- تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها في ميادين الإنتاج المختلفة حيث زيادة إمكانية الإنتاج وتنويعه تزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع ومن عوامل الإنتاج دون اللجوء إلى العام الخارجي.

3- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بشكل أفضل بمعنى أن التكامل يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي وهذا كفيل بإظهار المهارات وصقلها وتنميتها.

4- تقوية المركز التنافسي للدول الأعضاء بحيث يرجع هذا لمزايا الاتحاد وما يتولد عنه من قوة اقتصادية أكبر قادرة على المساومة التجارية بيعا من خلال تحكمها في نسبة كبير من إنتاج وتداول سلع معينة مما يمكنها من جعل معدلات التبادل أكثر مراعاة بمصلحتها وشراء بالنظر لما تملكه من سوق واسعة للترويج[1].

5- تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة وبين العالم الخارجي فتكون مراعاة لمصلحة نجد أن التكتلات الاقتصادية (وهي الجانب التطبيقي للتكامل الاقتصادي) كثيرا ما تزيد من درجة التحكم في إنتاج وتداول بعض السلع الهامة مما يمكنها من إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية. فنجد أن التكتلات الاقتصادية كثيرا ما تتحكم في شراء العديد من السلع من العالم الخارجي بشروط أكثر والأسعار وإلا فقدت هذه السوق الحيوية والفعالية ومثل ذلك السوق الأوروبية المشتركة التي أصبحت الدولة، كلما تقوت هذه الدولة وزادت أهميتها في المجال الدولي أي زيادة في حجم وشروط التبادل التجاري وذلك بأنها تتمتع في هذه الحالة بميزة المساومة الاحتكارية والتي تمكنها من تحديد أو تعديل تلك الشروط (شروط التبادل التجاري) وفقا لمصلحتها الخاصة.

6- محاربة البطالة: بحيث يقوم التكامل الاقتصادي على محاربة البطالة من ناحية ما يترتب عليه من تشغيل للطاقات الإنتاجية العاطلة كأثر لزيادة الطلب على المنتجات.

7- زيادة معدل النمو الاقتصادي وهذا بتشجيع التكامل الاقتصادي لحافز الاستثمار فاتساع السوق وما ستتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي بلا شك إلى زيادة تحفيز الاستثمار بتهيئة الفرصة أمام رأس المال في مختلف دول الأعضاء لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج للسلع فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصيص الإقليمي في الإنتاج وما يترتب عنه من تسهيل لعمليات تكوين رؤوس الأموال وذلك لهجرة رؤوس الأموال من المناطق المتطورة إلى المناطق دخل نطاق التكامل.

[1] حليمي وهيبة وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 292.

8- كما يعمل التكامل على تشجيع التقسيم الرشيد للعمل بين مجموعة الدول الأعضاء ومن تم تستفيد كل دولة من التكامل وتخصص أكثر في سلع الميزة النسبية وتنتج بتكاليف أقل.

علاوة على ما سبق فإنه في حالة غياب التكامل أيضا فإن الصناعة نفسها ربما قد تكون تم إنشاءها في دولتين أو أكثر من الدول الصغيرة و في كل منها تستعمل الصناعة بطاقة أقل من الطاقة القصوى مما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات وتدابير لحمايتها من الواردات المثيلة المنافسة سواء باستخدام نظام الحصص أو التعريفة الجمركية وهذا لا يمثل فقط إهدار للموارد النادرة وإنما أيضا دفع أسعار أعلى من جانب المستهلكين على المنتجات عن الوضع في حالة التكامل والسوق الكبير الذي تكون فيه الأسعار منخفضة مقارنة عن سوق الدولة الواحدة والمنفردة[1].

المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي

1- مستوى التعريفة الجمركية المطبقة: نظرا لما ينشأ عن الإتحاد من إلغاء التعريفة الجمركية المطبقة داخل الدول تمهيدا لفرض تعريفة أخرى موحدة في مواجهة الدول الغير أعضاء فإن ذلك قد يثير بعض المشاكل وهذا بسبب اختلاف وتفاوت مستوى التعريفات المطبقة في كل دولة من دول الأعضاء وتفاوت الحماية التي تتمتع ها الصناعات والمشروعات فهناك من الدول من يستعمل تعريفة جمركية مرتفعة على الجمركية نظرا لأهمية السلع المستوردة لإنتاجها المحلي أو لارتباطها مع دول أخرى في اتفاقيات تجارية دليل أن الدول التي كانت تطبق سعرا أعلى من سعر التعريفة الجمركية الموحدة (المتجانسة للإتحاد) فإن إلزامها بهذا المعدل الجديد لا شك يسبب أضرارا لها وكذلك للدول التي كانت تطبق سعرا أدنى من سعر وارداتها من الدول الأجنبية لحماية المشاريع القائمة وهناك من الدول في المقابل تخفض من تعريفاتها التعريفة الجمركية الموحدة فإنها تضار بزيادة أثمان وأسعار المعدات والآلات المستوردة اللازمة لصناعاتها ولحل هذه المشكلة لا بد للوصول إلى ترضية فيما يتعلق مطالب كل دولة و يكون ذلك بالطريقة التالي:

- بالنسبة للدولة التي تتمتع بالتعريفة الأصلية مرتفعة فالحل يكمن في إعفائها مؤقتا من وجوب تخفيض تعريفاتها على بعض السلع الأجنبية التي يحتمل أن تنافس الإنتاج المحلي مع إلزامها بالتخفيض فيما بعد تدريجيا ويمكن أن تستغني عن ذلك وتقوم بتقديم مساعدات مالية وإعانات حكومية لمشاريع هذا التخفيض.

- بالنسبة للتي تتمتع بالتعريفة الأصلية المنخفضة فيمكن إعفاء بعض المواد المستوردة من الخارج والتي تكون ضرورية ولأزمة للإنتاج المحلي مع إلزامها بالقيام برفعها تدريجيا فيما بعد.

- أما بالنسبة للدولة التي ترتبط مع دولة أجنبية مصالح معينة تحول دون رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة فإنه تفادي أي خلافات مع الدول الأعضاء على أثر هذه الارتباطات يمكن إلزام الدول المانحة لهذا الامتياز بدفع تعويض مالي للأعضاء الآخرين الذين يحتمل أنه لم يتأثروا بهذا الإجراء.

[1] حليمي وهيبة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 293.

2- توزيع الحصيلة الجمركية: إن انضمام الدولة إلى التكامل الاقتصادي وبالأخص توقيعها على اتفاقية الاتحاد الجمركي – دخولها له- وما يستلزم عنه من إلغاء للرسوم الجمركية وتطبيق تعريفة جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي فإن ذلك يترتب عنه إيرادات عامة للدول الأعضاء مما سيؤدي هذا إلى بروز مشكلة تقسيم هذه الإيرادات بدليل أن بعض الدول قد تحصل على نصيب أقل من الإيرادات مقابل ما كانت تجنيه قبل الدخول في الإتحاد لذا من المبادئ التي وجدت في مشروع التكامل الاقتصادي في هذا الإطار هو اشتراك كافة الدول الأعضاء في اقتسام مجموع الإيرادات المحصلة من جمارك المنطقة المتكاملة وذلك دون اعتبار لمدى مساهمة كل دولة عضو في هذه الإيرادات بحيث يتم تحويل الإيرادات الجمركية إلى صندوق الإتحاد تمهيدا لتقسيمها وفقا للنسب المتفق عليها في اتفاقية إنشاء الإتحاد الجمركي لدى ينبغي للدول الأعضاء توخي الحرص اللازم في تحديد النسب المتفق عليها وعلى ألا تنتهي في ذلك إلى اتفاق لأبعد دراسات عملية و نظرية يكون مغزاها تحقيق العدالة في توزيع الحصيلة الجمركية.

3- مشكلة الحماية الجمركية: هي تنشأ نتيجة اختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية العاملة في الدول الأعضاء واختلاف درجة نموها الاقتصادي ما يقتضي توجيه درجة خاصة من الحماية لمشاريعها القائمة بدليل أنها تقوم بفرض رسوم جمركية عالية على الواردات من السلع المشابهة أو عن طريق تقييد الاستيراد بفرض نظام الحصص وتراخيص الاستيراد أو بمنح الإعانات المالية والمساعدات الأخرى لمنتجين وهذا يكون من الصعب دائما إقناع هذه الدول بالتنازل عن هذه الحماية لأن ذلك يعرض مشاريعها للمنافسة من جانب مشاريع الدول الأعضاء وخاصة الدول التي تنتج بأقل التكاليف.

ولمعالجة هذا المشكل يتم الاتفاق مسبقا بين الدول الأعضاء على إختيار "فترة الثقالية" يتم خلالها تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيضا تدريجيا حتى تصل إلى الإلغاء الكامل في نهاية الفترة حتى يمكن تكييف هذه المشاريع وفقا للأوضاع الجديدة.

4- **تفاوت مستويات النمو الاقتصادي:** قد يحدث الإتحاد الجمركي بين دول متباينة من حيث المستوى الاقتصادي وفي هذه الحالة يواجه الإتحاد ظاهرتين لـ تركز رأس المال في الدول الأكثر تقدما، ونظرا لما تتميز به من تفوق نسبي في البنية الأساسية والخيرات الفنية والإدارية.

هجرة العمالة والخيرات إلى الدول الأكثر تقدما طلبا لمزيد من الأجور أو الرفاهية. ولتفادي هذه الظاهرة لابد من رسم سياسة واضحة لانتقالات العمالة والاستمارات كي لا يصيب بعض الدول عوامل الضعف والهوان في حين تعيش بقية الدول في رغد العيش والرفاهية.

5- تنسيق السياسات الاقتصادية: وهي تعتبر من أكثر المعوقات تعقيدا نظرا لاختلاف السياسات بين الدول الأعضاء خاصة بين الدول النامية والمتقدمة هذا إذا كان هناك تكتل بين هاته الدول وفي هاته الحالة يتم التنسيق عن طريق اتجاهين، الناحية المالية التي تعني توحيد أسعار الضرائب في جميع الدول الأعضاء ما قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء وزيادة إيرادات البعض الآخر والناحية النقدية والى تعين فيها

تثبيت أسعار الصرف بون عملات الدول الأعضاء وحرية تحويلها الخارجي فإننا تجد في هذه الحالة أن بعض الدول تخشى من أن يؤدي مثل هذا الإجراء إلى احتمال تسرب رؤوس أموال منها إلى الدول الأخرى في التكتل لذا ليس من السهل التوفيق بين هذه السياسات داخل المنطقة المتكاملة لذا من الضروري البحث عن وسيلة لتوفيق بين مختلف وجهات النظر بين الدول بخصوص هذا الموضوع وعموما فإن مسألة التنسيق بين السياسات الاقتصادية بين الدول المتكاملة يجب أن تحضي تريد من الاهتمام إذ أريد لها تحقيق النجاح.

خلاصة الفصل:

انطلاقا مما سبق ارتأينا أن النتائج والآثار الناجمة عن التكامل الاقتصادي هو ما فيه جانب إيجابي وجانب سلبي من جراء تطبيق هذا التكامل بين الدول الأعضاء.

فمن المتعارف عليه أن أي عملية تحديث أو تحويل أو إصلاح يصاحبه نوع من لا توازن أو لا استقرار فالتحول أو الانتقال من وضعية إلى وضعية أو من شكل إلى شكل أخر إنما هو تحول من تجربة إلى تجربة حديثة ومغايرة وهذا التغيير قد يكون صارماً ومن ثم يحمل في طياته آثار عكسية لا بد من حساب مخاطرها أو على الأقل تبني هاته المرحلة مع وجود مرونة في التنفيذ لعمية التكامل الاقتصادي.

الفصل الثاني: التجارة البينية وعلاقتها بالتكامل الاقتصادي

المبحث الأول: أساسات حول التجارة البينية

المبحث الثاني: التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية

المبحث الثالث: تسهيلات التجارة كمفعل أساسي للتجارة الدولية ولدعم التكتل الاقتصادي

تمهيد:

بالرغم من تأكيد المختصين في مجال التجارة العالمية على أن التكامل الاقتصادي من الناحتين النظرية والعلمية يساهم في رفع كفاءة الأداء الإقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية وذلك باعتبار أن هذه المنطقة تساعد على زيادة التجارة فيما بين الدول الأعضاء نتيجة إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية خاصة الإدارية بين هذه الدول ومن ثم توزيع دائرة الأسواق وسهولة تدفق السلع التي كانت سابقا تواجه معوقات كمية أو نوعية تزيد من تكلفة وصولها إلى المستهلك النهائي باعتبار أن هذه السلع قد أصبحت تواجه تعريقة جمركيه موحدة مما يزيد من فرص تدفقها بين الدول الأعضاء بالتكامل الاقتصادي مما جعل من التجارة البينية أداة في تعزيز التكامل الاقتصادي، وأمام تعاظم أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي وميلاد المنظمة العالمية للتجارة والتي تعتبر من أهم الأحداث الاقتصادية التي دفعت إلى الحديث عن نظام دولي جديد عرف باسم العولمة فهي المسؤولة على تنفيدها وقيادتها على المستوى التجاري والاقتصادي، إلا إن ذلك المسار تبعه مسار أخر ألا وهو التوجه من قبل الكثير من دول العالم نحو بناء التكتلات الإقليمية خاصة في فترة التسعينات من القرن الماضي، والتي شهد تعاظم نشاط التكتلات الاقتصادية، وضمن هذا المعنى قمنا من خلال هذا الفصل بتوضيح العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية.

المبحث الأول: أساسات حول التجارة البينية

تلعب التجارة البيئية دورا مهما وحيويا في اقتصاديات الدول سواء كانت دول متقدمة أو نامية كما أنها ذات أهمية كبيرة كونها تلعب دورا أساسيا في نموها الاقتصادي وتشكل جزءا هاما من الدخل القومي خاصة دول التي يتمتع اقتصادها بفوائض إنتاجية عالية كالدول المتقدمة والتي تسعى بالتالي لتصريفه وتسويقه في الأسواق الخارجية وبما أن التجارة البينية حلقة من حلقات التجارة الخارجية والتي من خلال هذه الأخيرة نستطيع الحصول على ما نحتاجه من الدول الأخرى لاستمرار العملية الإنتاجية والمحافظة على معدلات تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

أما بالنسبة للدول النامية فإنها تستطيع من خلال التجارة الخارجية الحصول على ما تحتاجه من سلع ضرورية ورأسمالية وتكنولوجيا وسلع وسيطة وخامات صناعية أولية لتحقيق برامجها التنموية والاجتماعية وغيرها من سلع مختلفة تحتاجها.

لذا سوف نتطرق في هذا المبحث حول أهمية ودور التجارة الخارجية والتعريف بالتجارة البينية وكيفية قياسها.

المطلب الأول: تعريف التجارة البينية

يعتبر التبادل التجاري بين الدول أي التجارة البينية أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي وهو من أهم المعايير للحكم على مستوى التكتل السائد بحيث يؤكد المختصين في مجال التجارة العالمية على أن التكامل الاقتصادي (من الناحيتين النظرية والتطبيقية) يساهم في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية وذلك باعتبار أن هذه المنطقة تساعد على زيادة التجارة فيما بين الدول الأعضاء نتيجة إزالة القيود الجمركية والإدارية بين هذه الدول ومن ثم توسيع دائرة الأسواق وسهولة تدفق السلع التي كانت سابقا تواجه معوقات كمية أو نوعية تزيد من تكلفة وصولها إلى المستهلك النهائي باعتبار أن هذه السلع أصبحت تواجه تعريفة جمركية موحدة مما يزيد من فرص تدفقها بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي، مما يجعل من التجارة البينية أداة أساسية في تطوير أبعاد التكامل الاقتصادي بين الدول الداخلة في تكتل اقتصادي معين[1].

وتشير الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الدولية أن حصة التجارة البينية في التجارة العالمية تمثل الجزء الأكبر في هذا النمو خاصة ما بين الدول الصناعية المتقدمة وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في نمو هذه التجارة في العديد من التكتلات الإقليمية.

وتعرف التجارة البينية بأنها: "التجارة في السلع المتشابهة الصنع والتكوين ولكنها تختلف من حيث الأفضلية والنوعية أي أنها التجارة ذات الاتجاهين للمنتجات الأفقية المختلفة أو الرأسية[2].

[1] www.riyodlchomler.com/doc/traderelation.don

[2] علي عبد الله المناعي، **التكتلات الاقتصادية دورها في تطور التجارة البينية** ، مرجع سبق ذكره، ص120.

وقد برزت أراء نظرية عديدة تفسر ظاهرة التجارة البينية ذات الاتجاهين وهي تختلف عن التجارة ذات الاتجاه الواحد من خلال التعامل بالمنتج الصناعي القائم على نظرية الميزة النسبية في الإنتاج ولأن التجارة البينية يصعب تفسيرها في المفهوم أو النموذج النيو كلاسيكي فلا بأس إن وجدت بعض الأدبيات ثم تطويرها لتفسير مثل هذه التجارة البينية ويأتي في مقدمتها ما قام به كل من **lioyd and grubel** سنة 1975.

فحسب **Grubel-lioyd** فإن الاختلاف في المستوى التكنولوجي ورأس المال ومستوى العمل بإمكانه أن يلعب دورا مهما في نمو التجارة البينية في السلع التي تتطلب نفس العنصر المماثل أو المتشابه في المدخلات بدليل أن هناك بعض الدول تتشابه فيها بعض عناصر الإنتاج كالموارد الطبيعية وغير الطبيعية وخاصة الواقعة في إقليم جغرافي مشترك ومتقارب كما هو الحال لدول مجلس التعاون الخليجي إلا أنها قد تمتلك تكنولوجيا مختلفة وبالتالي يؤدي هذا الاختلاف في التكلفة والإنتاج.

أما **Krugman** فقد ركز على دور المنافسة الاحتكارية ومقدار العائدات على الإنتاج في نمو واتساع التجارة البينية وكثر تحديدا من ذلك يرى **Krugman** أن الصناعات التي تحقق عوائد مرتفعة بتكاليف ومدخلات منخفضة نسبيا تستطيع أن تهيئ العديد من المنتجين الذين يقومون بإنتاج أنواع مختلفة لنفس السلعة بماركات أخرى وبالتالي ففي هذه الظروف يؤدي بكل دولة إلى التخصص في تشكيلات متنوعة مما يزيد من فرص إمكانية التبادل البيني ممكنة أي التجارة البينية.

أما **yeats** فيرى أن المساهمة الإنتاجية أصبحت عنصر هام في الاتفاقيات التجارية الإقليمية وهي الناجمة عن نمو المشاريع التكاملية الإقليمية والتي بدورها تساهم في نمو وزيادة التجارة البينية والتي انتشرت بصورة كبيرة في الفترة الأخيرة حيث وصلت بحوالي 30**%** من التجارة العالمية في السلع المصنعة التي تتمتع بالجزء الأكبر في التجارة البينية[1].

كما أن تكاليف إنتاج الوحدات الصناعية تختلف حسب طبيعة المنتجين بدليل أن المنتج الجيد أفضل من المنتج الأقل قدرة منه في الإنتاج والتصدير في تخفيض الحواجز والموانع الأخرى لنمو التجارة البينية كتكاليف النقل والمواصلات... ولابد من الغشارة هنا أن ترتيبات المساهمة الإنتاجية تبرز عموما كاستجابة لعوامل متعددة من ضمنها انخفاض التعريفة، اختلاف الأجور، انخفاض تكاليف النقل والمواصلات والخدمات الإنتاجية كالتأمين والتخزين وغيرها، ومن غير أن تنجح هذه الترتيبات في غياب هذه البيئة.

[1] علي عبد الله المناعي، **التكتلات الاقتصادية دورها في تطور التجارة البينية**، مرجع سبق ذكره، ص120.

المطلب الثاني: قياس مدى التجارة البينية

هناك عدة دراسات للتجارة البينية بحيث تشمل هذه الدراسات درجة التجارة البينية ونمط التجارة منها دراسة **Schumacher** سنة 1983 و **Greenonray& Milner** 1989 سنة وغيرهم...

وأظهرت الدراسة التي قام بها **Krugman** و **Obstfeld** في سنة 2000 أن ربع التجارة العالمية هو تجارة نفس الصناعة، وأن أول مقياس اقترحه بلاسا كان في سنة 1966 على النحو التالي[1]:

$$Aj=\frac{|Xj- Mj|}{(Xj+Mj)}$$

حيث:

Xj: قيمة الصادرات من السلعة **j** للدولة.

Mj: قيمة الواردات من السلعة **j** للدولة.

Aj: هو التجارة بسلع مختلفة.

ولم يحبذ هذا المقياس لأنه في حالة عدم وجود تجارة بنفس السلعة تكون قيمة الرقم القياس 1 وعندما تكون التجارة بنفس الصناعة متماثلة تماما يكون الرقم 0.

كما توصل كل من **Grubel- Lioyd** إلى المقياس التالي وهذا بعد دراستهم سنة 1975 لحالة دول (**OECD**):

المطلب الثالث: أهمية ودور التجارة الخارجية

بحيث تبرز أهمية التجارة الخارجية من حيث الأدوار التي تحققها كما أن الأثر الاقتصادي للتجارة الخارجية هي أنها تعمل على تحقيق التكافؤ بين عوامل الإنتاج المختلفة فتصدير السلع – التي تتوافر عوامل إنتاجها– يؤدي إلى زيادة الطلب على تلك العوامل فيجعلها أقل وفرة ومن الناحية الأخرى فاستيراد السلع – التي لا تتوفر عوامل إنتاجها– يؤدي إلى نقص الطلب على تلك العوامل فيجعلها أكثر وفرة وبذلك تميل مكافأة عوامل الإنتاج إلى التعادل إلا أن هذا لا يعني تساوي المكافأة النسبية لعوامل الإنتاج في مختلف الدول لأن الأسعار النسبية للسلع والخدمات المختلفة غير متساوية نتيجة لعدة عوائق منها: العوائق الطبيعية، نفقات النقل، العوائق الصناعية إن وجدت، الرسوم الجمركية[2].

كما تختص التجارة الخارجية بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم ويتزايد هذا الاعتماد المتبادل بتزايد درجة العولمة الاقتصادية كما يتخذ هذا الاعتماد المتبادل بين الدول ثلاثة أشكال، أولها تبادل السلع المادية، وثانيها تبادل الخدمات وثالثها تبادل المعاملات المالية والنقدية مثل الاستثمارات الأجنبية في عدة صور كأصول مالية.. إلخ.

[1] علي عبد الله المناعي، **التكتلات الاقتصادية دورها في تطور التجارة البينية**، مرجع سبق ذكره، ص120.

[2] أشرف أحمد العدلي، "**التجارة الدولية**"، مصر، مؤسسة طيبة وشركة رؤية للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص34.

كما تزايد الاهتمام من قبل دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية بدراسة التجارة الخارجية ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها[1]:

1- دخول العالم في عصر التعاون الاقتصادي والمتمثل في التكتلات الاقتصادية بين هاته الدول.

2- ظهور المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال النقد والتمويل والتنمية الاقتصادية.

3- ظهور مشاكل الدول النامية على المستوى الدولي مثل تدهور معدلات التبادل الدولية واتجاهها في غير صالح الدول النامية والعجز المستمر في موازين مدفوعاتها.

4- عولمة الاقتصاد والأسواق الدولية بحيث أصبح العالم بمثابة قرية واحدة صغيرة وسوق دولي واحد.

وتنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة الدول إلى الحصول على سلع وخدمات من الدول الأخرى ويرجع ذلك إلى:

1- عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم نتوافر المواد الأولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلعة محليا.

2- اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم فمثلا تستطيع دولة إنتاج سلعة معينة لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا مقارنة بالدول الأخرى التي تكون فيها التكاليف منخفضة فتلجأ إلى استيرادها منها.

3- كما أن في وقتنا الحالي لا توجد دولة واحدة مكتفية ذاتيا من كافة السلع والخدمات وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب عوامل مهمة من بينها:

- مستوى التقدم الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها والفترة الزمنية فمثلا تنخفض أهمية التجارة الخارجية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الضخمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من إحتياجاتها المحلية بسبب اتساع مساحتها جغرافيا ووفرة العديد من عناصر إنتاج لديها.

كما تختلف أهمية التجارة الخارجية لنفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها الدولة تجاه العالم الخارجي فإذا كانت الدولة تطبق سياسة الحرية التجارية يزيد حجم تجارتها الدولية مع الخارج، أما إذا كانت الدولة تطبق سياسة الحماية فإن ذلك يقلل من حجم تجارتها الخارجية.

ويتضح مما سبق كما قلنا أن أهمية التجارة الخارجية تبرز من حيث الأدوار التي تحققها وهي كالأتي[2]:

1- تعطي التجارة الخارجية لكل دولة فرصة الحصول على حاجاتها من السلع والخدمات غير متوفرة لديها.

2- تلعب التجارة الخارجية دور مهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية حيث تستطيع الحصول على كل ما تحتاجه من تكنولوجيا وسلع وسيطية وخبرات فنية ضرورية لتحقيق برامجها الإنمائية.

---

[1] أحمد محمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مصر، مؤسسة رؤية للطبع والنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص6.

[2] العربي فروق، **عولمة المبادلات مسار وأثار**، الجزائر، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 2006، ص52.

3- تلعب دور في إمكانية زيادة الإنتاج والإنتاجية وتخفيض تكاليف العمل والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خلال عملية تقسيم الدولي للعمل وذلك بالتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي توجد فيها ميزة نسبية واستيراد السلع والخدمات التي لا توجد ميزة نسبية في صناعتها.

4- تحسين للموازين التجارية وموازين المدفوعات للدول وذلك في حالة زيادة الصادرات.

كما تظهر أهمية التجارة الخارجية ودورها في النمو الاقتصادي والدخل القومي من خلال أرقام الصادرات والواردات للدول الصناعية والنامية التي يظهر لنا ما يلي:

الجدول رقم (02): يوضح التجارة الخارجية وتطورها مقارنة بين الدول الصناعية والدول النامية.

السنة	الدول الصناعية			الدول النامية			إجمالي التجارة الخارجية
	الصادرات	الواردات	الإجمالي (1)	الصادرات	الواردات	الإجمالي (2)	(1) + (2)
1995	3303	3423	6726	1695.6	1665.6	3361.2	10087.2
1996	3414.9	3529.1	6944	1804.2	1800.1	3604.3	10548.3
1997	3527.9	3618.4	7146.3	1921.4	1919	3840.4	10986.7
1998	3610.2	3641.2	7251.4	1731.4	1836.4	3567.8	10819.2
1999	3866.5	3795.9	7662.4	1752.1	1979.8	3731.9	11394.3
2000	4242.9	4086.4	8329.3	2083.7	2470.5	4554.2	12883.5
2001	4077.9	3893.8	7971.7	2005.6	2406	4411.6	12383.3
معدل النمو المركب	3.6	2.2	2.9	2.8	6.3	4.6	3.5

المصدر: علي عبد الله المناعي، **التكتلات الاقتصادية دورها في تطور التجارة البينية،مرجع سبق ذكره، ص105.**

المبحث الثاني: التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية

المطلب الأول: القوى المؤثرة في التجارة الدولية

إن المتأمل في التغيرات والتطورات المتبلورة التي تطبع التجارة العالمية مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الجديد نجدها تشير إلا أن هناك قوة واتجاهات تسيطر عليها وهذا أصبحنا يميز الاقتصاد العالمي اليوم ولعلى أهمها الديناميكية والهرمية بالإضافة إلى تضمنه وتقسيم دولي جديد فالمقصود بالخاصية الديناميكية فإنها تتضمن مدخلان ومخرجات بصفة مطردة ودائمة الحركية كما أن المقصود منها من جانب أخر هو التواصل الجغرافي فيما يخص قضايا التبادل والاستثمار وكذا حجم المبادلات المالية والتجارية التي تسارع وثيرتها زمنيا فضلا على امتدادها الجغرافي.

أما المقصود بالخاصية الهرمية تشمل في كون لرفاه الدولي بأخذ شكلا هرميا تسيطر على قمة كل من الو.م.أ والاتحاد الأوروبي واليابان أو ما يسمى بالمثلث الاقتصادي التجاري الذي يسيطر على نسبة80% من المبادلات السلعية والخدماتية ورغم هذه السيطرة فهناك أطراف اقتصادية أخرى طموحة وتقترب من الضمة على غرار الصين ودول جنوب شرق أسيا أو ما أصبح يطلق عليها اسم الدول الصناعية الجديدة **NP3**[1]

ومن ثم فان الاقتصاد والتجارة العالمية أصبح يتمحوران حول ثلاثة أقطاب أساسية وهي: أوروبا، أمريكا الشمالية واسيا وذلك ما تجلى بالفعل منذ عام1992 عندما ثم إرساء الاتحاد الأوروبي عقب معاهدة مايستريخت وإنشاء التكتل الاقتصادي **NAFTA** (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) وفي نفس السنة أيضا تم تكوين تجمع أسيوي أخر أو بالأخرى التكتل الاقتصادي المتمثل في جماعة التعاون الاقتصادي لأسيا الغربية **(APEC)** والهدف الرئيسي لهذا الأخير هو خلق فضاء اقتصادي بين أعضاه والرفع في وثيرة تشمل رؤوس الأموال وكذا التعاون التكنولوجي من جهة أخرى عرفت القارة الأسيوية نفس المسار مع التكتل الاقتصادي تدول جنوب شرق أسيا **(ASEAN)** ورغم انه نشأ نسبيا عام 1967 والدي كان منطلقة أنداك سياسي أكثر من اقتصادي لدول جنوب شرق أسياَ(ًASEAN) ورغم أنه نشأ نسبيا عام 1967 والدي كان متطلبا أناداك سياسي أكثر من اقتصادي إلا أنه عرف انطلاقة اقتصادية قوة بداية التسعينات وقد تطورت وتيرة المبادلات بشكل ضخم داخل هده التكتلات كل على حدا ففي أوروبا الغربية فان 70%من المبادلات هي جهوية.

بمعنى نسبية وإذا التشينا هده المبادلات النسبية فان أوروبا الغربية ممثلة في المجموعة الأوربية **CCE** ثم لاحقا الاتحاد الأوروبي **UE** لا يسهم إلا بـ 13% من المبادلات العالمية وفي أمريكا الشمالية فان التبادل البيني يمثل حوالي 30% من نسبة المبادلات العامة وخارج هده المبادلات فان الدول أمريكا الشمالية تسهم بـ 12% من تجارة العالمية أما في نقص منطقة جنوب شرق أسيا تتمثل نجارتها البينية نسبة 50% نسما لا تسهم في المبادلات العالمية إلا نسبة 14%.

[1] العربي فروق، **عولمة المبادلات مسار وأثار**، مرجع سبق ذكره، ص53.

المطلب الثاني: اتجاهات التجارة الدولية

تسارع الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية من طرف دول إنشاء مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وقد برز هدا التوجه بإعلان برنامج إنشاء السوق الأوروبية المشتركة سنة 1992 وإنشاء سوف التجارة بأمريكا الشمالية سنة 1989وبدلك أصبحت الكتل التجارية الإقليمية تتقلد دور محرك التنمية التجارة الدولية وهذا ما دلت عليه الإحصائيات أن حصة التجارة الخارجية الأهم التجمعات التجارية الإقليمية لعام 1989 بلغت 96% ولقد رافقت الظاهرة الإقليمية في نمط التدفقات العالمية لتجارة ظاهرة تزايد معها وتيرة التقدم العلمي والتنظيم الاقتصادي والدولي إلى ظهور توجيه جديد في تقسيم العمل الدولي وهو إمكانية التخصص الجزئي في النوع الواحد ونتيجة لدلك أصبحت أجزاء منفردة من فروع إنتاج هدفا للتخصص بدل هده الفروع بالكامل وقد أنتج تحقيق هده الإمكانية إلى حد كبير لعامل التنظيم الدولي الاقتصاد الذي عرفت قفزة نوعية في تطور التعاون الإنتاجي الدولي وتطورت بشكل لم يسبق لها مثيل[1].

وقد أدت الاتجاهات المعاصرة في التخصص إلى إدماج وثيق لاقتصاديات الوطنية بصورة مباشرة في عملية الإنتاج وهكذا فقدت الدول المتطورة استقلالها وأصبحت تعتمد أكثر على بعضها وعلى بعض الدول النامية وبتالي وجد هذا الإدماج تعبير موضوعي فى زحف الكبير للعمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي وتعزز هدا الاتجاه نحو التخصص إلى إتقان وتنظيم التجارة الخاصية من احتكارات الدولية المنتشرة عبر أنحاء العالم والتي تشكل إمبراطوريات اقتصادية وفق التطور التكنولوجي أصبحت تؤمن الدول المتقدمة مصالحها وسيطرتها على التجارة الدولية وبالأخص التجارة التي تمنح المجال للمزايا الرئيسية المرتبطة بالثورة التكنولوجية وهي تجارة المواد المصنعة مثل التجارة عبر الوسائل التنمية بالحواسيب وهكذا أصبح التبادل بين الدول المتقدمة يمثل 3/2 من تجارة السلع الصناعية أما صادراتها من هات السلع للدول النامية فبلغت ¼ من إجمالي التبادل الدولي[2].

ونتيجة هده التغيرات واستلاء الدول الرأسمالية الرئيسية واحتكاراتها على أهم ميادين التجارة الدولية ودلك بواسطة سيطرتها على ميادين الإنتاج التي أصبحت تخلق مزايا نسبية جديدة بفعل زيادة وثيرة التقدم التكنولوجي بينما لم يبقى لدول النامية إلا أن ترضى بإمكانيات مشكوك فيها للتنمية من خلال النمو الكمي في صادرات المواد الخام وهو المجال الذي لم يمسه التقدم العلمي التكنولوجي إلا قليلا نسبيا بإنشاء مجموعة صغيرة فقط من الدول النامية والتي حققت نموا جزئيا في تجارت السلع الصناعية وهذه الدول هي: الأرجنتين والبرازيل، ماليزيا، المكسيك، سنغفورة، هونغكونغ كوريا الجنوبية.

[1] عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التدارة الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، اقتصايات الأعمال والتجارة الدولية، 2011-2012،ص70.

[2] المرجع نفسه، ص70.

وقد تميزت التجارة الدولية بين الدول المتقدمة والدول النامية بالتكافؤ فقد عرفت الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تهميش الدول النامية وتراجع نفسيا من التجارة الدولية بحيث كانت 27.5% سنة 1952 إلى 17.5%سنة 1970 ثم عاودت إلى ارتفاع في التسعينات لتصل إلى 28% نتيجة ارتفاع أسعار البترول وما أن جاءت سنين الثمانينات حتى جاء تهميش الدول النامية وخاصة بعد أزمة البترولية لسنة 1986 وكما يلاحظ أن هدا التهميش ليس فقط من جانب حصتها من التجارة الدولية بل كذلك من إمكانياتها في التقسيم الدولي الجديد الذي احتفظ بعلاقة السيطرة والتبعية للدول المتقدمة ودلك من خلال حرمانها من استفادة من مزايا الصناعات ذات الثقافة العالمية وتخصيصها في الصناعات المركبة أو الصناعات المرتبطة بالتقنيات البسيطة.

وقبل التحدث على التكتلات الاقتصادية والمنظمة العالمية لتجارة تبرز أهم الاستراتيجيات المتبعة للدول النامية من اجل تشجيع أنشطتها والنهوض باقتصادها والمتمثلة في:

– استراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلي، وهي الاستراتيجيات القائمة على سياسة الإحلال محل الواردات وتعتمد هذه الإستراتيجية على خلطة من القيود الجمركية وغيره الجمركية والتي تحول دون منافسة الواردات الأجنبية المماثلة لصناعات الإحلال محل الواردات والتي رأت النور في ظل هدا الحائط الجمركي

– استراتيجيات التصنيع ذات التوجه التاريخي: وهي الاستراتيجيات القائمة على سياسات التنمية الصادرات الصناعية لدولة قيد البحث وهدا معناه أنه نمط من استراتيجيات ينظر إلى التصنيع كنظرية محورية للتوسع الصناعي ولتقليص الفجوة وتصنيفها بينها وبين العالم الصناعي ويكون هدا الاختبار على قطاعات الصناعية التي تمتاز بقدرة تنافسية عالية وتجعل منها القاعدة الرئيسية لجهود التوسع الصناعي وبالتالي هي القطاعات الصناعية المختارة ذات التفوق النسبي والتي تتمتع بميزة نسبية تنافسية.

المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية والمنظمة العالمية للتجارة

بينما تسعى العولمة الاقتصادية من خلال مؤسساتها الدولية وبالأخص منطقة التجارة العالمية إلى تكامل دول العالم في سوق واحدة تقوم التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تقسيم العالم إلى تكتلات تجارية وهنا يبرز الإشكال الذي تواجه منظمة لتجارة العالمية التي يرتكز عملها الأساسي في زيادة حرية التجارة بين دول العالم دون وجود حواجز الحدود الفاصلة فهذه المنطقة التي تعتبر وريثة الجات تتركز مبادئها على الشفافية وعدم التمييز وهذا بخلاف الحال مع نهج التكتلات الإقليمية الاقتصادية التي تقوم على مبدأ التمييز ضد الدول خارج التكتل مما يعني أن كلاهما على طرفي نقيض.

وبالرغم من ظاهرة هذا التناقض فإن الجات أشارت إلى إمكانية قيام مثل هذه التكتلات في مادتها 24 شريطة أن لا يكون هناك قيود جديدة تفرضها دول التكتل، ومن الواضح أن قبول الجات للتكتلات الاقتصادية جاء من منطلق ايجابية وجود بعض من الحرية التجارية بين الدول الأعضاء في التكتلات أفضل من عدمه.

أولا: قيام المنظمة العالمية للتجارة

أسفرت الأحداق الاقتصادية العالمية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عن أهمية وجود صرح مؤسسي يتولى الإشراف على بناء ورعاية النظام الاقتصادي العالمي، ويلزم لبناء هذا النظام استحداث مجموعة القواعد والسياسات والآليات والتنظيمات التي تتكفل بتصريف أمور العلاقات الاقتصادية الدولية في جوانبها النقدية والمالية والتجارية، ولقد دفع هذا الوضع دول العالم إلى البحث عن مثلث جديد لإدارة الاقتصاد العالمي يتحقق في رحابه استقرارا اقتصاديا عالميا مصحوبة بمعدلات مرضية للنمو الاقتصادي والتبادل التجاري الدولي.

ومن هنا يمكن القول أن مثلث إدارة الاقتصاد العالمي، ويلزم لبناء هذا النظام استحداث مجموعة القواعد والسياسيات والآليات والتنظيمات التي تتكفل بتصريف أمور العلاقات الاقتصادية الدولية في جوانبها النقدية والمالية والتجارية. ولقد دفع هذا الوضع دول العالم إلى البحث عن مثلث جديد لإدارة الاقتصاد العالمي يتحقق في رحابه استقرارا اقتصاديا عالميا مصحوبة بمعدلات مرضية للنمو الاقتصادي والتبادل التجاري الدولي.

ومن هنا يمكن القول أن مثلث إدارة الاقتصاد العالمي يتكون من ثلاثة أضلع أو أركان رئيسية بحيث يشير كل ضلع منها إلى ركن أساسي من أركان النظام الاقتصادي العالمي وهذه الأركان الثلاثة هي[1]:

1- **الضلع الأول:** وهو الذي يشير إلى النظام النقدي الدولي بحيث أوكلت مسؤولية الإشراف عليه إلى صندوق النقد الدولي.

2- **الضلع الثاني:** وهو الذي يشير إلى النظام المالي الدولي بحيث تولى البنك الدولي للإنشاء والتعمير مسؤولية الإشراف وتصريف شؤونه.

3- **الضلع الثالث:** وهو الخاص بما يعرف اصطلاحا "النظام التجاري الدولي" وفي صياغة أخرى "النظام التجاري متعدد الأطراف"، وفيما يتعلق بالمؤسسات التي أشرف عليه وتولت تصريف شؤونه يمكن التفرقة بين مرحلتين:

المرحلة الأولى الفترة (1947- 1994): وفيها تسيدت الجات الموقف وأشرفت على النظام التجاري الدولي.

المرحلة الثانية من الفترة (1995 إلى الآن): وهي التي شهدت مولد المنظمة العالمية للتجارة وتتولى هذه المنظمة الإشراف على النظام التجاري متعدد الأطراف وهو النظام الذي تمخض عن اتفاقيات جولة لأوروجواي لتحرير التجارة العالمية (1986- 1994) وانتهت بتوقيع وثيقة مراكش الختامية في 15 أفريل 1994 في مدينة مراكش المغربية وقبل قيام منظمة التجارة العالمية شهد منتدى الجات منذ عام 1947 عدد من الجولات النقاشية التي أدت في النهاية إلى قيام منظمة التجارة العالمية بدأ من مفاوضة جنيف عام 1947 وانتهاء بجولة الأوروجواي ومن خلال هذه الجولات تطور منتدى الجات من ذلك أنه في الجولات الأولى تركزت المفاوضات

[1] سامي عفيفي حاتم، "**خصائص النظام أروجواي – مراكش التجاري متعدد الأطراف**-، مداخلة ضمن المؤتمر بعنوان (الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية)، بتنظيم كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، المجلد الأول، ط1، 9-11 ماي 2004، ص120.

باتجاه خفض التعريفات وفي المراحل التالية شملت المفاوضات قضايا أخرى مثل مقاومة الإغراق والملكية الفكرية والإجراءات الأخرى العديدة التي لا تتعلق بالتعريفات.

وفي جانفي 1995 كان ميلاد المنظمة رسميا كمنظمة دولية حيث وثقت المنظمة كل اتفاقيات الجات السابقة بعد أن خلفتها في المهمة وأصبحت اتفاقيات المنظمة محور ما يعرف بالنظام التجاري متعدد الأطراف والتي وقعت أغلبية دول العالم بحيث تعد تلك الاتفاقيات بمثابة الأسس والقواعد القانونية للتجارة الدولية التي تكفل للدول الأعضاء حقوقا تجارية، كما تلزم الحكومات بأن تحافظ على استمرارية سياساتها التجارية في إطار حدود مقبولة بشكل يحقق مصلحة الجميع.

ثانيا: أهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية

تقوم منظمة التجارة العالمية وهذا كما تشير إليه أحكام اتفاقيات التأسيس على تحقيق عدد من الأهداف الأساسية أهمها تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية والمساعدة في حل المنازعات بين الدول وقد حددت بعض الأهداف التي تعمل المنظمة على تحقيقها على النحو التالي[1]:

– رفع مستوى المعيشة والدخل العالمي ويتحقق ذلك من خلال تحرير التجارة في السلع والخدمات التي تعمل على زيادة الدخل العالمي من خلال زيادة المبادلات التجارية وفتح الأسواق وتدفق الاستثمارات وتوقع أن تحرير التجارة بصورة كاملة سوف يرفع الدخل العالمي بنسبة 1% سنويا وبمبلغ يتروح ما بين 200 مليار و500 مليار دولار سنويا.

– ضمان العمالة الكاملة وذلك من خلال العمل على تشجيع الصناعة والشركات إلى زيادة الإنتاج لمواجهة زيادة الطلب العالمي وأن تتطلع فتح أسواق لمنتجاتها في ظل الانفتاح التجاري وتحرير التجارة وهذا ما يدفعها إلى إقامة مرافق إنتاج جديدة مما يساعد على توفير فرص عمل وزيادة طلب على العمالة الماهرة.

– زيادة الإنتاج وتوسيع التجارة: إن الاتجاه نحو تحرير التجارة وفتح الأسواق بين الدول الأعضاء يساهم بشكل إيجابي في زيادة الإنتاج وذلك من خلال عمل الصناعة والقطاعات المختلفة على تلبية الطلب العالمي وخاصة في بعض المنتجات التي تملك فيها ميزة إنتاجية وبالتالي يعمل ذلك على توسيع التجارة بين الدول في قطاع السلع والخدمات التي تتضمن قطاعات مختلفة لإنتاج سلع وخدمات جديدة وكذلك من خلال خلق قاعدة قوية من الإنتاج وفق قواعد يوفرها النظام التجاري العالمي.

– الاستخدام الأمثل للموارد العالمية: نظرا لندرة الموارد العالمية فإن المنظمة تهدف إلى الاستفادة من تحرير التجارة في الحد من الاستخدام لهذه الموارد فتحرير التجارة يعمل على معالجة التشوهات التجارية وازالت القيود

[1] سعيد سويد، **منظمة التجارة العالمية الأهداف المبادئ وشروط الانضمام**، مداخلة ضمن مؤتمر بعنوان (جوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية)، بتنظيم كلية الشريعة والقانون وغرفة التجارة وصناعة دبي، المجلد الأول، ط1، 09-11، ماي 2004، ص62-63.

على التجارة، فهناك علاقة ايجابية بين إزالة قيود التجارة والتشوهات التجارية وتحسين استخدام الموارد من خلال توجيه الأسواق نحو استخدام الموارد غير مستخدمة استخداما كافيا.

كما أن هناك أهداف أخرى للمنظمة وهي كإيجاد منتدى للمفاوضات التجارية وتعزيز التنمية المستدامة مع حماية البيئة وإيجاد آلية التوصل بين دول الأعضاء.

تعتبر المبادئ الوسيلة التي يتم من خلالها تحقيق غاية معينة، فتحرير التجارة من العوائق والقيود والحواجز الهدف من إنشاء المنظمة لدى سوف نذكر أهم المبادئ وهي على النحو الآتي[1]:

– مبدأ (شرط) الدولة أكثر رعاية: وينطوي على عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى.

– مبدأ المعاملة الوطنية: يأتي هذا المبدأ من أجل تحقيق المساواة في المعاملة بين المنتجات المستوردة وتلك الوطنية المماثلة لها. فالتمييز مرفوض في المعاملات الدولية التجارية والتنافس بين المنتجات لابد أن يستند إلى مدى ما تتمتع به من مزايا نسبية أو تنافسية حقيقية.

– مبدأ الخفض العام والمتوالي للرسوم الجمركية وتثبيتها: تعتبر الرسوم الجمركية من أكبر العقبات التي تواجه التجارة الدولية لذا تعمل المنظمة على تخفيضها المتوالي عبر جولات التجارة الدولية وتثبيت هذه التخفيضات وصولا إلى إلغائها فعلى الدول الدخول في اتفاقيات للمعاملة بالمثل تنطوي على مزايا متبادلة لتحيق خفض كبير للتعريفات.

– مبدأ حظر القيود الكمية على الواردات والصادرات: تعد القيود الكمية من أخطر العقبات من إتمام حرية التجارة الدولية لذا جاءت المادة 1/11 من اتفاق الجات لتفرض حظرا عاما ومطلقا على الالتجاء للقيود لكل من الواردات والصادرات إلا أنه توجد بعض الاستثناءات في مواجهة أمر حظر القيود الكمية وبالدرجة الأولى هي اقتصادية كحماية فروع الإنتاج الوطني من المنافسة وكذلك العمالة.

– مبدأ الشفافية: يقصد به الاعتماد على التعريفات الجمركية وليس على القيود الكمية أي أن تكون التعريفات محددة بشكل مباشر.

[1] مصطفى سلامة حسين، **النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية: الهدف والمبادئ –"احترام قواعد"**، مداخلة ضمن مؤتمر بعنوان (الجوانب القانونة والاقتصادية باتفاقيات منظمة التجارة العالمية)، بتنضيم كلية الشريعة والقانون وغرفة التجارة والصناعة دبي، المجلد الأول، ط1، 09-11، ماي 2004، ص92-93.

الجدول رقم(03): يوضح الفترة الزمنية لجولات المفاوضات التجارية للجات.

الجولة	المدة الزمنية
الأولى: جنيف	1948
الثانية: إنسي/ فرنسا	1949
الثالثة: توركواي/ انجلترا	1951
الرابعة: جنيف	1956
الخامسة: ديلون	1961-1960
السادسة: كنيدي	1967-1963
السابعة: طوكيو	1979-1973
الثامنة: لأوروجواي	1994-1986

ولإبراز العلاقة بين المنظمة الدولية للتجارة والتكتلات الإقليمية فلابد لطرح السؤال الآتي: ماهية طبيعة العلاقة بينهم وطبيعة الأدوار التي تؤديها كل من المنظمة والتكتلات؟

في الأصل تتعارض التكتلات الإقليمية مع مبادئ منظمة التجارة العالمية خاصة المبدأ المتعلق بعدم التمييز بين الدول وهذا المبدأ واضح في شرط الدولة الأكثر رعاية وعموما تنظر المنظمة العالمية للتجارة للتكتلات الإقليمية على أنها ظاهرة إيجابية كونها تشجع قيام مناطق للتجارة الحرة واتحادات جمركية وبالتالي فإن التكتلات تساعد في عملية ظاهرة إيجابية كونها تشجع قيام مناط للتجارة الحرة واتحادات جمركية وبالتالي فإن التكتلات تساعد في عملية التحرير التجاري العالمي لكون أن الأطراف القليلة العدد في التكتلات بإمكانها أن تعالج مشكلة المصالح السياسية والاقتصادية مقارنة بالمفاوضات متعددة الأطراف ولضمان إمكانية تحقيق التكتلات تطورا إيجابي في التحرير التجاري الإقليمي دون أن تؤدي إلى تقويض برامج التحرير التجاري العالمي فقد أجازت الجات تكوين هاته التكتلات الاقتصادية شريطة قيام هاته الأخيرة بعدم وضع عراقيل أو موانع على التجارة العالمية أنشأ لجنة خاصة باتفاقيات التجارة الإقليمية هدفها التعرف على التجمعات الإقليمية وتقييم ما إذا هي متسقة مع قواعد المنظمة.

وهناك من يرى أن الحرية الاقتصادية تحققت في السنوات الأخيرة من خلال كل من التجارة المتعددة الأطراف والتكتلات الإقليمية معا وكما زادت حرية المنافسة زادت التكتلات بل وهيمنت في العملية للأسباب التالية[1]:

- إن الخيار الإقليمي هو أقل استهلاكا للوقت.
- إن الخيار الإقليمي اقل تعقيدا حين عقد الاتفاقيات بين الدول الجارة القليلة مقارنة مع الدول الكثيرة في المنطقة العالمية للتجارة.

[1] علي عبد الله المناعي، **التكتلات الاقتصادية دورها في تطور التجارة البينية**، مرجع سبق ذكره، ص42.

– رغبة الكثير من الدول في التحرر من خلال الانضمام في التكتلات الإقليمية لإيمانهم بأنه أفضل حال من الاتفاقيات الدولية، وكما يرى البعض أن الاتجاه العالمي نحو التعددية يعتبر الأكثر قبولا من مشاريع التكتلات بسبب أنها تحقق أعلى رقم للأسواق الخارجية لانعدام التشوه الاقتصادي الناجم عن التمييز بين الأطراف التجارية.

أما البعض الآخر فيرى أن التكتلات الاقتصادية قد تزيد من مستوى الرفاهة وذلك عن طريق إزالة العراقيل بين الدول الأعضاء في التكتل فيؤدي إلى زيادة التجارة وتحسين الكفاءة بتحويل الإنتاج من الدولة التي تنتجه بتكلفة عالية إلى استيراده من العضو الذي ينتجه بتكلفة منخفضة هذا من ناحية أما من ناحية أخرى أن التكتلات الاقتصادية تهيئ الدول الأعضاء للدخول في الأسواق بمعايير تفضيلية مما يؤدي إلى تحويل في التجارة عن طريق توسعة الإنتاج والتصدير لدى الدول الأعضاء في التكتل الأقل كفاءة على حساب كفاءة الإنتاج والجودة من خارج التكتل.

ولا يوجد حتى اللحظة اتفاق فيما إذا كان هناك تكاملا بين منظمة التجارة العالمية والتكتلات الإقليمية أم هناك تنافسا بينهما بحيث هناك من يعتقد أن التكتلات الإقليمية هي بمثابة نواة أولية تجاه النظام التجاري العالمي وآخرون مثل **Bhagmati** يعتقدون بأن التجارة المتعددة الأطراف تنمو بشكل أسرع في غياب التكتلات الإقليمية المختلفة.

وهناك وجهة نظر معتدلة جاء بها **Bhalla** (1997) بحيث عرف شروط والمتطلبات التي يمكن للتكتلات الإقليمية أن تكون متممة للنظام التجاري متعدد الأطراف في الحالات التالية[1]:

أولا: خلق التجارة

ينبغي حين قيام التكتلات أن تؤدي إلى تحقيق صافي في خلق التجارة بدلا من تحويل للتجارة أي أن خلق التجارة أكبر من تحويل التجارة وذلك لتشجيع الآثار الإيجابية للدول الأعضاء وغير الأعضاء وبالتالي لن تكون التكتلات الاقتصادية الإقليمية سببا في خفض الرفاهية للدول خارج التكتل عندما يقل حجم تجارتها مع دول التكتل وهكذا فإذا توسعت كل من التجارة البينية (التجارة ذات الاتجاهين لنفس المنتج الصناعي) والتجارة ذات الاتجاه الواحد القائم على الميزة النسبية فإن وجود التكتلات تساعد على نمو التجارة العالمية.

ثانيا: خلق النمو

ينبغي على التكتلات تحقيق نموا اقتصاديا عاليا وذلك من زيادة حجم الصادرات من منطقة التكتل والاستيراد من بقية العالم وبالتالي زيادة العوائد التجارية الكبيرة والمجزية.

ثالثا: أن تسهيل التكتلات من مهام المنظمة الدولية وذلك بقدر الإمكان في تسهيل المفاوضات من منظمة التجارة العالمية لتحقيق المزيد من حرية التجارة.

[1] علي عبد الله المناعي، **التكتلات الاقتصادية دورها في تطور التجارة البينية**، البحرين، مرجع سبق ذكره، ص45.

المبحث الثالث: تسهيلات التجارة كمفعل أساسي للتجارة الدولية ولدعم التكتل الاقتصادي

تعتبر تسهيلات التجارة واحدة من أدوات تطوير التجارة الدولية من الجانب التطبيقي، وهو ما نلاحظه في التوجه الأخير للمنظمات الدولية الإقليمية بحيث لقيت اهتماما بالغا من هذه الأخيرة المعنية لضمان التدفق الحر والمتنامي للتجارة الدولية، كما تهدف تسهيلات التجارة لتخفيف العبء على التجارة الدولية بمعنى أنها تخفض تكاليف وتزيد من الكفاءة عند أداء المعاملات في مجال التجارة الدولية كما تقع مهمتها على دعم الأنشطة الموجهة لتحسين قدرات الدول المتقدمة والدول النامية في مجالات التكامل الاقتصادي وعليه سوف نتطرق إلى مفهوم وأبعاد هذه التسهيلات ومحتوياتها والقواعد والنظم التي تحكمها.

المطلب الأول: مفهوم وأبعاد التسهيلات التجارية

تعرف الـ**OMC** تسهيلات التجارة على أنها "تحقيق عملية تبسيط وتناغم في إجراءات التجارة الدولية"[1] بحيث يربط هذا التعريف تسهيلات التجارة بالعديد من الأنشطة المتعلقة بإجراءات التصدير والاستيراد وقضايا النقل والمدفوعات والتأمين...إلخ.

أما كما يعرف **RAVEN** تسهيلات التجارة على أنها "تبسيط وتنميط الإجراءات وتدفقات المعلومات المصاحبة لهذه الإجراءات والمطلوبة لتحريك السلع دوليا"[2].

أما اللجنة الأوروبية الاقتصادية **CEUNE** فتؤكد على أن هناك عدة مفاهيم لتسهيلات التجارة حيث تنظر إلى تسهيلات التجارة على أنها قضية متنوعة تجذب اهتمام الحكومات وقطاع الأعمال على المستوى الوطني والإقليمي والدولي وذلك بسبب المنافع الهائلة المتوقعة من جراء تطبيقها وذلك بتعلقها بالعديد من القضايا وخاصة تلك المتعلقة بالتجارة مثل: التنظيمات والرقابة الحكومية، كفاءة الأنشطة التجارية والإدارية، النقل، المعلومات وتكنولوجيا الاتصال...إلخ.

وكما تأكد هذه اللجنة (اللجنة الاقتصادية لأوروبا) على أهمية النظر إلى تسهيلات التجارة على أنها منهج متكامل يهدف إلى تخفيض مستوى التعقيدات وخفض التكلفة المتصلة بإتمام الصفقات التجارية غير كافة مراحلها مع ضمان القيام بهذه الأنشطة (تسهيلات التجارة) في مناخ من الكفاءة والشفافية والاستقرار.

وفي الأخير تتفق هذه النظرة مع تعريف **OMC** لتسهيلات التجارة مؤكدين على أن مهمة تسهيل التجارة تتمثل في دعم الأنشطة الموجهة لتحسين قدرات الدول في مجال أعمال والتجارة للوصول إلى أفضل صور وحالات التبادل مما يسهم في نمو التجارة الدولية.

أما بالنسبة لأبعاد تسهيلات التجارة فلديها بعدين رئيسيين هما:

---

[1] عمر محمد سالمان، "**نموذج تسهيلات التجارة ودوره في إزالة العقبات غير الجمركية للتجارة**"، المؤتمر الدولي بعنوان (التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي)، بالجامعة الأردنية، عمان، 20-22 سبتمبر، 2004م، ص583.

[2] المرجع نفسه، ص583.

تحقيق الكفاءة في عمليات التجارة الدولية وخفض التكلفة المرتبطة بإجراء مثل هذه العمليات عبر كافة هذه المراحل التي تمر بها[1].

وتعتبر قضايا النقل من أهم العناصر الأساسية المتعلقة بتسهيلات التجارة وذلك من خلال إدارة التكاليف الخاصة بالنقل وتخفيضها إلى أقصى حد ممكن لكي تلعب الدور المحوري في تنمية حركة التجارة البينية بين الدول لدى سوف نتطرق في شكل مختصر لهاته القضايا (قضايا النقل) من خلال ما يلي:

تتضمن اقتصاديات الدول الصناعية والمتقدمة جانبا كبيرا من اقتصاديات الخدمات والتي تصل إلى نسبة60% إلى65% من اقتصاديات هذه الدول، فالقطاعات الخدمية مساهمتها للناتج القومي في الدول المتقدمة تصل إلى حدود ثلاثي2/3 هذا الناتج في حين أن 25% من الناتج القومي يرتبط بالنشاط الصناعي يليه الأنشطة الزراعية المختلفة، بحيث تمثل خدمات النقل ما يقارب 18% من الناتج القومي في الدول المتقدمة في حين أن أهمية نشاط النقل ترجع إلى أن تكلفة المنتج النهائي فقد تصل إلى حوالي 20% من إجمالي هذه التكلفة (التكلفة النهائية) كما أنها عاملا أساسيا في تحقيق التكامل بين البلدان مع بعضها البعض[2].

إن الواقع الفعلي لنشاط النقل ودوره في تفعيل التجارة البينية يتحدد من خلال تحليل حجم أسطول النقل وطول الطرقات المستخدمة وعدد المحطات والموانئ والمطارات وكذلك التطور الذي طرأ على هذا الحجم والعوامل المؤثرة فيه كارتفاع تكاليف النقل وانخفاض معدلات الأداء بالمنافذ الجمركية وما له من تأثير على الكفاءة في التجارة بحيث حددت الأونكتاد في ندوة كولومبس ستة قطاعات اقتصادية مسؤولة عن تخفيض في الكفاءة في التجارة وهي[3]:

- المعلومات المتعلقة بالأنشطة التجارية.
- البنوك والتأمين.
- النقل.
- الاتصالات.
- الجمارك.
- ممارسات التجارية.

[1] عمر محمد سالمان، **نموذج تسهيلات التجارة ودوره في إزالة العقبات غير الجمركية للتجارة** ، مرجع سبق ذكره، ص584.

[2] محمد محمود يوسف، "**الإدارة الإستراتيجية لتكاليف النقل ودورها في تنمية حركة التجارة العربية البينية**"، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003م، ص07.

[3] المرجع نفسه، ص40.

الشكل رقم (01): القطاعات المؤثرة على كفاءة التجارة

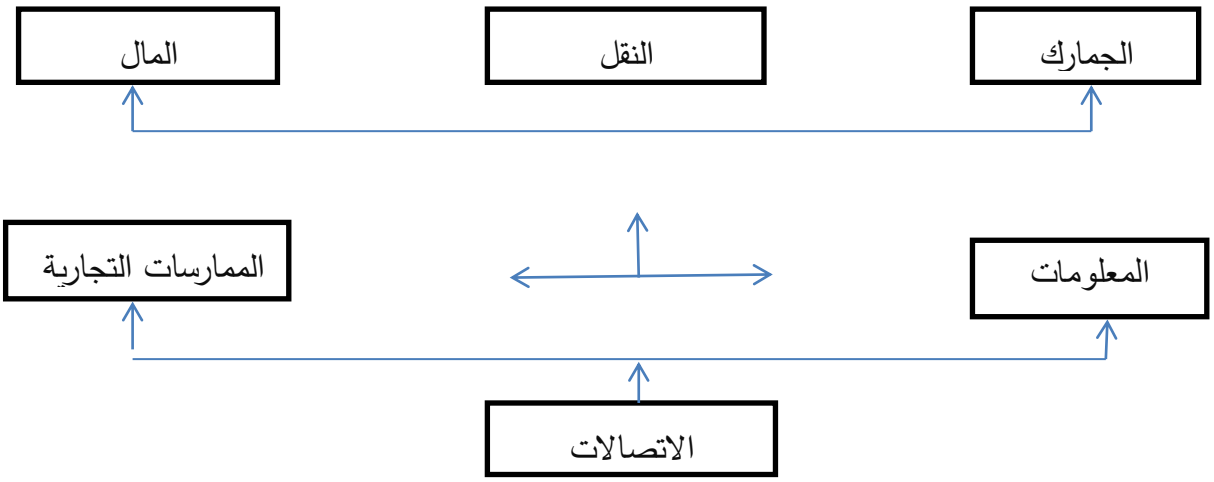

المصدر: محمد محمود يوسف، "**الإدارة الإستراتيجية لتكاليف النقل ودورها في تنمية حركة التجارة العربية البينية**"، مرجع سبق ذكره، ص70.

كما تبين أن هناك ثلاث رئيسية لتحقيق التسهيلات المناسبة في النقل والتجارة هي[1]:

- مستخدمو خدمات النقل والتجارة.
- السلطات الحكومية (لا يوجد طرف واحد من الحكومة معين يتعامل مع قضايا النقل الدولي).
- محددات خدمات النقل والتجارة.
- كما هناك عنصر آخر وهو القدرة اللازمة من التنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص.

المطلب الثاني: أهداف ومحتويات تسهيلات التجارة

تهدف تسهيلات التجارة إلى توفير وتطوير بيئة للتجارة تتسم بالاتساق والشفافية والاستقرار وكذلك الوصول إلى أقصى مستويات الفعالية في مجالات الرقابة التنظيمية وضمان حقوق جميع الأطراف وذلك من خلال سعيها إلى بعض الممارسات والأنماط وهي كالآتي[2]:

- تبسيط المصوغات والإجراءات في كل ما يتصل بالصادرات والواردات.
- تنميط وتحسين البنية الأساسية والتسهيلات وبالذات في مجال الجمارك والنقل.
- تناغم القوانين والتنظيمات القابلة للتطبيق.
- الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما تقع تسهيلات التجارة في ثلاث مستويات[3]:

[1] محمد محمود يوسف، "**الإدارة الإستراتيجية لتكاليف النقل ودورها في تنمية حركة التجارة العربية البينية**"، مرجع سبق ذكره، ص41.

[2] عمر محمد سالمان، **نموذج تسهيلات التجارة ودوره في إزالة العقبات غير الجمركية للتجارة**، مرجع سبق ذكره، ص584.

[3] المرجع نفسه، ص584.

المستوى الوطني: وتجري عنده عملية تبسيط وتناغم الهياكل والإجراءات المتصلة بالتجارة داخل الدولة وبالذات ما يتصل منها بممارسات وتنظيمات بالجمارك والنقل وبالأخص عند الموانئ البحرية والبرية والجوية.

المستوى الإقليمي: وينصرف إلى تناغم أنماط تسهيلات التجارة بين الدول الأطراف في تكتل تجاري معين ولتكن مثلا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بمشاركة سلطات أكثر من دولة في إجراءات ونظم العبور المتصلة بتدفقات السلع وهو ما يستدعي ضمان عبور بنفس الكفاءة والفعالية التي تتم في حالة التجارة الداخلية بحيث تأمل الدول العربية من خلال تسهيلات التجارة على دورها في تحسين كفاءة الممارسات والإجراءات الجمركية وأساليب النقل عند نقاط العبور البرية والموانئ العربية.

المستوى الدولي: ويشهد الآن جهودا ملحوظا من قبل العديد من المنظمات الدولية يهدف إلى تناغم معايير وأنماط تسهيلات التجارة وتطوير النماذج والترويج لعملية تطبيقها على نطاق متعدد الأطراف.

كما تكمن أهمية تسهيلات التجارة في تبسيط الإجراءات وتسهيل خروج ودخول البضائع والسلع بحيث يمكن الدول من تحرير تجارتها وانسياب منتجاتها وانسياب منتجاتها للأسواق العالمية وبالعكس.

فالتجارة الدولية تمثل30**%** من الناتج المحلي العالمي ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 50**%** بحلول عام 2020 نتيجة للتطورات السريعة في نظم المعلومات والاتصالات ويحتل موضوع تسهيل انسياب البضائع والسلع بعدا استراتيجيا في ظل الارتفاع الحالي والزيادة المتوقعة في تكاليف انتقال السلع فعلى سبيل المثال يؤدي تخفيض كلفة النقل الجوي والبحري في منطقة آسيا بنسبة 1**%** إلى رفع الناتج المحلي بما يقارب 3.03 مليار دولار كما يؤدي إلى رفع كفاءة المرافئ والمناخ الجمركي والإطار التنظيمي وبنية القطاع الخدماتي كما أن كل يوم يختصر بالنسبة لمتطلبات تخليص الشحن يؤدي إلى خفض ما يعادل 0.5**%** في سلم تعريفة القيمة المضافة[1].

المطلب الثالث: القواعد والنظم التي تحكم تسهيلات التجارة

من النتائج الناجمة عن الجهود المبذولة في مجال تطوير نماذج وأدوات تسهيل التجارة من طرف الدول هو شبه ترسيخ لمجموعة من النظم والقواعد التي تحكم ظاهرة تسهيلات التجارة وهي على شكل منظومة تحتوي على كل من:

- المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بتسهيلات التجارة.
- القضايا التي تغطيها تسهيلات التجارة.
- الأدوات التي تم تطويرها وآليات تطبيقها.
- المكاسب المتوقعة من التطبيق.

لذا سوف نتناول بقدر الإمكان إلى تلك المنظومة على النحو التالي:

[1] هدى عباس، مقام منشور بعنوان "**التسهيلات التجارية وأثرها المتوقع على التجارة العربية والسورية**"، على موقع الأنترنت: **http//www.onlineassosiate.net**، بتاريخ 2021/06/15.

1- المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بتسهيلات التجارة:

أولا: منظمة التجارة العالمية **OMC** وتسهيلات التجارة: بحيث تركز الـ**OMC** في هذا المجال على القضايا الجمركية وإجراءات عبور الحدود كما تتضمن أجندة المفاوضات المتتالية التي تقوم بها **OMC** عدد من القواعد التي تتصل مباشرة بقضايا تسهيلات التجارة المذكورة (الجمركية وعبور الحدود) وأصبحت واحدة من القواعد التي تتصل مباشرة بقضايا تسهيلات التجارة بجهد ملحوظ من قبل **OMC** إلا منذ المؤتمر الوزاري في سنغافورة سنة 1997 وخلال الفترة 1998 إلى2001 مؤتمر الدوحة قدمت المنظمة **OMC** تحليلا لقضايا تسهيلات التجارة والتي خلصت إلى السلبيات الآتية وبالذات في الدول النامية وبالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة[1]:

- المغالاة في المتطلبات والمستندات.
- غياب الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات.
- تدمي الشفافية في متطلبات التصدير والاستيراد.
- ضعف مستوى النزاهة.
- غياب التحديث والتطوير وقصور التنسيق والتعاون بين الجمارك والوكالات الحكومية الأخرى.
- عدم ملائمة الإجراءات وغياب المراجعة وقصور أدوات تحديد وإدارة المخاطر.

كما تناولت مفاوضات تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية النواحي الفنية للمواد (5 و8 و10) من اتفاقية الجات 1994 وهي[2]:

المادة5: حول المبادئ الأساسية التي تسمح بحرية العبور بالترانزيت عبر أراضي دولة عضو وأهم المقترحات بشأن هذه المادة في سياق المفاوضات هي:

- تبسيط الإجراءات الجمركية والوثائق المطلوبة ونمذجتها.
- عدم التمييز في المعاملة بين طرفي الترانزيت والناقلين والانفراديين وأشكال الشحنات.
- تنفيذ آليات وترتيبات الترانزيت الخالية الدولية والإقليمية.

المادة 8: متعلقة حول الرسوم والإجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد التي تحدد الحاجة إلى تقليل التعقيدات المتعلقة بإجراءات التصدير والاستيراد والوثائق المطلوبة لهذا الغرض وأهم المقترحات بشأن هذه المادة في سياق المفاوضات هي:

- توحيد متطلبات الوثائق التجارية المطلوبة وفق المعايير الدولية.
- استخدام النموذج الأساسي لوثائق التجارة.
- توحيد متطلبات عناصر المعلومات.

[1] عمر محمد سالمان، **نموذج تسهيلات التجارة ودوره في إزالة العقبات غير الجمركية للتجارة، مرجع سبق ذكره، 586.**

[2] هدى عباس، مقام منشور بعنوان "**التسهيلات التجارية وأثرها المتوقع على التجارة العربية والسورية**، مرجع سبق ذكره، ص2.

أما المادة 10 متعلقة حول نشر وإدارة الأنظمة التجارية والتي تفرض التزاماتها بخصوص الشفافية وإمكانية التوقيع ونشر القوانين والأنظمة المتعلقة بالتجارة مع سهولة وسرعة النفاذ إلى هذه المعلومات وكذلك إلى النزاهة وعدم التحيز في إدارة القوانين والأنظمة وأهم المقترحات بشأن هذه المادة في سياق المفاوضات هي:

- استخدام الانترنت كوسيلة للنشر.
- النافذة الواحدة.
- إنشاء آلية تشاورية بين التجارة والحكومة.

وتشمل المفاوضات أيضا موضوعات زيادة المعونة الفنية ودعم بناء القدرات في مجال تسهيل التجارة وسبل التوصل إلى قواعد لتحقيق التعاون الفعال بين سلطات الجمارك وغيرها من السلطات المعنية حول موضوع تسهيل التجارة والالتزام بقواعد الجمارك في الوقت ذاته.

أما من ناحية الدول النامية تأخذ هذه المفاوضات مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نموا مع الإقرار بأن تطبيق هذا يجي أن يتعدى مجرد إتاحة الفترات الانتقالية التقليدية لتنفيذ الالتزامات وأن يتلاءم وتوقيت تنفيذها مع قدرات هذه الدول واحتياجاتها التنموية والمالية والتجارية وقدراتها الإدارية والمؤسساتية.

ثانيا: البنك الدولي وتسهيلات التجارة: بحيث تنبع إستراتيجية البنك الدولي لتسهيل التجارة من منطق تناول وتخفيض كافة العقبات التي تعرقل التنافسية في صناعة التصدير ومن تم يعد تسهيل كافة الخطوات المادية والإجرائية والإدارية التي تتصل بعمليات التجارة الدولية بما فيها عمليات النقل والعبور جزء مهم في عملية عولمة الاقتصاد.

ويقدم البنك برنامج "المشاركة في التسهيلات العالمية للنقل والتجارة" ويهدف هذا البرنامج إلى تجميع الأطراف المهتمة بتحقيق تحسينات جوهرية في تسهيلات النقل والتجارة سواء من قطاع العام أو الخاص وعلى المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي ومن منطلق الاستفادة من المزايا النسبية لكافة الأطراف في مجال تسهيلات النقل والتجارة كما يقوم هذا البرنامج على عدد من القواعد التشغيلية الأساسية التي يتعين على الأعضاء الالتزام بها والتي تفسرها مذكرة التفاهم بين البنك والشركات والتي تحدد أحكام هذا النظام وتقدم طلبات العضوية في البرنامج من خلال موقع البنك الدولي على الانترنت ويركز هذا البرنامج بصفة أساسية على الأنشطة التالية[1]:

- الدعم المؤسسي للجمارك.
- تسهيلات التجارة.
- توفير معدات للتخليص وإدارة عمليات عبر الحدود.
- البنية الأساسية.

[1] عمر محمد سالمان، **نموذج تسهيلات التجارة ودوره في إزالة العقبات غير الجمركية للتجارة**، مرجع سبق ذكره، ص 587.

ثالثا: اللجنة الاقتصادية لأوروبا وتسهيلات التجارة والنقل: بحيث تسهم هذه اللجنة منذ وقت طويل في تناول قضايا النقل والعبور وذلك من خلال لجانها بحيث تبرز تأثير النقل والعبور على تدفقات السلع عبر الحدود مع تطوير الأدوات المناسبة على المستويين الإقليمي والدولي للتغلب على مثل هذه الصعوبات ومن بين هذه الانجازات التي قامت بها إنشاء مركز يتبنى منهج شامل ومتكامل لتسهيلات التجارة يركز فيه الاعتماد المتبادل لأدوات وتسهيلات التجارة والأعمال الالكترونية.

رابعا: منظمة الجمارك العالمية وتسهيلات التجارة: بحيث تعمل على تحسين فعالية وكفاءة الإدارة الجمركية في الدول الأعضاء وذلك من خلال إيجاد الأدوات الدولية اللازمة لتوفيق وتوحيد التطبيقات في مجال النظم الجمركية المبسطة والكفء والإجراءات التي تحكم حركة الأشخاص والسلع والشاحنات عبر الحدود الجمركية للدول الأعضاء وفي سبيل تحقيق ذلك تقوم بما يلي[1]:

– العمل على تعاون الأعضاء مع بعضهم البعض من أجل مكافحة الجرائم الجمركية وغير الجمركية الدولية ودعم النزاهة والترويج للشفافية في المعاملات التي تسير عليها الإدارات الجمركية.

– الترويج لتطبيق الاتفاقية الدولية المعدلة بشأن تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية وإدارة اتفاقية التقييم الجمركي.

– التعاون مع الأونكتاد والمنظمة العالمية للتجارة من أجل تبسيط وتنسيق العمليات والإجراءات الجمركية على نطاق عالمي.

– توفير الدعم الفني اللازم للمعاونة في تطوير وتحديث الجمارك من خلال برنامج **Customs CRM Reformono Modernisation program.**

2– القضايا التي تغطيها تسهيلات التجارة:

إن القضايا الرئيسية لتسهيلات التجارة تنبع من طبيعة المشكلات المتصلة بالتجارة والجمارك والنقل بمعنى أن هناك قضايا جمركية وقضايا نقل وفي ظل الاقتصاد الجديد والحاجة إلى توفير خدمات نقل تتسم بالكفاءة وانخفاض التكلفة، ومن منطلق زيادة أهمية الوظيفة الجمركية في عصر العولمة فقد أصبحت جهود تطوير أدوات تسهيلات التجارة في مجال التجارة والنقل وتطوير وتحديث الجمارك من الأولويات الأساسية في طبيعة مواجهة المشكلات التي تواجه التدفق الحر والكفء للشحنات عبر الحدود وفي كثير من الأحيان نجد قضايا النقل والجمارك بينهما تداخل ملحوظ وبالذات عند الحديث عن عقبات ومعوقات التدفق الحر والسريع للسلع عبر الحدود فتصبح المشكلات الجمركية قاسم مشترك بين التجارة والنقل.

[1] عمر محمد سالمان، **نموذج تسهيلات التجارة ودوره في إزالة العقبات غير الجمركية للتجارة**، مرجع سبق ذكره، ص588.

الجدول رقم (04): يوضح قضايا تسهيلات التجارة

القضايا الجمركية	قضايا النقل
– المصوغات الجمركية	– شبكة الطرق والموانئ ومواصفاتها
– المستندات الجمركية	– النواحي التنظيمية وقواعد العمل
– التنظيمات الجمركية	– إجراءات العبور
– الرقابة	– مورد وخدمات النقل
– الفحص	– نظم التأمين
– التوافق	– تأشيرات الدخول
– الحوسبة	– الرسوم
– التقييم الجمركي	– تسهيلات وخدمات المنافذ والموانئ...
– شهادات المنشأ..	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على هدى عباس، مقام منشور بعنوان "التسهيلات التجارية وأثرها المتوقع على التجارة العربية والسورية، مرجع سبق ذكره، ص3

كما أن هناك قضايا جديدة ومستجدة في موضوع تسهيلات التجارة وأبرز هذه القضايا هي: قضية تسهيل التجارة دون أوراق.

وسوف نتناول هذه القضايا كما يلي[1]:

أ– **قضية تسهيل التجارة والأمن:** مند أحداث سبتمبر 2001 بدأ التركيز على تسهيل التجارة وإنما على حماية التجارة بدلا من التفتيش على البضائع والسلع في المرافئ انتقلت إلى فكرة السماح بالتجارة ومن المناطق التي يمكن أن يكون هناك تخوفا منها والتخوف على التجارة نفسها وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية 2001 بإطلاق مبادرة **CSI** لأمن الشحنات تشمل:

– تحديد الشحنات الأكثر خطورة والتركيز عليها.

– فحص هذه الشحنات الأكثر خطورة من مرفأ المغادرة.

– استعمال التكنولوجيا لفحص الحاويات.

إن هذه الإجراءات يمكن أن تؤثر سلبا على سرعة وانسياب العمليات التجارية وتكاليف التجارة وبالتالي تؤثر على مبدأ تسهيل التجارة.

ب– **النافذة الواحدة:** وهي من المواضيع الجديدة في مجال الجمارك وتسهيل التجارة فهي تعمل على تقليل الوقت المستهلك في انجاز المعاملات الجمركية وتشير دراسة للأونكتاد حول تجربة غواتيمالا في مجال النافذة الواحدة بأن إنشاءها عام 1986 لخدمة معاملات التصدير أدى إلى تقليل الوقت اللازم لإنجاز المعاملة من

[1] هدى عباس، مقام منشور بعنوان "**التسهيلات التجارية وأثرها المتوقع على التجارة العربية والسورية**، مرجع سبق ذكره، ص3.

10-12 يوما إلى 06-08 أيام في المرحلة الأولى وبعد إدخال أجهزة ومعدات تقنية في عام 2000 أصبحت تتم في دقائق.

ج- التجارة دون أوراق: المقصود هنا تبادل الوثائق إلكترونيا حيث تفيد دراسة إلى الأمم المتحدة إلى النتائج الإيجابية التي تنجم عن جراء تطبيق هذا الأمر سيحقق مجتمع التجارة الدولية من خلال تبني هذا النظام الجديد (التجارة دون أوراق) إلى وفرات اقتصادية تصل إلى 620 مليار دولار سنويا وتعمل النظم الالكترونية على إتاحة الفرصة أمام هيئات الأعمال لتبادل الوثائق التجارية الكترونيا بحيث يحظى باعتراف جهات عالمية.

كما أن لأدوات تسهيلات التجارة أهمية في تحسين بيئات التجارة الدولية من خلال إسهامها في تحقيق التناغم في تطبيق القوانين والتنظيمات بالإضافة إلى تنميط الأساليب والتسهيلات المادية وتبسيط الإجراءات وتضم أدوات تسهيلات التجارة كل من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية المتصلة بالنقل والتجارة والجمارك بالنسبة للدول الأعضاء فيها وقيام هاته الدول من خلال تفعيلها عن طريق تشريعاتها الوطنية مثل اتفاقية كيوتو للإجراءات الجمركية، المعاهدات والاتفاقيات التي تمت تحت مظلة الأمم المتحدة وتقوم بتطويرها اللجنة الاقتصادية لأوروبا وكذلك الأدوات التي توفرها اتفاقية **OMC** كجزء من النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف مثل المواد (5 بشأن حرية العبور، 8 و10) الذين سبقوا ذكرهم وكذلك فكرة النافذة الواحدة وأدوات الدفع الخاصة بالاعتمادات المستندية ومواصفات منظمة المقاييس الدولية (**ISO**)...الخ

وفي الأخير فإن المكاسب من جراء تطبيق أدوات تسهيلات التجارة يعود المكاسب على الدولة في صورة زيادة تدفقات التجارة وما يرتبط بها من انخفاض تكلفة الواردات وزيادة حصيلة الواردات ويتحقق ذلك من خلال خفض التكاليف وتطوير العمل فمن خلال هذه الأدوات تزداد فرص التوظيف الفعال للموارد وتزداد الشفافية والنزاهة إلى جانب دقة الإيرادات الحكومية وسلامة تحصيلها وفي نفس الوقت يزداد التوافق التجاري في الاقتصاد.

خلاصة الفصل:

بشكل عام إن الأدبيات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع أبرزت على أن العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتجارة الدولية الاقتصادية تكمن في فهم الدول الترتيبات التكامل الاقتصادي والذي يتم في الغالب نحو زيادة التعاون بين المناطق أو الأقاليم ومعنى آخر تكمن في مدى تطور التجارة البينية. لذا كان أحد أسباب ضعف التجارة البينية في الدول النامية بين تكتلاتها هو تبني إستراتيجية إحلال الواردات حفاظا على مواردها المالية وتحسين ميزانها التجاري بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية وسوء إدارة وتسهيلات الموانئ وضعف شبكة الاتصالات والمواصلات وشبكات الطرق المختلفة والتي كلها تحد من إمكانية التوسع في التجارة الإقليمية.

علاوة على ذلك فإن ترتيبات التكامل الاقتصادي (الاتفاقيات التجارية الإقليمية) هي ليست في داتها جيدة أو سيئة وأن أثارها على اقتصاديات دول العالم يعتمد على دوافع تشكيلها والطريقة التي تشكلت بها وكيف تتحول مع مرور الوقت.

الفصل الثالث: دول جنوب شرق أسيا كنموذج لتكامل الاقتصادي وتطوير التجارة البينية (دراسة حالة)

المبحث الأول: دول جنوب شرق أسيا (نشأة وتطور- أهداف ومناهج - مؤشرات اقتصادية)

المبحث الثاني: واقع التجارة البينية لدول جنوب شرق أسيا

المبحث الثالث: ابرز تجارب التكامل الاقتصادي في العالم

تمهيد:

يعتبر الآسيان أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج، وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الذي يؤدي إلي مساهمة في دعم القدرة التنافسية ودفع عجلة التنمية والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية ودعم الاستثمار الوطني وخلق فرص العمل ولإعطاء فكرة أساسية حول دور التكتل في تفعيل التجارة البينية .فستناول في هذا الفصل ما يلي: المبحث الأول: **(نشأة وتطور– أهداف ومناهج – مؤشرات اقتصادية)**

المبحث الثاني : واقع التجارة البينية لدول جنوب شرق أسيا

المبحث الثالث : ابرز تجارب التكامل الاقتصادي في العالم

المبحث الأول: دول جنوب شرق أسيا (نشأة وتطور– أهداف ومناهج – مؤشرات اقتصادية)

تشمل منطقة جنوب شرق أسيا عشر دول هي، إندونيسيا، سلطنة بروناي، تايلاند، سنغافورة، الفلبين، فيتنام، كمبوديا، لاوس، ماليزيا، ماينما، وتتميز هذه الدول بوفرة في الموارد الطبيعية خاصة الغابات والمعادن ،وبحدة التفاوت بينها، سواء في المساحة أو عدد السكان أو متوسط الدخل الفردي وهو التفاوت الأعلى بين جميع التجمعات الإقليمية الأخرى، ولقد نجحت الدول الآسيوية في تطوير وتنمية اقتصادياتها، حيث انطلق نجاحها بأربع دول متمثلة في تايوان وهونغ كونغ، وكوريا الجنوبية وسنغافورة، وأطلق عليها مصطلح النمور الآسيوية، وتلعب هذه الدول دورا فعالا على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية والمبادلات التجارية العالمية، فأقيمت في المنطقة تكتلات إقليمية لعل أبرزها رابطة دول جنوب شرق آسيا والتي أصبحت من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم، وأهمها في القارة الآسيوية خاصة بعد ضم الصين لعضويتها[1].

المطلب الأول: نشأة وتطور دول جنوب شرق أسيا

وقع وزراء خارجية الدول الخمس (اندونيسيا، ماليزية، سنغافورة، تايلاند، الفلبين) إعلان بانكوك بـ (تايلاند) إنشاء الرابطة في 08/ 08 /1967 كنوع من الحلف السياسي لمواجهة التوسع الشيوعي في المنطق، وقد تعرضت أعمالها للتعثر حتى منتصف السبعينات بسبب خلاف بين الفلبين و ماليزية حول ولاية صباح. ثم انضمت سلطنة بروناي للرابطة بعد أسبوع من استقلالها سنة 1984. واهتمت هذه الدول بتعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة مساعدة الدول المجاورة لها على التخلص من النفوذ الشيوعي ثم ضمها إلى الرابطة، فأصبحت فيتنام العضو السابع في منتصف 1995. وتقدمت الدول الثلاثة الباقية في المنطقة، كمبوديا ولاوس وماينمار، بطلبات عضوية سنة 1996، فقبلت عضوية لاوس وماينمار في سنة 1997، وتأجلت عضوية كمبوديا الكاملة بسبب الاضطرابات التي تعرضت لها، ولحين إستفائها إصلاحات تؤدى إلى فتح سوقها. وبانضمامها في 30 / 04 / 1999 واكتمل تشكيل الرابطة من الدول العشر بالإقليم[2].

وقد اتجهت الرابطة مند الثمانينات إلى إجراء مراجعة تهدف إلى تعزيز تعاونها الصناعي، ومواجهة التحدي الذي يفرضه قرب الإقليم من دول تحقق نموا سريعا في التصنيع (اليابان، والدول حديثة التصنيع، والصين) ومن جهة أخرى فقد اضطرت بعض الدول الأعضاء إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وتحرير للتجارة لتصحيح أوضاعها عقب انهيار أسعار المنتجات التصديرية في منتصف الثمانينات.

[1] عبد الوهاب الرميدي، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص213.

[2] محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة1، بيروت، 2004، ص280.

وعاودت القمة على الاجتماع سنة 1987 بعد توقف عشر سنوات، وأقرت إعلان مانيلا الذي تضمن خطوات تعزيز التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والوظيفية، مع عدد من التعديلات الهيكلية للرابطة، وقد جري التركيز على خفض عوائق التبادل التجاري وتعديل برامج التعاون الصناعي لإكسابها مزيدا من المرونة وتكثيف جهود القطاع الخاص في تنفيذها، والعمل على تنسيق مواقف حكومات الدول الأعضاء في المحافل الدولية.

حدثت نقطة تحول ثانية في مسيرة الرابطة في سنة 1992 بتحويل الترتيبات التفضيلية إلى منطقة تجارة حرة، **AFTA**، هدفها الرئيسي هو تعزيز وضع الرابطة كقاعدة إنتاجية تنافسية موجهة لخدمة السوق العالمية، وذلك بتوسيع نطاق التجارة البينية وإتاحة إمكانية تعميق التخصص واقتصاديات النطاق، وكذلك بتحفيز تدفق وقد اتجهت الرابطة منذ الثمانينات إلى إجراء مراجعة تهدف إلى تعزيز تعاونها الصناعي، ومواجهة التحدي الذي المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي يجتذبها وجود سوق موحدة.

وقد تم عقد اتفاقية تصعيد التعاون الاقتصادي، كما تقرر تعزيز الأمانة العامة للرابطة لتمارس عملها في شكل وضع برامج متكاملة لتطوير الآفتا ومراجعة أوجه التعاون لا سيما في الصناعة والعلم والتكنولوجيا بما فيه حقوق الملكية الفكرية وكذا أوجه التعاون الوظيفي محققة بذلك ترابطا معتبرا في أعمال الرابطة، وتنفيذا لاتفاقية تصعيد التعاون الاقتصادي قررت قمة 1995 الإسراع بانجاز الآفتا في 10 سنوات بدلا من 15 سنة، وإضافة التعاون في محالات الخدمات الملكية الفكرية، وكذا الأخذ بنظام جديد للتعاون الصناعي، وإنشاء منطقة استثمارية آسيانية **AIA**، والعمل على لعب دور مؤثر على المستوى العالمي، والمساهمة في برنامج لتطوير حوض نهر الميكونغ. كما وقع الرؤساء اتفاقية إعلان جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، والتي دخلت حيز النفاذ في 1998[1].

وقد أقرت القمة السادسة التي عقدت خلال الفترة 15-16 ديسمبر 1998 في فيتنام إلى وضع خطة متوسطة المدى لإنعاش اقتصاديات الآسيان خلال الفترة (1999-2004) أولها " خطة عمل هانوي وتتضمن سياسة من الإجراءات لتنشيط أسواق المال وزيادة حجم التعاون المالي، والتعجيل بالتحرير التجاري و تنسيق الجمارك، و تنسيق مواصفات السلع ذات الأولوية، وإجراء تسهيلات أخرى للتجارة أهمها آليات تبادل المعلومات .

وقد أقرت قمة 1998 أيضا بيان الخطوات الجريئة لتعزيز قدرت الرابطة على الخروج من الأزمة المالية التي تعرضت لها منتصف 1997، وتضمن ثلاث أنشطة: الإسراع بإقامة منطقة التجارة الحرة، ودعم جاذبية المنطقة للاستثمار، والإسراع بتحرير الخدمات، تلا ذلك قيام قمة 1999 غير الرسمية بالتشاور مع القطاع

[1] كانت القمم الخمس السابقة في سنوات 1976 باندونيسيا، 1977 بماليزيا، 1987 بالفلبين، 1992 بسنغافورة، 1995 بتايلاند.

الخاص حول إقامة اقتصاد إلكتروني، لاجتياز الفجوة الرقمية نحو اقتصاد حديث قائم على المعرفة، ووقعت قمة سنة 2000 غير الرسمية " اتفاقية الآسيان الالكترونية "وأقرت" مبادرة التكامل الآسياني **(IAI)** "التي تستهدف تقليص التفاوت بين الدول الأعضاء ورفع تنافسية الرابطة من خلال تقديم الدول الأعضاء الأكثر تقدما بمساعدة الأقل تقدما من خلال التدريب وتنمية المهارات وتبادل الخبرات وتقديم قدر أكبر من خدماتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى إتباع السياسات والتشريعات التي تسهل التجارة الإلكترونية عبر الحدود، وكذا تنسيق أطر مواصفاتها بين الدول الأعضاء بما يتفق مع المواصفات العالمية.

وفي 29 نوفمبر سنة 2004 وقعت الصين اتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب شرق آسيا، الأعضاء في رابطة الآسيان يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، والتي تعد سوقا لأكثر من 1.8 مليار نسمة (534.9 مليون نسمة لدول الآسيان و1.29 مليار نسمة للصين) بنسبة من مجموع سكان العالم البالغ 5.68 مليار نسمة عام 2002. كما ترغب بعض الدول كالهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا و نيوزيلندا في توثيق العلاقات، دول الآسيان وإقامة منطقة تجارة حرة مماثلة، وبالتالي إقامة سوق أسيوية موحدة بحلول عام 2022.[1]

المطلب الثاني: أهداف ومناهج التكامل الاقتصادي لرابطة الاسيان

أولا: أهداف الآسيان

استهدفت الرابطة من خلال هذا التكتل تحويل منطقة جنوب شرق آسيا بأكملها إلى منطقة سلام واستقرار وتقدم ورخاء وذلك رغم الخلافات الإيديولوجية والحروب السائدة ، وقد حدد إعلان بانكوك أهدافها كالتالي:

– تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافئ، والتعاون المشترك وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة من خلال التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي والاجتماعي وحل الخلافات داخل الرابطة.

– رفع المستوى المعيشي للسكان وتحسين قدرات النقل أو الاتصال فيما بينها.

– اتخاذ إجراءات محددة لتنسيق سياستها التجارية وعلاقاتها الاقتصادية فيما بينها من جهة وبينها والعالم الخارجي من جهة أخرى من خلال توسيع تجارتها البينية أولا والخارجية ثانيا.

– تعزيز التعاون مع الخارج بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، الصين وأستراليا كما تنظم مع اليابان فظاءات لمناقشة القضايا المشتركة في مجالات الاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا ومساعدات التنمية.

– إشاعة السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليميين في مواجهة القوى الكبرى، وتجنب الخلافات فيما بينهما بمراعاة احترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم.

– الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والعمل كمنبر لحل النزاعات داخل الإقليم.[2]

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 288.

[2] جاسم صهيب، **كتلة اقتصادية لشرق أسيا–قضايا دولية**، العدد346، أفريل 1996، ص21.

– التآزر على نحو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع تجارتها، بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين تسهيلات النقل والاتصالات ورفع مستويات معيشة الشعوب.

– تشكيل منطقة تجارة حرة فيما بينها سنة 1992 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1993 وهذا ما يسمح لها بتحمل أعباء التكامل واقتسام منافعه، وكانت أولى خطوات ذلك بتخفيض التعريفة الجمركية بمعدل 5%على15 نوع من السلع.

– فتح أبواب العضوية في الرابطة أمام كافة دول المنطقة ، بشرط أن تحترم جميع المبادئ والقواعد دون استثناء.[1]

ثانيا: العوامل المحددة لمنهج التعاون بالرابطة

لم تلجأ الرابطة إلى إتباع المنهج التقليدي للتكامل، وفضلت عليه منهجا تعاونيا، لذلك فلم تحدد اتفاقية الرابطة تاريخا محددا لبلوغ مرحلة بعينها من مراحل التكامل، بل ركزت على بعض مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الوظيفي، لذلك فقد خصصت لها لجانا قطاعية، وتتمثل هذه العوامل أساسا فيما يلي:

– إتباع النمط التقليدي للتنمية القائم على الإحلال محل الواردات، اعتمادا على وفرة الموارد الطبيعية، والعمل على تطوير مواردها البشرية.[2]

– التفاوت بين الاقتصاديات القطرية واختلاف مستويات نموها، فرغم أن اندونيسيا دولة نفطية، وهي ثاني أكبر دول العالم النامي بعد الهند، فهي تشغل أكثر من مساحة الإقليم البالغة3 ملايين كلم مربع بزراعة القطن.

– إتباع ماليزيا وسنغافورة سياسات تصنيع منفتحة على الخارج عن طريق مقاولات الوكالة واتفاقيات الاستثمار وغير ذلك، والتوجه للتصدير بدلا البقاء وراء حماية مرتفع قطريا أو إقليميا، فضاعفت نصيب القطاع الصناعي في ناتجها المحلى بالاعتماد على ميزانيتها النسبية وعلى ما تكتسبه من خبرات لاسيما في الصناعات الخفيفة كثيفة العمل.[3]

– نجاح السياسات الادخارية والاستثمارية، وعدم الحاجة إلى موارد خارجية بالقدر المطلوب في معظم أقاليم العالم الثالث.

– تتجه دول رابطة الآسيان إلى الإسراع في تطوير وتنسيق مواقفها لمواجهة المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة النافتا فقد عقدت الرابطة في الفترة 20 إلى 25 تموز سنة 1996 منتدى آسيان الإقليمي الثالث في جاكرتا / اندونيسيا ضم وزراء خارجية دول الآسيان وذلك لمناقشة التعاون الاقتصادي لمنطقة شرق آسيا، والدخول في حوار مشترك مع الصين واليابان وكوريا الجنوبية في المؤتمر الذي عقد في سنة 1997 والمؤتمر

[1] هيفاء عبد الرحمان ياسين التركيتي، مرجع سابق، ص502.

[2] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص280.

[3] احمد محمد الفرج، الاسيان والابيك، **خيارات الإقليمية والعالمية في شرق أسيا**، السياسة الدولية،العدد 116، القاهرة، افريل 1996، ص142.

الذي تلاها سنة 1998 لتنسيق المواقف مع هذه الدول لما تشكله من قوة سياسية واقتصادية وعسكرية متطورة ذات ثقل سياسي واقتصادي مؤثر في المجتمع الدولي.[1]

المطلب الثالث: أهم المؤشرات الاقتصادية لرابطة الاسيان

تتزايد أهمية تكتل رابطة الآسيان في الاقتصاد العالمي، وذلك بسبب ألأداء الاقتصادي العالمي والمتميز لدول الرابطة وخاصة بعد تمكنها من اجتياز الأزمة المالية الأسيوية لعام 1997 بنجاح وارتفاع مساهمتها في التجارة الدولية ويمكننا أن نتناول الأداء الاقتصادي لدولة الرابطة على ضوء المؤشرات الاقتصادية التالية:

أولا: عدد السكان والناتج المحلي الإجمالي (PIB)

من خلال الجدول أدناه يمكن أن نلاحظ بعض المؤشرات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي وعدد سكان رابطة الآسيان كما يلي:

الجدول رقم(05): مؤشرات النمو الاقتصادي لدول جنوب شرق اسيا

الدول	عدد السكان بالملايين	PIB 2017 مليار دولار	PIB 2018 مليار دولار	PIB 2019 مليار دولار	نصيب الفرد منPIB 2019 بالدولار
سنغافورة	5,7	341.86	373.22	372.06	59590.00
بروناي	0.43	12.13	13.57	13.47	32230.00
ماليزيا	31.9	319.11	358.71	364.68	11230.00
تايلاند	69.6	456.30	506.51	543.55	7260.00
الفيليبين	108.116	328.48	346.84	376.80	3850.00
اندونيسيا	270.625	1.020.00	1.040.00	1.120.00	4050.00
فيتنام	96.462	223.78	245.21	261.92	2590.00
كمبوديا	16.48	22.18	24.57	27.09	1530.00
ميانمار	54.04	68.95	76.17	76.09	1390.00
لاوس	7.2	16.85	17.95	18.17	2500.00
الآسيان	665,726	2809.64	3111,849	3173.83	126220.00

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على المصادر التالية: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي.

أ-**عدد سكان:** بالنسبة لعدد سكان دول رابطة الآسيان سنة 2019 قد بلغ حوالي 665.726 مليون نسمة، وبلغ عدد سكان الصين 1.398 مليار نسمة ومع اتفاق دول الرابطة مع الصين لإنشاء منطقة تجارية حرة، تصبح سوقا لأكبر تجمع اقتصادي في العالم يبلغ سكانه حوالي 2.063 مليار نسمة.

ب-الناتج المحلي الإجمالي: يسجل الناتج المحلي الإجمالي لدول الآسيان ارتفاعا كل سنة مقارنتا بالسنة التي تمر، حيث بلغ أكثر من3173.83 مليار دولار في سنة 2019

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص281.

و3111,849 مليار دولار سنة 2018 لمجموع دول الرابطة.

ج- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: حيث بلغ متوسط نصيب الفرد لمجموع دول الرابطة بـ 126220.00 دولار أمريكي في سنة 2019 وقد حققت سنغافورة أعلى قيمة حيث بلغ نصيب الفرد من (bip) حوالي 59590.00 دولار أمريكي في سنة 2019.

ثانيا: معدلات النمو

يبين الشكل(02) أدناه أن اقتصاديات دول رابطة الآسيان تعد من بين الاقتصاديات الأسرع نموا في أسيا والعالم وخاصة سنغافورة، الفليبين، فيتنام، وماليزيا حيث حققت معدلات نموا كبيرة مقارنة بالدول الاخرى.

الشكل رقم (2): معدلات النمو الاقتصادي لدول الآسيان لعام 2019

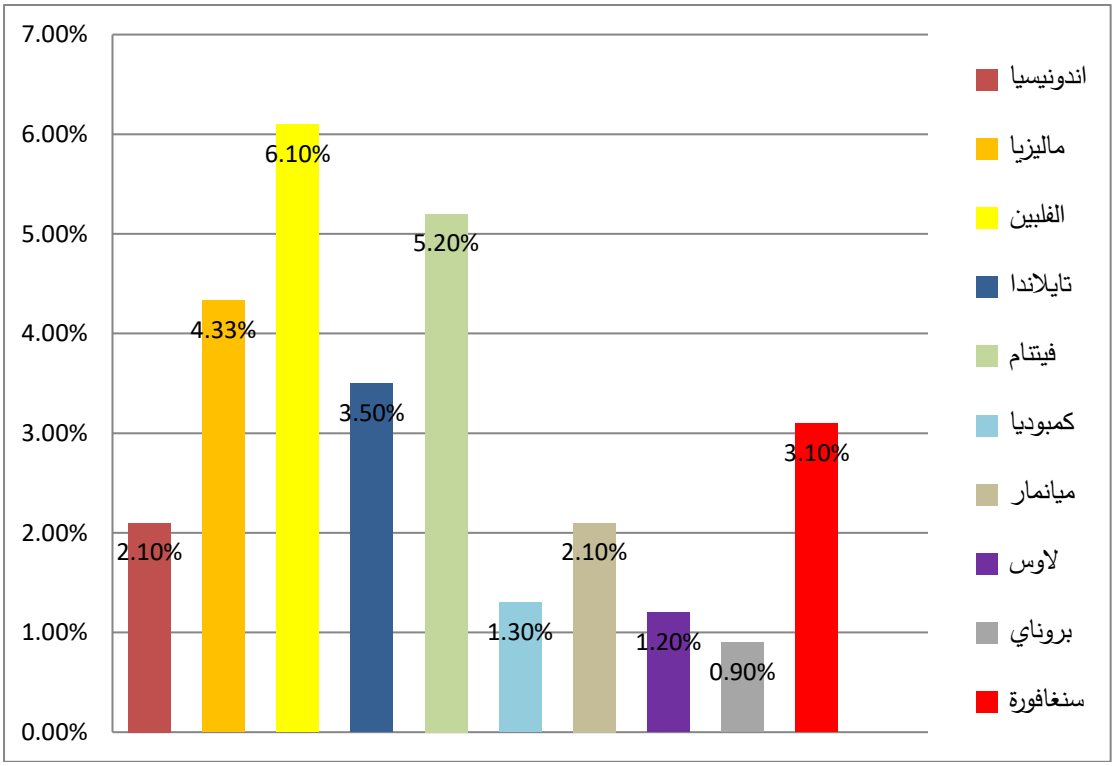

المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على المصادر التالية: -بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي.

المبحث الثاني : واقع التجارة البينية لدول جنوب شرق أسيا

يكتسي قطاع التجارة البينية والتجارة الخارجية أهمية بالغة بالنسبة لمعظم اقتصاديات العالم عامة ورابطة الآسيان خاصة على وجه الخصوص لأنه يعتبر كأكبر قوة تجارية في العالم بإضافة الصين وقد ساهمت إزالة الحواجز أمام التجارة داخل رابطة الآسيان بازدهارها وتعزيز –التزامها في تطوير التجارة العالمية.

المطلب الأول: التجارة البينية داخل رابطة الآسيان

تتركز رابطة الآسيان على المبدلات التجارية بين الدول الأعضاء ومن أهم هده المبادلات

أولا: التجارة البينية بين دول الآسيان

نوضحها في ما يلي:

الجدول رقم (06): تجارة السلع البينية في دول الآسيان2010–2019.

البلد	2010	2015	2016	2017	2018	2019
بروناي	2,330.6	2,644.9	2,783.1	3,126.4	3,193.5	4,124.3
كمبوديا	1,989.5	5,366.8	5,483.7	6,647.5	7,985.5	8,949.9
اندونيسيا	80,472.2	72,485.0	68,647.6	78,629.4	92,058.4	81,352.4
لاوس	2,639.6	4,356.9	6,038.3	6,190.7	5,596.5	7,027.7
ماليزيا	95,112.7	102,847.8	97,149.9	113,241.7	126,824.3	118,095.2
ميانمار	95,112.7	11,294.8	9,430.6	11,512.0	12,880.3	12,370.0
الفيليبين	27,827.5	25,578.9	30,895.5	36,735.1	41,147.9	41,434.8
سنغافورة	182,597.4	172,677.5	162,108.1	179,035.9	200,429.2	190,476.5
تايلاند	76,960.9	96,236.8	94,258.6	104,436.9	102,222.3	111,742.8
فيتنام	26,758.5	41,891.1	41,159.1	49,561.0	56,447.5	57,030.7
الآسيان	502,863.8	535,380.4	517,954.4	589,116.7	648,785.4	632,604.3

Source: **https://www.aseanstats.org/category/yearbook/**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) التجارة البينية داخل تكتل الآسيان شهدت تزايد مستمر خلال الفترة من 2010 إلى 2019 حيث بلغت قيمة التجارة البينية للآسيان حوالي 502,863.8 مليون دولار في 2010 لترتفع إلى حوالي 632,604.3 في سنة 2019 وهذا الارتفاع وهذا الارتفاع يذل فعالية الإجراءات المتخذة لتعميق التكامل الاقتصادي فيما بينها وزيادة التبادل والتعاون الاقتصادي وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل03.

الشكل رقم(03): تجارة السلع البينية في دول الآسيان2010-2019.

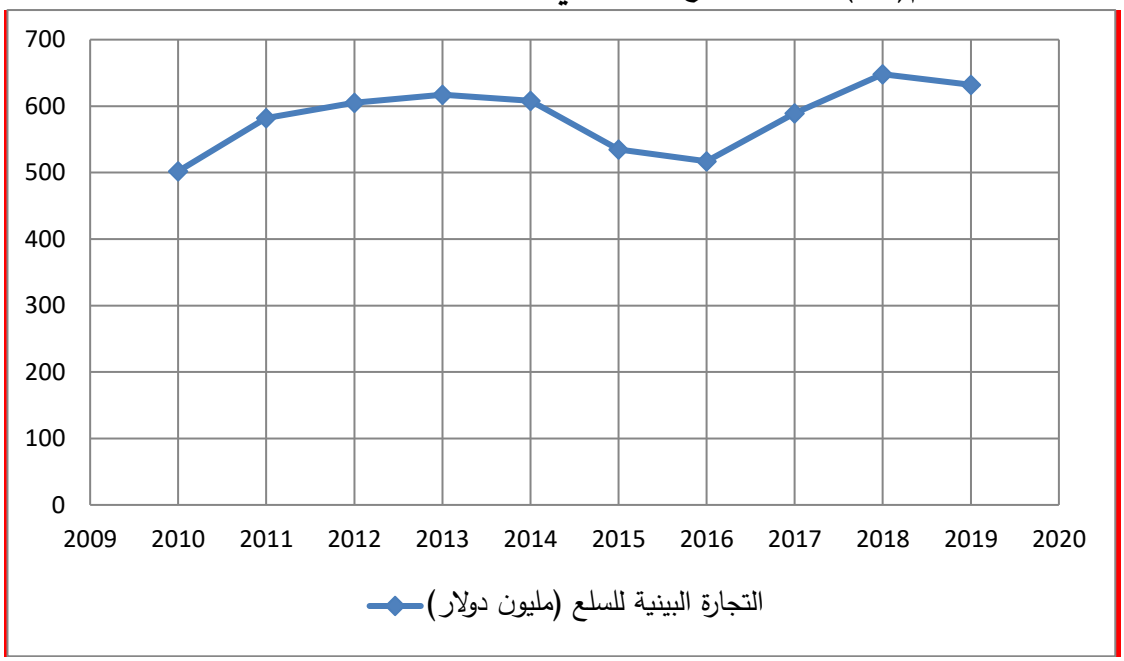

Source: **https://www.aseanstats.org/category/yearbook/**

صادرات السلع:

الجدول رقم (07): صادرات سلع الاسيان 2015-2019(مليون دولار)

الدول	2015	2016	2017	2018	2019
بروناي	6,353.9	6,024.1	5,588.3	6,571.4	7,039.1
كمبوديا	8,557.7	10,073.1	11,278.1	12,700.3	14,844.8
اندونيسيا	150,282.3	145,186.2	168,828.2	180,012.7	167,683.0
لاوس	2,985.1	4,531.8	4,909.7	5,400.4	5,809.4
ماليزيا	199,157.9	189,659.2	217,722.0	248,671.7	238,089.0
ميانمار	11,432.3	11,836.6	13,878.0	16,703.7	17,997.1
الفيليبين	58,648.4	56,312.9	68,712.9	69,307.4	70,927.0
سنغافورة	357,905.9	338,083.2	383,252.4	411,973.3	390,689.9
تايلاند	214,396.2	215,326.6	236,694.2	241,010.5	246,140.7
فيتنام	162,013.9	176,575.1	213,931.5	243,698.7	264,610.3
الآسيان	1,171,733.6	1,153,608.7	1,324,795.3	1,436,049.9	1,423,830.2

Source: **https://www.aseanstats.org/category/yearbook/**

هناك تباين واسع في قيمة صادرات السلع للدول الأعضاء كما يمكن أن نرى في الجدول(07) وحققت سنغافورة اكبر قيمة تليها تايلاند ولفيتنام كما تشارك الدول الأخرى بقيم اقل في 2015 تراوحت قيمة صادرات السلع أكثر

من 1.17 تريليون دولار، وفي 2016 انخفضت قيمة صادرات السلع إلى حوالي 1.15 تريليون دولار، ثم شهدت تزايد مستمر حيث قدرة قيمة صادرات السلع في 2019 بحوالي1.42 تريليون دولار. وهادا ما نلاحظه من الشكل04 أدناه.

الشكل رقم (04): صادرات سلع الاسيان 2015-2019

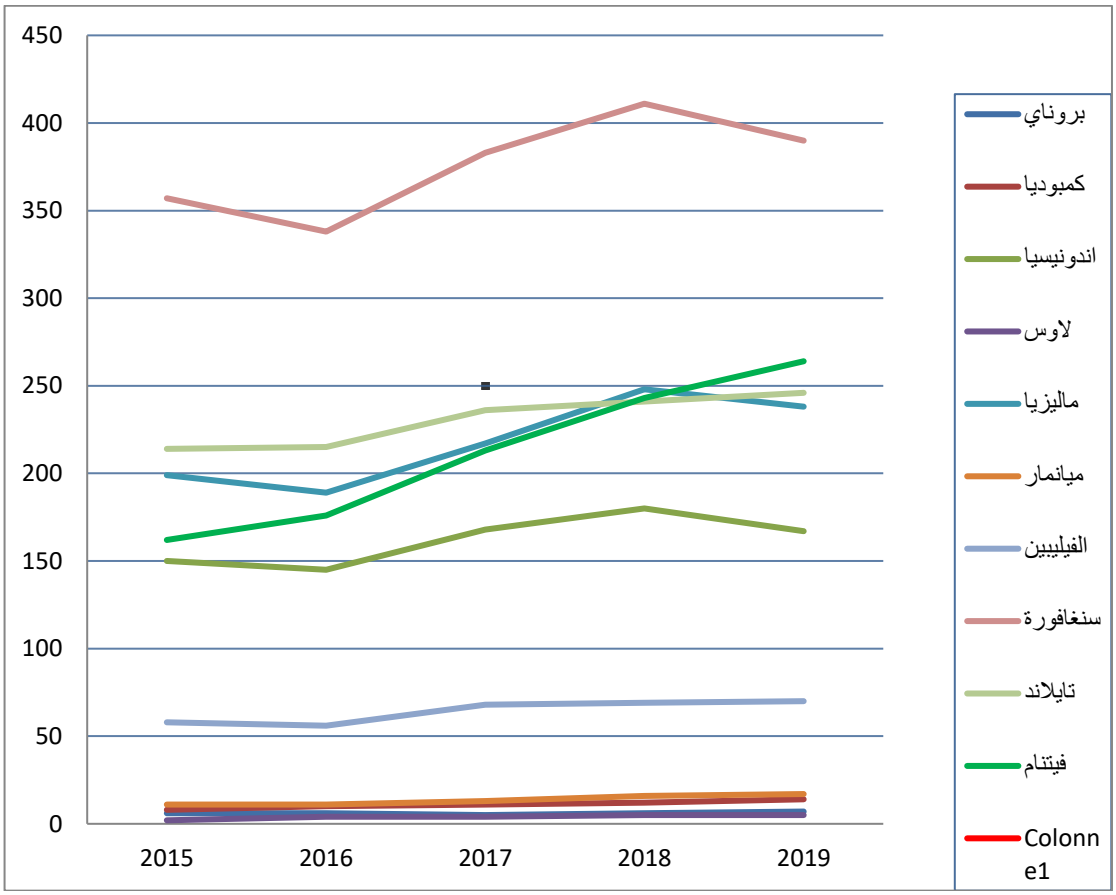

Source: **https://www.aseanstats.org/category/yearbook/**

ثالثا: واردات السلع

الجدول رقم (08): واردات سلع الاسيان 2015-2019(مليون دولار)

الدول	2015	2016	2017	2018	2019
بروناي	3,238.2	2,670.2	3,088.0	4,157.4	5,102.7
كمبوديا	11,797.3	12,370.9	14,284.5	17,490.0	19,735.4
اندونيسيا	142,694.8	135,652.8	156,985.6	205,521.9	171,275.7
لاوس	3,778.4	4,483.5	5,159.7	5,848.0	5,797.4
ماليزيا	176,010.8	168,430.0	194,749.5	217,971.1	204,924.9
ميانمار	16,843.6	15,705.9	19,253.5	19,355.1	18,577.9
الفيليبين	70,186.1	85,935.1	101,901.9	119,002.9	117,374.3
سنغافورة	308,097.9	291,909.4	317,693.4	359,263.2	359,263.2
تايلاند	202,751.2	194,667.5	222,763.5	191,967.4	237,108.4
فيتنام	165,729.9	174,463.4	210,625.5	236,868.9	253,442.0
الآسيان	1,101,128.3	1,086,288.7	1,246,505.0	1,388,866.3	1,392,601.8

Source: **https://www.aseanstats.org/category/yearbook/**

يمكن أن نرى في الجدول رقم(08) واردات السلع لرابطة الآسيان حيث تراوحت قيمة واردات السلع أكثر من 1.04 تريليون دولار في 2015، وفي 2016 انخفضت قيمة واردات السلع إلى 1.08 تريليون دولار، ثم شهدت تزايد مستمر حيث قدرة قيمة واردات السلع في 2019 بحوالي1.4 تريليون دولار. ويمكن ملاحظة ظلا من خلال الشكل05 أدناه.

الشكل رقم(05): واردات سلع الاسيان 2015-2019

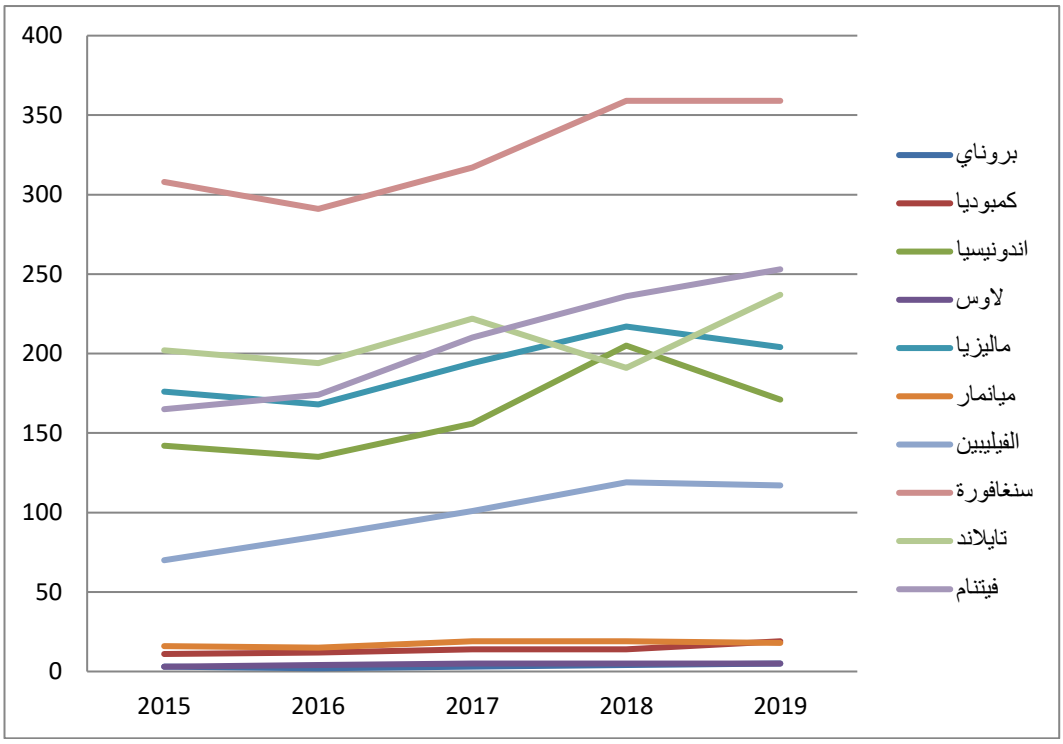

Source: **https://www.aseanstats.org/category/yearbook/**

رابعا: الميزان التجاري

الجدول رقم(09): الميزان التجاري للسلع 2015-2019 (مليون دولار)

الدول	2015	2016	2017	2018	2019
بروناي	3,115.7	3,353.9	2,500.2	2,414.0	1,936.4
كمبوديا	-3,239.7	-2,297.8	-3,006.4	-4,789.7	-4,890.6
اندونيسيا	7,587.4	9,533.4	11,842.6	-25,509.2	-3,592.8
لاوس	-793.3	48.3	-250	-447.7	11.9
ماليزيا	23,147.1	21,229.2	22,972.5	30,700.6	33,164.1
ميانمار	-5,411.3	-3,869.3	-5,375.5	-2,651.4	-0.580.8
الفيليبين	-11,537.7	-29,622.2	-33,189.0	-49,695.5	-46,447.3
سنغافورة	49,807.9	46,173.8	65,559.1	41,289.7	31,426.7
تايلاند	11,645.1	20,659.1	13,930.7	49,043.1	9,032.3
فيتنام	-3,716.0	2,111.7	3,305.9	6,829.8	11,168.3
الآسيان	70,605.3	67,320.0	78,290.2	47,183.6	31,228.5

Source: **https://www.aseanstats.org/category/yearbook/**

نلاحظ من خلال الجدول رقم(06) الميزان التجاري السلعي لرابطة الآسيان يحقق فائض تجاري رغم تحقيق بعض الدول عجز لكن دول سنغافورة، تايلاند وماليزيا هي دول مصدرة بمتياز وحققت فائض تجاري بقيمة 73.67 مليون دولار في 2019 بينما حققت رابطة الاسيان حوالي 31.22مليون دولار في 2019.ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل07 أدناه.

الشكل رقم (06): الميزان التجاري لسلع الاسيان

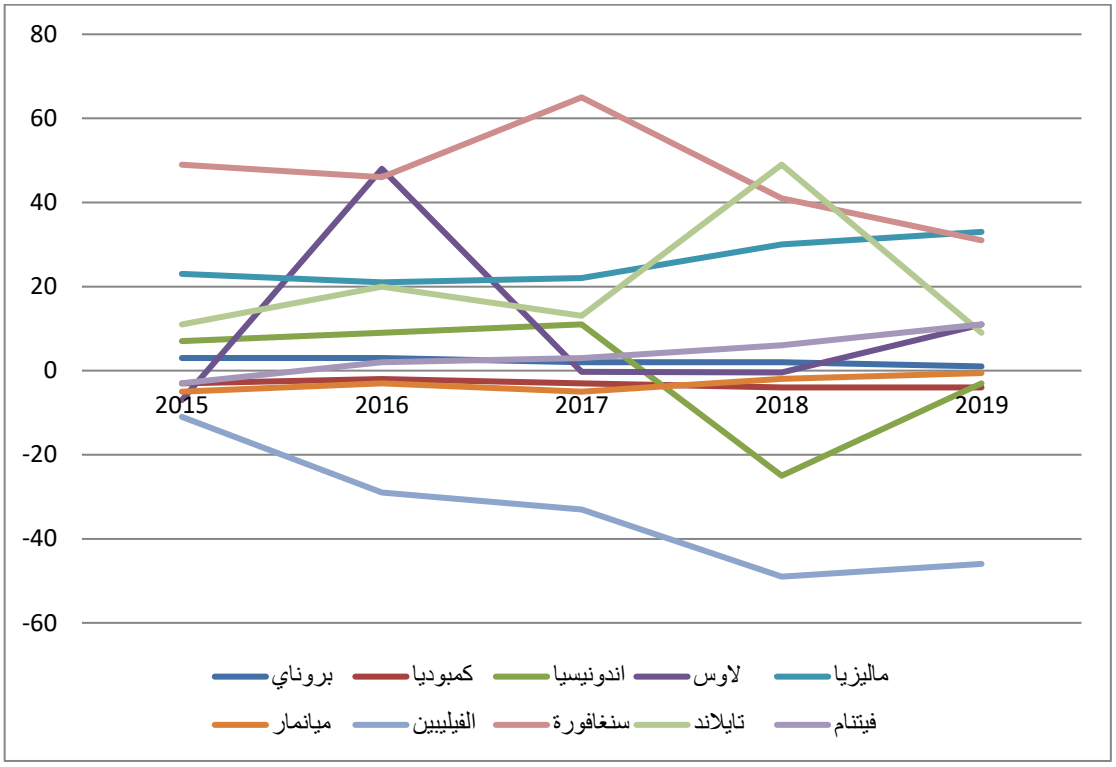

Source: **https://www.aseanstats.org/category/yearbook/**

المطلب الثاني: أداء التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة الحجر الأساس الذي يقوم عليه هدا العملاق الاقتصادي وسنقوم بتسليط الضوء واقع تجارة الآسيان الخارجية وابرز الشركاء التجاريين الرئيسين.

أولا: الشركاء الرئيسيين لتجارة السلع مع الآسيان

يعرض الشكل(07) أكبر ستة شركاء لصادرات السلع في عام 2019، دول الآسيان 23% وهي اكبر نسبة من أجمالي الصادرات، تليها الصين بنسبة 14%، الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 13%، الاتحاد الأوروبي 9%، اليابان وهونكونغ 8% 6% على التولي.

الشكل رقم (07): صادرات سلع الاسيان مع الشركاء الرئيسيين2019 (%)

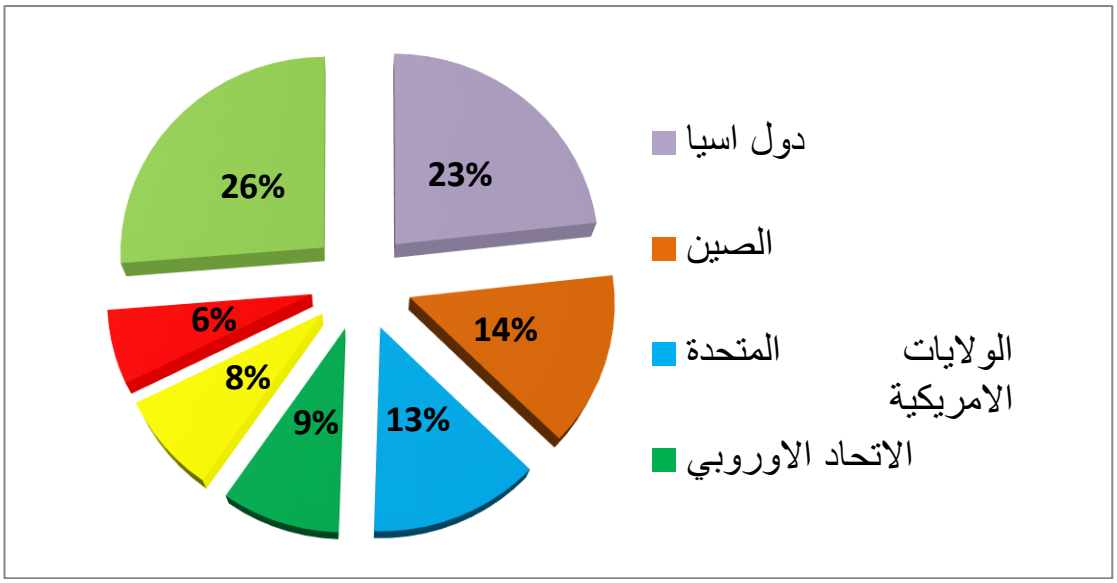

Source: **https://www.aseanstats.org/category/yearbook/**

يعرض الشكل(08) واردات السلع في عام 2019، الصين هي اكبر وجهت بنسبة 22%، تليها التجارة مع دول الآسيان 22%، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي 8%، وأخيرا كوريا الجنوبية بنسبة 7%.

الشكل رقم (08): واردات سلع الاسيان مع الشركاء الرئيسيين2019 (%)

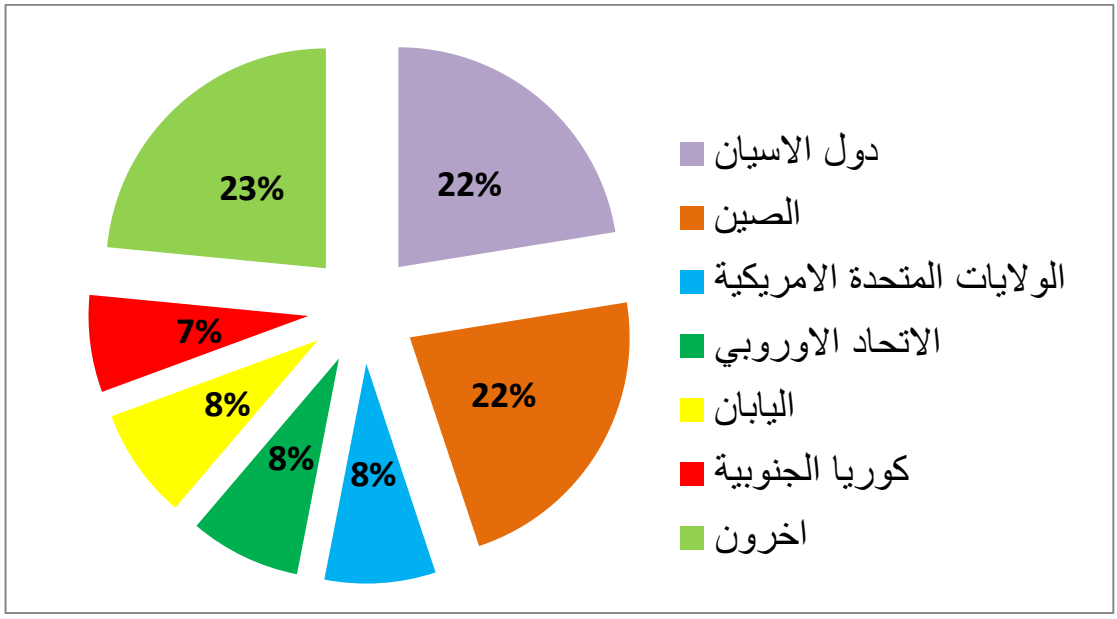

Source: **https://www.aseanstats.org/category/yearbook/**

يبين الشكل رقم(09)أدناه صادرات وواردات السلع لدول الآسيان مع العالم الخارجي، قدرت قيمة صادرات السلع في 2010 بحوالي 1.242 مليار دولار أكثر من قيمة الواردات التي حققت حوالي 952مليون دولار في نفس السنة. كما شهدت صادرات السلع ارتفاع في قيمتها بحوالي 1.423 مليار دولار في 2019 وارتفاع أيضا قيمة الصادرات بحوالي 1.392 مليار دولار في 2019، وهدا يدل على النتائج الايجابية للتكامل الاقتصادي لدول الآسيان .

الشكل رقم (09): صادرات وواردات الاسيان مع العالم2010-2019 (مليار دولار)

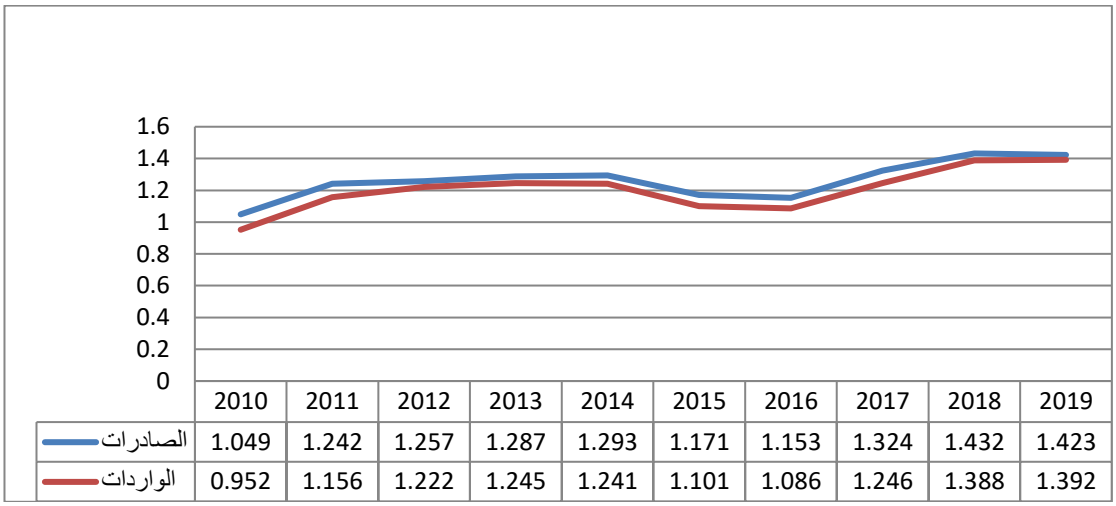

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات	1.049	1.242	1.257	1.287	1.293	1.171	1.153	1.324	1.432	1.423
الواردات	0.952	1.156	1.222	1.245	1.241	1.101	1.086	1.246	1.388	1.392

Source: **https://www.aseanstats.org/category/yearbook/**

أهم السلع التي تصدرها دول الآسيان:

الجدول رقم(10): أهم السلع التي تصدرها الآسيان 2019(مليون دولار)

السلع	2019(مليون دولار)	النسبة المؤوية
الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاءها، الاجهزة الالكترونية	379,871.8	26.7
المفاعلات النووية والآلات والأجهزة الميكانيكية	150,649.8	10.6
الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها	150,649.8	10.6
معادن ثمينة، المجوهرات	48,201.1	3.4
معدات السكك الحديدية وأجزائها	47,405.0	3.3
البلاستيك	46,275.4	3.3
أجهزة طبية وجراحية	44,239.8	3.1
المطاط ومشتقاته	35,854.9	2.5
شحوم وزيوت حيوانية	31,042.2	3.6
الملابس والإكسسوارات	29,914.0	2.1
سلع أخرى	468,579.8	32.9
الجموع	1,423,830.2	100.0

Source: **https://www.aseanstats.org/category/yearbook/**

المطلب الثالث: الأفاق المستقبلية لرابطة الآسيان

تمت المصادقة على معاهدة التبادل الحر المعروفة باسم **A.F.T.A** التي نصت على إزالة الحواجز الجمركية تدريجيا بين الدول الأعضاء.

– في الذكرى الثلاثين لتأسيس رابطة آسيان، تبنى رؤساء الدول مشروع تحقيق الوحدة في أأفق سنة 2020 وذلك في المجالات الآتية :

– الوحدة الأمنية: من خلال اعتماد الحوار والسلام، وحل النزاعات بين دول الأعضاء. – الوحدة الاقتصادية: التي تستهدف الاندماج الاقتصادي، وتعزيز التبادل الحر، وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة.

– الوحدة السوسيوثقافية: التي تستهدف خلق هوية جهوية لتنشيط التعاون من أجل التنمية الاجتماعية، ورفع مستوى عيش سكان البوادي ، وتشجيع المشاركة الفعالة لمكونات المجتمع ، وتأهيل اليد العاملة.

وأوضح رئيس الوزراء السنغافوري أن الآسيان ضاعفت جهودها لتحقيق التكامل الاقتصادي وأبرزت بوضوح التزامها بالتمسك بنظام تعددي حر ومفتوح وقائم على قواعد داخل الآسيان .وبلغ إجمالي الناتج المحلي المجمع للآسيان، سادس أكبر اقتصاد في العالم الآن، 2.8 تريليون دولار في 2019، بزيادة 5.3 بالمئة على أساس سنوي، ارتفاعا من 4.8 بالمئة في 2018. وبلغ إجمالي تجارة السلع للآسيان 2.57 تريليون دولار في2019 . وخلال القمة، توقع قادة الآسيان أن ينخفض النمو إلى 2.1 بالمئة و2.4 بالمئة في عامي 2021 و2022 على الترتيب.

وقع وزراء تجارة الآسيان أول اتفاقية للمجموعة بشأن التجارة الإلكترونية في مسعى لتشجيع التجارة الإلكترونية بين شركات وحكومات الرابطة من أجل إتمام المعاملات سريعا وبكفاءة وتعميق التعاون لدفع عجلة النمو الاقتصادي الإقليمي في هذا الصدد. ومن المقرر أن يتضاعف حجم اقتصاد الانترنت للآسيان أربع مرات ليصل إلى 200 مليار دولار في 2025 من 50 مليار دولار في .2019 وفي خطوة أخرى مبتكرة لخلق آسيان أكثر تكاملا، أسست الدول الأعضاء شبكة مدن ذكية وهي منصة تعاونية تعمل فيها المدن معا باتجاه تنمية حضرية مستدامة وتعزيز الفرص التجارية والابتكار .علاوة على ذلك، أشاد قادة الآسيان أيضا بالتقدم المحرز على صعيد التوجهات الاقتصادية الأخرى مثل تسهيل التجارة وتعميق الخدمات والتكامل الاستثماري وتطوير بيئة تنظيمية مواتية للاقتصاد، بحسب بيان رئيس القمة. [1]

[1] https://journals.openedition.org/insaniyat/8350?lang=en

المبحث الثالث: أبرز تجارب التكامل الاقتصادي في العالم

لقد تطورت التجارب الدولية في التعاون والتكامل الإقليمي على مدى أكثر من نصف قرن وعرف نموا من ناحية القوة الاقتصادية وتناميا من ناحية العدد إلى درجة أنها تشكل الظاهرة الأكثر خطورة أمام النظام التجاري العالمي ومستقبله كما أن بعض هاته التجارب باتت على مشارف تكوين وحدة سياسية لها ثقلها على المستوى الدولي.

لدى سوف نتطرق من خلال هذا المبحث لأهم التجارب الدولية ذات التأثير القوي على الاقتصاد الدولي وبالأخص النظام التجاري العالمي وهي: التجربة الأوروبية النافتا وتجربة دول جنوب شرق آسيا.

المطلب الأول: التجربة الأوروبية

لا شك أن الاتحاد الأوروبي يمثل نموذج العمل الاندماجي الأكثر تقدما في عالم اليوم فبعد أن كانت المجموعة الأوروبية تضم 6 دول عند انطلاقها سنة 1958 لتصل إلى 15 دولة بعد معاهدة ماستريخيت إلى 27 دولة حاليا بانضمام دول أوروبا الشرقية كما استند المسلسل الاندماجي الأوروبي على تفاعل منفذين اثنين هما:

1- المنفذ التجاري الذي أدى إلى إحداث منطقة تبادل حر ثم اتحاد جمركي سنة 1968 قبل الانتقال إلى إنشاء سوق داخلية موحدة سنة 1993 تقر بحرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والعمل ورأس المال.

2- منفذ السياسات المشتركة التي انطلقت من السياسة الفلاحية سنة 1992 ثم انتقلت إلى سياسة المنافسة والسياسة الاجتماعية ولقد جاءت اتفاقية مايسترخيت لتدفع أوروبا الموحدة إلى درجة متقدمة من الاندماج بعد إحداث الاتحاد الأوروبي 1994، وإقرار الوحدة النقدية والدبلوماسية والاستراتيجية[1].

وقد كان الدافع الأصلي لقيام منظومة التكتل الأوروبي هو الرغبة في بناء أوروبا جديدة بعد الأحداث المدمرة الناتجة عن الحرب العالمية الثانية ولمنع تكرار المآسي والأحداث في أوروبا ولتحقيق ذلك ساند الكثير من السياسيين الفكرة التي تبلورت حول تشكيل نوع من الاتحاد أو الفدرالية، لذا كان تأسيس الاتحاد الجمركي السبب الرئيسي في تحرير السوق الأوروبية التقليدية من النزعة الحمائية وانخفاض التدريجي للتعريفات، وكذلك كان وراء التوجه نحو بناء اقتصاد رشيد[2] وقد شهدت القارة الأوروبية قيام العديد من المنظمات التي أدت إلى قيام الاتحاد الأوروبي وتتمثل في:

- المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي: أنشئت سنة 1948 لتسيير مخطط مارشال والمتضمن مساعدات أمريكية لأوروبا ما بين سنة 1948- 1953 والبالغة حينها 12.6 مليار دولار، وفي سنة 1961 تحولت هذه المنظمة غلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

---

[1] ماداني لخضر، "**تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية**"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص102.

[2] **Etienne arvaque, Gaellagadec intégration économique Européenne, 1ed, de book université, 2002, page 49.**

– المجموعة الاقتصادية للفحم والفولاذ: أنشئت في 08 أفريل 1951 إثر توقيع اتفاقية باريس بين كل من فرنسا وألماني وايطاليا ودول البنلوكس الثلاث (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) لتوحيد إنتاج الفحم والفولاذ وقد دخلت هاته الاتفاقية حيز التنفيذ في سنة 1953.

– المجموعة الاقتصادية الأوروبية: وذلك بالتوقيع على معاهدة روما بين الدول الست بتاريخ 25 مارس 1957 واتفقت هاته الدول على جملة من الأهداف وهي:

– الغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء.

– إلغاء القيود الكمية على الصادرات والواردات بين دول السوق المشتركة.

– وضع تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء.

– اتباع سياسة زراعية مشتركة.

وفي الأول من يوليو عام 1968 تحقق قيام الاتحاد الجمركي بين الدول الست الأصلية وتم إزالة الرسوم الجمركية.

كما كانت اتفاقية روما وراء إنشاء السوق الأوروبية المشتركة وبحلول أول أيلول من سنة 1967 نجحت الدول الست في دمج كل من جماعة الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة يطلق عليها "السوق الأوروبية المشتركة" كما كانت زيادة معدلات التبادل التجاري السبب الرئيسي في ظهورها نتيجة اتساع حجم الأسواق الأوروبية والتخصص في العمل على أساس الميزة النسبية أما عن الأهداف التي سعت السوق الأوروبية في تحقيقها فتمثلت في[1]:

– حرية تنقل السلع بحيث نصت المعاهدة على إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء خلال فترة انتقالية مدتها 12 سنة مقسمة إلى ثلاث فترات، حرية انتقال الأشخاص بحيث نصت المعاهدة (روما) المادة (48–51) على ضرورة الوصول إلى تحرير شامل فيما يخص الأشخاص بإلغاء كل صور التمييز بين العمال في الدول الأعضاء.

– حرية انتقال رؤوس الأموال بحيث نصت المادة 67 من معاهدة روما على ضرورة العمل على إلغاء كافة الحواجز التي تحول دون حرية انتقال رأس المال بين الدول الأعضاء وذلك في حدود الفترة الانتقالية المحددة.

– حرية انتقال الخدمات وهي استكمالا لحق انتقال الأشخاص فإن المادة 52 و53 من معاهدة روما نصت على حق المواطنين بالإقامة وأداء الخدمات سواء بالنسبة للأفراد أو الشركات.

– أما عن السوق الأوروبية المشتركة فمرت بثلاث مراحل نوجزها فيما يلي:

1– مرحلة إنشاء السوق الأوروبية المشتركة (1957– 1969) وتميزت أساسا بحرية حركة السلع والاستثمار وتطوير التكنولوجيا وانتقال اليد العاملة بدون قيود وكذلك تم القضاء على الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء

[1] خبازي فاطمة الزهراء، "**المنافسة لأورو دولار ومستقبل النظام النقدي الدولي**"، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005م، ص124.

مما أدى إلى ظهور نتائج إيجابية مثل تحقيق معدل نمو بحوالي 48 **%** سنويا بالإضافة إلى ارتفاع حصة الدول الأعضاء من التجارة الدولية بنسبة 17.8**%** سنة 1957.

2- مرحلة توسيع السوق الأوروبية المشتركة (1970-1985) وتميزت بانضمام بعض الدول الأخرى إليها كبريطانيا والدانمارك والنرويج وايرلندا بحيث أصبح عدد الدول 12 عضوا سنة 1986 كما تم إنشاء الثعبان الأوروبي في هذه المرحلة والنظام النقدي الأوروبي.

3- مرحلة إحياء البناء الأوروبي وإنشاء السوق الموحدة (1985-1998) فكانت هذه المرحلة نهاية السوق الأوبية وبداية مشروع أوروبا الموحدة سنة 1992، أما عن الهيئات المنظمة للسوق هي كالآتي:

- المجلس الأوروبي أنشئ في ماي 1949.
- المفوضية الأوروبية وهي من تسعة أعضاء.
- البرلمان الأوروبي يتكون من 518 نائب.
- محكمة العدل الأوروبية تتكون من 13 عضوا.
- مجلس وزراء السوق لأوروبية المشتركة ينقسم إلى 15 مجلس وزاري حسب القطاع.
- مجلس المحاسبة.

كما كانت لمعاهدة ماستريخت الدور الكبير في توحيد السوق الأوروبية وذلك بإدخال تعديلات جوهرية على معادة روما تركزت أهدافها على ما يلي:

- سياسة خارجية مشتركة والتحرك لإقامة نظام دفاعي مشترك.
- السعي لإقامة اتحاد فيدارلي يشمل 340 مليون نسمة.
- التحرير الكامل لحرية السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول.

يوضح الشكل الموالي مساهمة كل من التكامل التجاري للسلع والخدمات في الناتج المحلي وهي نسبة مساهمة تجارة السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بحيث كلما كان المؤشر مرتفع خلال الفترة الزمنية المعينة للبلد أو المنطقة مما يعني أن التكامل إجابي في الاقتصاد الدولي.

الشكل رقم (10): يوضح نسبة مساهمة تجارة السلع والخدمات في الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي خلال الفترة2011-2015.

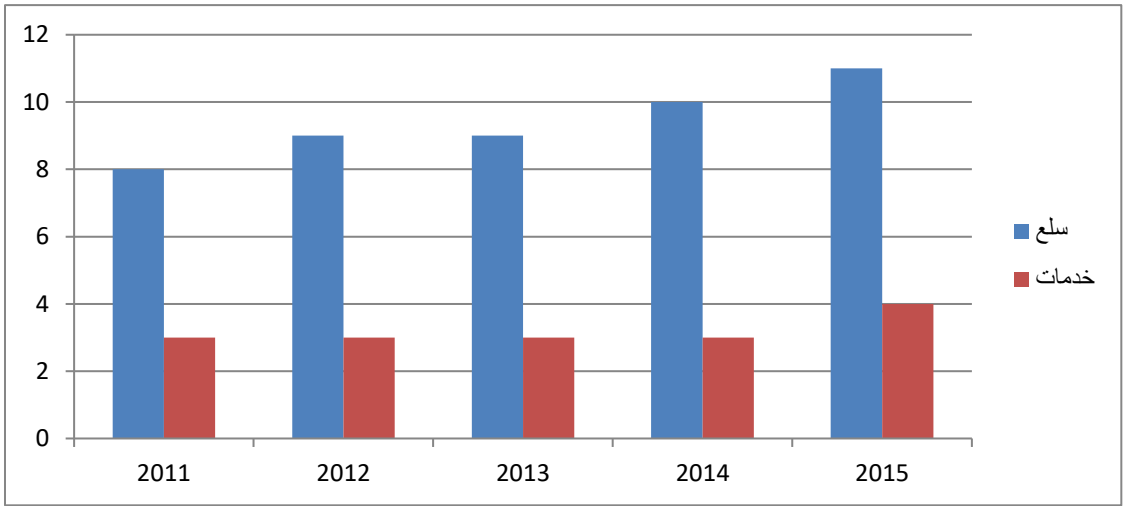

Source: Globalisation ،patterns in EU tarde and inversement 2017، p 75.

من الشكل نلاحظ أن نسبة مساهمة السلع في الناتج المحلي في ارتفاع حيث كانت في سنة 2011 حوالي 8.6%لتصل إلى 10.8% سنة 2015 وكذلك بالنسبة للخدمات فارتفعت سنة 2011 من 3% إلى 3.6% سنة 2015 وهذا نتيجة السياسات التجارية المتبعة داخل منطقة الأورو.

أما عن حصة الصادرات السلعية للاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات العالمية سنة 2015 فبلغت 18.3%أما بالنسبة للواردات السلعية للاتحاد الأوروبي من إجمالي الواردات العالمية في نفس السنة فبلغت 19.1% وهاته القيم إنما تدل على المساهمة الكبيرة للاتحاد الأوروبي في التجارة الدولية.

أما عن نسبة التجارة السلعية البينية والخارجية للاتحاد الأوروبي من إجمالي التجارة فهي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم(11): نسبة التجارة السلعية البينية والخارجية للاتحاد الاوروبي2011-2015.

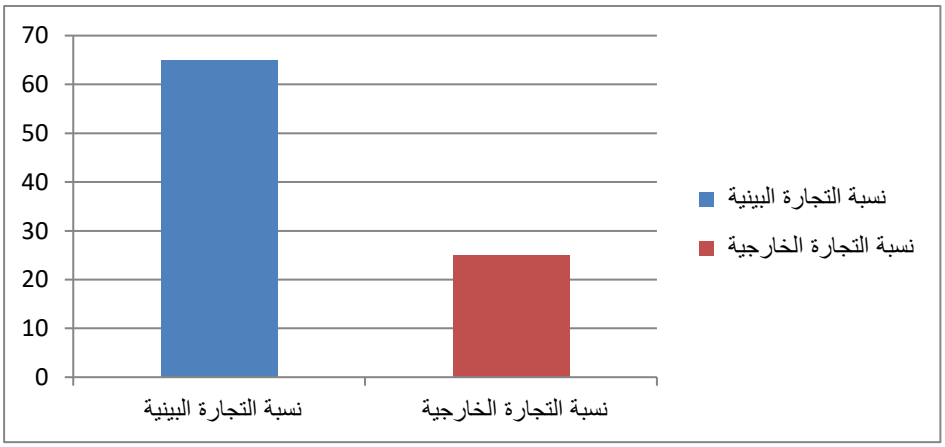

Source: **http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Intra-EU_trade_in_goods**

من الشكل أعلاه يتضح أن نسبة التجارة السلعية البينية لدول الاتحاد والتي تقدر بحوالي 67% من إجمالي التجارة أكبر من نسبة التجارة الخارجية لدول الاتحاد مع باقي الدول من إجمالي التجارة وهذا إنما يدل على الإنجازات المحققة من جراء رفع الحواجز المادية والتنظيمية والتقنية التي تحول دون حرية وهذا بفضل التكامل الاقتصادي للدول الأوروبية، كما أن توسيع الاتحاد الأوروبي بانضمام باي الدول خلق فضاء أوسع للمبادلات التجارية مما زاد من حجم هذه الأخيرة.

كما أثبتت الإحصائيات أن الشركاء التجاريين الرئيسيين في تصدير واستيراد السلع للاتحاد الأوروبي من إجمالي التجارة الخارجية هم على النحو الآتي:

الشكل رقم(12): يوضح الشركاء التجاريون الرئيسيون المصدرة إليهم السلع من إجمالي التجارة الخارجية للاتحاد الاوروبي سنة 2016.

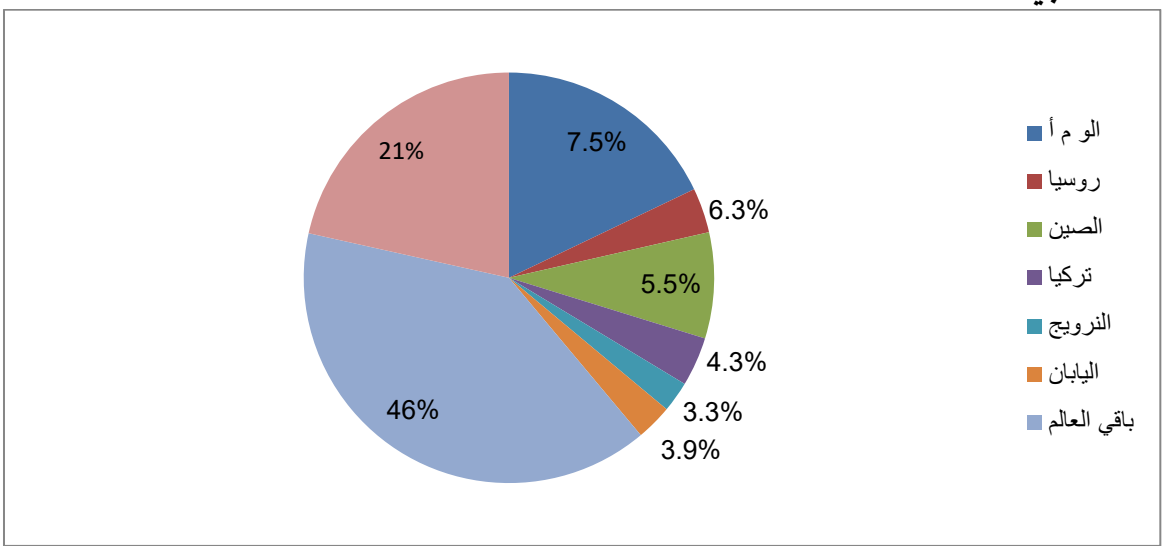

Source: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Intra-EU_trade_in_goods

الشكل رقم (13): يوضح السلع المستوردة للاتحاد الأوروبي من الشركاء التجاريون الرئيسيون من إجمالي التجارة الخارجية للاتحاد سنة 2016.

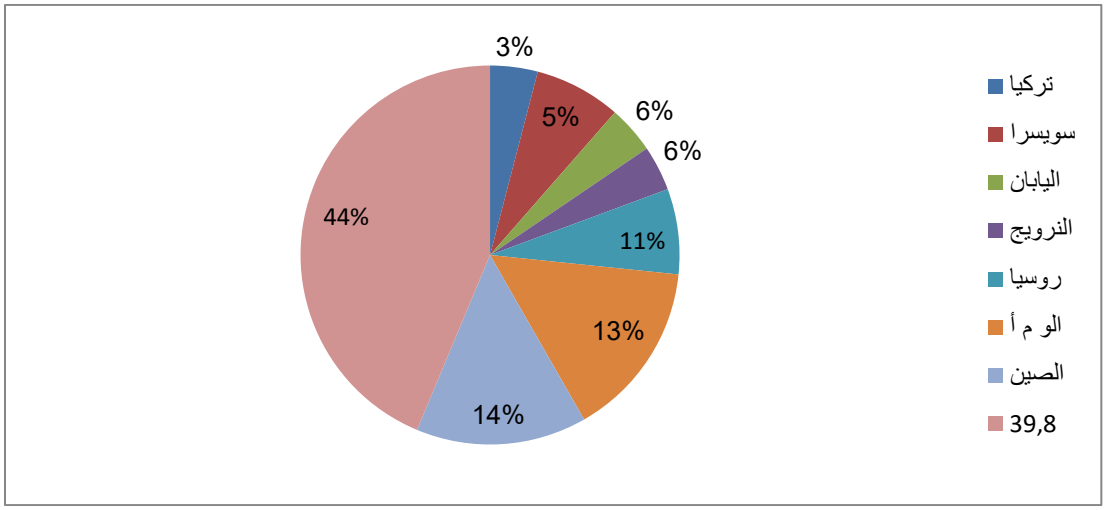

Source: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Intra-EU_trade_in_goods

المطلب الثاني: تجربة منطقة التجارة الحرة NAFTA:

تم تأسيس منطقة التبادل الحر بين كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك بعد توقيع اتفاقية حولها في 1993 وقد دخلت حيز التنفيذ من جانفي 1994م وتقف هذه الاتفاقية عند حدود منطقة التبادل الحر ولا تتعداها إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي.

ومر تأسيس منطقة التبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا لتنظم بعد ذلك المكسيك.

أما عن أهداف تكتل شمال أمريكا فقد جاء ساعيا لتحقيق الأهداف الآتية:

- تكوين تكتل يكافئ التكتل الأوروبي.
- توسيع التجارة وفرص الاستثمار في الإقليم.
- رفع القدرة التنافسية لمنشآتها في الأسواق الدولية.
- دعم التنمية المستدامة وحماية حقوق العمال.
- إزالة عوائق التجارة وإشاعة المنافسة الحرة.

أما عن التنظيم المؤسسي لنافتا فهو يتكون من مفوضية تجارية وأمانة عامة ونظاما عاما لتسوية المنازعات والجهاز الرئيسي هو المفوضية التجارية وتضم مندوبين بدرجة وزراء يعقدون اجتماعات سنوية وتتخذ قراراتها بالإجماع، وقد تكونت النافتا من عدد من الاتفاقيات الرئيسية ينص أولها على إلغاء الرسوم المفروضة على السلع التي تتبادل بين الدول الثلاث الأعضاء من منشأها في الحال أو تدريجيا.

فألغيت عدة رسوم عند بدء الاتفاقية شملت المعدات الطبية، الحاسوب والمعدات الزراعية والآلات الاحتراق وسلع. كانت المكسيك تفرضها عليها رسوما 10**%** أو أكثر وتلغي الرسوم على بعض المنتجات لفترة تتراوح ما بين 5 نوات و10 سنوات و15 سنة.

كما اتفقت الدول الثلاث على إزالة القيود الكمية على السلع التي لا تعتبر ضرورية لحماية الصحة والسلامة كما أجيز إتباع "حماية وقائية" للدول الأعضاء بإعادة التعريفة إلى ما كانت عليه سابقا إذ وجد أحد الأطراف أن تدفق الواردات يعيق الصناعة المحلية.

تعتبر النافتا أحد أهم الترتيبات الإقليمية المتواجد في العالم، فهي عبا عن نموذج للنجاح في العالم بالإضافة إلى أنها تمثل أحد نماذج التكامل بين الشمال والجنوب، ويبرز دور النافتا في التجارة الدولية من خلال المكانة الذي تحتلها حيث بلغت في سنة **2018** حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نسبة صادرات التكتل من السلع والخدمات إلى إجمالي الصادرات العالمية حوالي29.55**%**، وبلغت نسبة واردات التكتل من السلع والخدمات إل إجمالي الواردات العالمية في نفس السنة31.83**%** محتلا بها، المركز الثالث عالميا بعد الإتحاد الأوروبي وتجمع أسيا والمحيط الهادي.

أما عن تطور التجارة البينية لهذا التكتل فتبرز الإحصائيات والنتائج إلى أن كندا لم تتأثر كثيرا باتفاقية التجارة مع الولايات المتحدة أو أن النافتا وإن ارتفع نصيب الواردات منها إلى جملة واردات الولايات المتحدة بعض الشيء وبقيت علاقتها متواضعة مع المكسيك.

وتضاعف نصيب المكسيك من الصادرات وواردات الولايات المتحدة بحيث شهدت طفرة تجارية والجدول التالي يوضح التطور في مجمل البنية لتجمع النافتا.

جدول رقم (11): يوضح تطور التجارة البينية لتجمع النافتا(2010-2019م)

الوحدة بالمائة (%)

التجارة البينية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات البينية	40.7	41.8	44.8	47.1	47.6	49.1	51.7	54.6	55.7	55.5
الواردات البينية	32.6	34.4	35.9	37.5	39.2	39.8	40.2	40.3	39.8	39.5

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على حسابات البنك الدولي.

وتعكس هذه النسب المبدئية الارتفاع الحاصل في التجارة البينية بحيث سجلت سنة2010 من صادرات وواردات ما نسبة 40.7%، 32.69%على التوالي لتصل إلى2019 إلى نسبة 55.5% و39.5% كذلك على التوالي وبوجه عام فإن هذه الزيادة في التجارة البينية تعكس درجة الاعتماد المتبادل بين الدول الثلاث، وأشارت المراجعة التي أجرتها الولايات المتحدة إلى أن اتفاقية النافتا قد نشطت تجارتها مع كندا والمكسيك ولكن النتائج بالنسبة لها ظلت متواضعة في الأجل القصير، كما تعتبر اتفاقية النافتا في حد ذاتها فريدا لأنها تطبق الحرية التجارية الكاملة تقريبا ما بين دولتين كبيرتين متقدمتين ودولة ثالثة نامية هي المكسيك.

المطلب الثالث: مجلس التعاون الخليجي

كان لتجربة التعاون الخليجي الأثر الإيجابي في مسيرة التعاون للدول الأعضاء خاصة ما اتسم به من ديمومة مقارنة مع تجارب الدول العربية السابقة إذ حافظ المجلس على وجوده منذ سنة 1981م وحتى الوقت الراهن بغية تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولها في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها لذا تهدف الدراسة من خلال هذا المبحث إلى تحليل حجم التجارة البينية لدول المجلس وكيفية تأثير المراحل التكاملية للمجلس وقيامها على التبادل التجاري بينها.

أولا: مسيرة مجلس التعاون الخليجي

كان قرار قيام المجلس في 21 رجب 1401هـ الموافق لـ25 ماي 1981م تجسيدا لواقع تاريخي واجتماعي بحيث تتميز دول المجلس بعمق الروابط الدينية والثقافية والتمازج الأسري بين مواطنيها كلها عوامل خلقت تقارب وترابط بين سكان المنطقة والمتمثلة في البلدان الخليجية الستة وهي السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وسلطنة عمان، ومن زاوية أخرى يمثل قيام مجلس التعاون الخليجي ردا عمليا

على تحديات الأمن والتنمية كما يمثل أبناء المنطقة في العقود الأخيرة لتحقيق نوع من الوحدة العربية الإقليمية بعد أن تعذر تحقيقها على المستوى العربي الشامل وبالرغم من أن قيام مجلس التعاون الخليجي كان وفق نظرية ومبادئ تكامل المشابهة لحالة الاتحاد الأوروبي، إلا أنه كيَّف المفاهيم طبقا لحاجاته فهذا المجلس جاء بهدف الوصول إلى مستوى أعمق من التعاون.

وقد حقق المجلس في السنوات الأولى من مشواره التكاملي العديد من الإنجازات،ففي الخمس سنوات الأولى من عمر المجلس كان سجل الالتزام لتطبيق الاتفاقية وما كان يتفق عليه من قرارات يعتبر أمرا مدهشا وواعدا في المسيرة بالمقارنة مع الترتيبات الإقليمية الأخرى في الدول النامية.

ويعتبر تحفيز التبادل التجاري أحد أهم مبررات أي تجمع اقتصادي سواء كان على شكل منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمروكي أو اتحاد اقتصادي ولهذا فإن دول المجلس للتعاون الخليجي شرعت منذ البداية على تحقيق التكامل والترابط في المجال الاقتصادي باتخاذ الترتيبات القانونية والعملية لإنشاء "منطقة التجارة الحرة لدول المجلس" وفق الاتفاقية الاقتصادية المبرمة في نوفمبر 1981م ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1983م واستمرت نحو 20 عاما إلى نهاية 2002م ثم حل محلها الاتحاد الجمروكي لدول المجلس[1].

كان الهدف الأساسي من قيام مجلس التعاون الخليجي هو تعزيز وتأطير وتأسيس التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء هذا التعاون فعلا في معظم المجالات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو أمنية أو غيرها من مجالات التعاون الإقليمية ففي المجال الاقتصادي باعتباره في مقدمة المجالات التي تسعى دول المجلس إلى تعزيزه، أكد النظام الأساسي وهذا ما حددته المادة (04) من الأهداف الرئيسية لمجلس التعاون الخليجي على النحو التالي[2]:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها؛
- تعميق توثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها؛
- وضع أنظمة متماثلة بما في ذلك الشؤون الآتية:
- الشؤون الاقتصادية والمالية؛
- الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات؛
- الشؤون التعليمية والثقافية؛
- الشؤون الاجتماعية والصحية؛
- الشؤون الإعلامية والسياحية؛
- الشؤون التشريعية والإدارية.

---

[1] عبد العزيز الحمد العويشقي، "**التجارة البينية في دول المجلس وتأثير قيام الاتحاد الجمركي على التبادل التجاري بينها**"، مجلة التعاون، العدد 60، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2004.

[2] **الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي**، المسيرة والإنجاز، الرياض، ط4، 2009، ص59.

– دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة...وتشجيع القطاع الخاص.

ووفقا لهذه الأهداف الشاملة جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لتضع الخطوات العملية لتنفيذها مرورا بالخطوط العريضة للعمل الاقتصادي الخليجي المشترك في مجال من مجالاته وصولا إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة.

وهناك أسس رئيسية حددتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي، أهمها[1]:

– تحرير حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء بإزالة جميع القيود على حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال.

– توحيد التعريفة الجمروكية وإيجاد درجة من الحماية الجمروكية المشتركة اتجاه العالم الخارجي.

– تنسيق الخطط الإنمائية والسياسات البترولية داخليا وخارجيا.

– التعاون في مجال نقل وتوطين المعرفة والتكنولوجيا في تنمية الموارد البشرية.

– ربط ودعم التجهيزات الأساسية كشبكة النقل والمواصلات.

– تنسيق السياسات والأنظمة المالية والنقدية والتجارية فيما بينها.

– تحقيق المواطنة الاقتصادية بالوصول إلى حرية ممارسة النشاط والتملك والتسوية في المعاملات بين المواطن العملي والمواطن من دول إحدى الأعضاء.

– تنسيق التعاون مع العالم الخارجي في مجالات الاستطلاع وتقديم معاونات للتنمية.

وبعد عشرين عاما من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة جاء قرار قادة دول المجلس بتعديل الاتفاقية لتتناسب مع المستجدات والمتغيرات الإقليمية الدولية حيث تم التوقيع على التعديل في ديسمبر 2001 مع انعقاد الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى في مدينة مسقط بسلطنة عمان، وهذا التعديل هو بمثابة إعادة تحديد للمنهج الاقتصادي لمجلس التعاون في مختلف تفصيلاته ليتوافق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية وتحقيق المواطنة الخليجية حيث جاءت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة تطويرا شاملا للاتفاقية الاقتصادية التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981 والتي أرست قواعد العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وأنشأت بموجبها منطقة التجارة لدول مجلس التعاون.

وتتضمن الاتفاقية الجديدة نصوصا جديدة ومطورة تطويرا جذريا تعكس قرارات المجلس الأعلى وتوجيهاته ومستجدات العمل المشترك مثل الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي والاقتصادي.

وكذلك تخصص هاته الاتفاقية الجديدة فصلا مستقلا عن التكامل الإنمائي بين دول المجلس، وتنمية الموارد البشرية، وفصل التعاون عن مجال البحث العلمي والتقني، وفصل عن النقل والمواصلات والبنية الأساسية.

[1] جاسم بن محمد القاسمي، **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إنجازاته وتحدياته**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص50.

وتختلف تنفيذ هذه الاتفاقية الجديدة عن سابقتها بأسلوب وآلية تنفيذ لا تقتصر على الحث على التعاون فقط والتنسيق بين الدول المجلس وإنما تتعدى ذلك إلى تبني برامج محددة وصريحة وآليات قابلة للتنفيذ كما يحتوي على آليات التنفيذ والمتابعة وتسوية الخلافات التي قد تنشأ.

وتطوير هذه الاتفاقية جاء بمثابة وقفة لتقويم العمل الاقتصادي الخليجي خلال العشرين عاما الماضية وللتعرف على مدى استجابتها للاحتياجات الحالية والمستقبلية التي لم تكن بارزة حينئذ أثناء إعداد بنود الاتفاقية الاقتصادية القديمة مثل الانتقال إلى الاتحاد الجمركي ثم السوق الخليجية المشتركة وكذلك انضمام غالبية دول المجلس إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وقد صمم لمجلس التعاون لجان وزارية قادرة على التحكم فيه والتنسيق بين دول المجلس والتي تعمل على إيجاد وسائل لتنفيذ الأهداف التي تضمنها النظام الأساسي والاتفاقية الاقتصادية كما تتولى هذه اللجان تنفيذ القرارات والتوصيات التي يوافق عليها المجلس الأعلى والمجلس الوزاري إلى جانب ذلك فإن اللجان الوزارية تنظر إلى المبادرات والقضايا التي ترد إليها من الدول الأعضاء واللجان الوزارية الأخرى والأمانة العامة وترفع هذه اللجان للمجلس الوزاري توصياتها بشأن القضايا التي تعرض عليها وتقوم اللجان بما يلي:

– اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات؛

– تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ[1].

كما جاء قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت بدولة قطر يومي 21–22 ديسمبر 2002 قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في 01 جانفي 2003 وجاءت هاته الخطوة لتكملة مسار عملية التكامل نظرا للأسس التي جاءت بها وهي[2]:

– تعريفة جمركية موحدة اتجه العالم الخارجي تتضمن فرض رسوم جمركية موحدة بنسبة **5%** على جميع السلع المستوردة؛

– تعامل السلع المنتجة داخل الاتحاد الجمركي بنفس المعاملة التي تعامل بها السلعة الوطنية من تنقل بحيرة بين دول الأعضاء؛

– نظام قانون جمركي موحد ولوائح مماثلة وأنظمة مماثلة في جميع دول المجلس؛

– اعتبار أي منفذ جمركي بدول المجلس سواء كان بري أو بحري بدول المجلس نقطة دخول واحدة لأية دولة عضو بالنسبة للبضائع الأجنبية؛

– انتقال السلع بين دول المجلس دون أي قيود سواء جمركية أو غير ذلك.

---

[1] محمد خليل المترلاوي، "**التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي**"، رسالة ماجستير غير منشورة، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، 2002، ص47.

[2] الأمانة العامة لمجلس التعاون، الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2003.

أما عن السوق الخليجية المشتركة وتنفيذا للبرنامج الزمني الذي أقره المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين ديسمبر 2002 بشأن استكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة قبل نهاية عام 2007 فإن المجلس الأعلى أعلن انطلاق السوق الخليجية المشتركة اعتبارا من الأول من جانفي 2008.

وتعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية لأن يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من دول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص ما يلي[1]:

- مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية؛
- ممارسة المهن والحرف؛
- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات؛
- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية؛
- التأمين الاجتماعي والتقاعد؛
- تمتلك العقار؛
- تنقل رؤوس الأموال؛
- المعاملة الضريبية؛
- الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية؛
- التنقل والإقامة.

كما تهدف السوق الخليجية المشتركة بداك إلى إيجاد سوق واحدة لاستفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة وفتح مجال للاستثمار البيني والأجنبي وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم ورفع كفاءة الإنتاج وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس.

أما عن التعاون النقدي يجري العمل حاليا على تطبيق الجدول الزمني النقدي والذي أقره المجلس الأعلى في قمة مسقط 2001م لتحقيق متطلبات الاتحاد النقدي وتحقيق مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية وفي ديسمبر 2005م تم الموافقة على معايير التقارب الاقتصادي اللازمة لقيام الاتحاد النقدي بالإضافة إلى انتهاء من مسودة التشريعات والأنظمة الخاصة بالسلطة النقدية المشتركة التي ستتولى مهام إصدار العملة ووضع وإدارة السياسة النقدية الموحدة[2].

ثانيا: تحليل حجم التجارة البينية لدول المجلس ونتائجها

ترجع أهمية تحليل التجارة البينية لدول المجلس إلى العديد من العوامل نذكر أهمها في عامين هما:

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون، إعلان السوق الخليجية المشتركة، 2007.

[2] الأمانة العامة لمجلس التعاون، التقرير السنوي للمسيرة، 2008.

– معظم الدراسات التحليلية المتعلقة بالتجارة البينية تتم في الدول الأوروبية أو دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**) والقليل من هذه الدراسات التي تتم في دول أو تكتلات أخرى خاصة الدول النامية.

– مساعدة المسؤولين على تبني السياسات الملائمة وبالتالي إمكانية تحقيق النتائج الأفضل كما أن تحرير التجارة البينية سيحقق لنا مزايا وفوائد ناتجة عن التبادل والتخصص والتوسع في الإنتاج والتنوع والوفورات وهناك رأي يقول أنه إذا كانت التجارة القائمة هي تجارة بينية فإن تعديل الصناعة لتتناسب وقوى التنافس البيني تكون أسهل مما لو كانت قائمة على أساس الميزة النسبية.

وتهدف دراسة تحليل حجم التجارة البينية في مجلس التعاون لإظهار أثر قيام الاتحاد الجمركي على التبادل التجاري بينها باعتباره مرحلة مهمة من مراحل التكامل الاقتصادي حيث تم تشكيل الاتحاد الجمركي في يناير 2003م وهو نقلة نوعية لمسيرة العمل الاقتصادي المشترك لأنه يقوم على توحيد التعريفة الجمركية (5%) وإزالة معوقات التبادل التجاري وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير ومعاملة المنطقة الجغرافية للدول الست الأعضاء كمنطقة جمركية واحدة بحيث بلغ إجمالي التبادل السلعي بين دول المجلس لعام 1993م حوالي 11.1 بليون دولار ليرتفع خلال الفترة (1993–2002م) إلى 18 بليون دولار وبلغ متوسط حجم التجارة البينية لفترة (1993–2003م) أكثر من 15.2 بليون دولار أي بمتوسط معدل زيادة سنوية للتجارة البينية خلال هاته الفترة حوالي 5%[1].

يوضح الجدول التالي إجمالي حجم التجارة البينية بين دول المجلس وحصة كل دولة من الإجمالي خلال الفترة(2011–2014).

جدول رقم(12): يوضح حجم التجارة البينية لدول المجلس خلال فترة (2011–2014)

الوحدة: (مليون دولار %)

السنة	حصة كل دولة من إجمالي التجارة البينية لدول الخليج						الإجمالي
	الكويت %	قطر %	سلطنة عمان %	السعودية %	البحرين %	الإمارات %	
2011	7	4	17	31	17	26	66.547
2012	8	4	16	30	16	27	78.033
2013	7	4	15	33	16	26	96.285
2014	7	6	14	36	16	24	94.485

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على حسابات البنك الدولي.

[1] عبد العزيز الحمد العويشق، "**البينية في دول المجلس وتأثير قيام الاتحاد الجمركي على التبادل التجاري بينهما**"، مجلة التعاون، العدد 06، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، 2004.

وخلال عام 2014م شكل حجم التجارة البينية للمملكة العربية السعودية مع بقية دول المجلس نسبة 36% ثم تليها الإمارات العربية بنسبة 24% ثم سلطنة عمان بـ16% ثم تليها البحرين بـ14% ثم تأتي الكويت بـ7% وأخيرا قطر بنسبة 6% وهذا ما يوضحه الجدول السابق.

والمتتبع لحجم التجارة البينية لدول المجلس يلاحظ تطورا كبيرا بحيث ارتفعت إجمالي الصادرات البينية في المجلس من حوالي851.513 مليون دولار عام 2011 إلى860.734 مليون دولار عام 2014 أما بالنسبة للواردات فبلغ إجمالي الواردات البينية لدول المجلس385.927 دولار في عام 2011 وارتفعت إلى476.012 دولار في عام 2014 ويوضح الجدول التالي حصة كل دولة من الصادرات والواردات من التجارة البينية .

جدول رقم (13): يوضح حصة كل دولة من دول المجلس من التجارة البينية (2011-2014)

الوحدة (مليون دولار)

الدولة	حصة كل دولة من الواردات البينية			حصة كل دولة من الصادرات البينية		
	2011	(2013-2012)	2014	2011	(2013-2012)	2014
الإمارات	164.1	181.7	189.6	200.1	232.1	213.9
البحرين	18.7	14.6	20.1	22.1	22.2	23.78
السعودية	131.5	168.1	173.8	364.6	388.4	342.4
عمان	24.1	35.5	30.9	47.1	52.1	53.2
قطر	22.3	26.8	30.4	114.4	132.9	126.7
الكويت	25.1	229.3	31.0	102.7	114.4	100.6

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على حسابات البنك الدولي.

ونلاحظ من خلال الجدول ارتفاع أرقام الصادرات البينية عن أرقام الواردات البينية وهذا التباين راجع بشكل أساسي إلى تباين أرقام صادرات الدول المجلس إلى دول الإمارات وكذلك إلى أرقام دولة الإمارات من الواردات من دول المجلس.

كما تعتمد دول المجلس وتحافظ على مستوى مرتفع من الإنتاج التجاري وذلك من خلال الأفضلية التي حققتها (الأفضلية النسبية) في منطقة الـ: "مينا" وذلك لتبوئها مرتبة عالية في تكامل سوق العمالة وذلك من خلال تركز معظم التدفق داخل المنطقة وعملات قابلة للتحويل مع أسعار صرف إسمية ثابتة وحركة حرة لرأس المال.

وشكلت أنظمتها المالية المتقدمة فضلا عن ذلك حافزا مهما لتعزيز تكاملها مع الاقتصاد العالمي، كما كان للإصلاحات المتخذة في دول المجلس دور كبير في زيادة التجارة البينية بتكثيف جهودها عبر تقديم خطط وإجراءات لتعزيز نمو القطاع الخاص وتنمية الموارد البشرية[1].

[1] البنك الدولي، تقرير "التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، دار الساقي، بيروت، 2004، ص164.

ولتحرير التجارة أثر على بعض القطاعات والصناعات فيكون هناك رابح وخاسر، وبالتالي يجب أن تكون وتيرة الإصلاحات شاملة وأن تأخذ بعين الاعتبار القطاعات التي من الممكن أن تكون فيها تكاليف مرتفعة.

أما النتيجة المستخلصة من تحليل التجارة البينية لدول المجلس هو أن التبادل التجاري قد قفز فترة ملحوظة خلال السنة الأولى من قيام الاتحاد الجمركي. كما لا ننسى أن إنشاء منطقة التجارة الحرة لدول المجلس(1983–2002) صاحبها ارتفاع ملحوظ في معدلات التجارة البينية في السنوات الأولى من قيامها إلا أن تلك المعدلات انخفضت، بل كان سالبا في بعض السنوات نتيجة لاستمرار بعض معوقات التجارة البينية والحروب بالأخص حرب الخليج الأولى.

مما سبق يتضح لنا بأن التجارة البينية في مجلس التعاون بإمكانها أن تلعب دورا حيويا في تشجيع وتعزيز التكامل بحيث تطورت من 851.513 مليون دولار عام 2011 إلى860.734 مليون دولار عام 2014. السبب في ذلك هذا النوع من التجارة (التجارة البينية) بإمكانها أن تزدهر حتى في حالة الأوضاع التي تكون فيها هياكل الإنتاج والتجارة فيما بين الشركاء التجاريين تنقصها التكاملية الفعالة كما هو الحال السائد الآن، بالتالي تستطيع دول المجلس استنباط آليات لتطوير التجارة البينية بينها وإحدى هذه الآليات مثلا من خلال ترتيبات المساهمة الإنتاجية على المستوى الإقليمي والتي تتضمن البدء بعمل جزء من عملية التصنيع لسلعة محددة في بلد ما من دول المجلس وتحويل النشاط الآخر لدولة أخرى كأن تنتج هيكل السيارة في دولة (أ) ثم يشحن إلى الدولة (ب) لأجل التجميع مع الأجزاء الباقية ومن تم إعادتها إلى الدولة (أ) عبر الإقليم، وحسب رأي بعض الخبراء الاقتصاديين فإن ترتيبات المساهمة في الإنتاج بين الدول أدت إلى تحقيق مستوى عالي من التجارة البينية بين دول التكامل القائمة.

وللحفاظ على معدلات نمو مرتفعة في المستقبل للتجارة البينية سوف يتطلب تحقيق تعاون وتكامل أعمق عن طريق تطوير التكامل الراسي لهيكل الإنتاج في الإقليم وهذا من شأنه أن يجعل دول المجلس تتخصص في خطوط مختلفة للإنتاج الصناعي وبالتالي الزيادة في حجمها وكذلك مراجعة معوقات التجارة البينية وإزالتها واستكمال مراحل التكامل فيما بينها لتعظيم وتعميم الفائدة.

خاتمة الفصل:

الخاتمة انطلاقا من العرض السابق لرابطة الأسيان، فإن دولها تحاول تعزيز التعاون التجاري والمالي والصناعي والتعاون في مجال الاستثمار، وفي مجال قطاعات أخرى كقطاع الطاقة والثروات المعدنية ومجال الخدمات والنقل والاتصالات فيما بينها، كما قامت الرابطة بتعزيز علاقاتها مع مؤسسات إقليمية ودولية مع تعزيز الروابط الخارجية في عالم يتزايد اعتماد المتبادل على التكتلات الأخرى.

لهذا أثبتت تجربة الأسيان قدرة الدول الأعضاء على العمل المنظم التي بدأت بخمس دول ثم تضاعف العدد خلال عقدين من الزمن، وتطورت الطموحات من ترتيبات تفضيلية إلى ترتيبات وحدة تكاملية بين الدول الأعضاء تهدف من ورائها إلى بناء اقتصاد متكامل قوي يرتكز أساسا على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة، وساعد على حل النزاعات حول النظم التجارية، ويوحد العمل لمواجهة الأزمات الطارئة وزيادة الدخول الحقيقية وزيادة معدل التعاون الاقتصادي .كما نجح هذا التكتل إلى رفع اقتصاديات الدول الأعضاء إلى صفوف الدول المصنعة حديثا، وهذا يعود إلى انفتاح هذا التكتل على العالم الخارجي وتوثيق علاقاته مع دول أخرى من أجل إقامة مناطق تجارة حرة مع هذه الأخيرة، ولم يبقى تكتلا اقتصاديا مغلقا على الدول.

خاتمة

نرى أن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول خاصة المتقدمة منهاء التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب على هذه التكتلات فأصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة العالمية التي تحكم العلاقات الدولية في الوقت الراهن.

أن موضوع التكامل الاقتصادي احتل بمختلف أشكاله وصوره مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصاديات الحديثة، بعدما أدركت مختلف دول العالم أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها، وباعتبار الآسيان هو من أبرز أشكال التكامل الاقتصادي العالمي، حيث عمد منذ نشأته على توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية في إطار تكاملي تمخض عنه قوة اقتصادية أو اتحاد اقتصادي عالمي محصل سنوات من العمل والتواصل امتد أكثر من ثلاثين عام.

باعتبار التجارة البينية من المداخل الهامة للتكامل الاقتصادي ونظرا للدور الذي تؤديه في دفع مسيرته نحو الأمام كان – على دول الآسيان أن تعمل على تنميتها وتطويرها ولن يتسني لها ذلك إلا إذا عملت على إزالة وتخفيف العوائق التي تواجهها.

وقامت دول الأعضاء بتنسيق سياستها التجارية للوصول إلى سياسة موحدة في مواجهة العالم الخارجي ولعب الآسيان دور مركزيا في موضوع تحرير التجارة الخارجية باعتباره أكبر قوة تجارية في العالم حيث ساهم بأكثر من 20% من إجمالي صادرات وواردات العالمية، وبالرغم من أن تحرير التجارة في إطار تجمع اقتصادي يؤدي إلى رفع معدلات التبادل التجاري فيه و حجم هذه الزيادة مربوط بعوامل أساسية منها تنوع هياكل الإنتاج بين الشركاء، المناخ الاقتصادي، السياسات الاقتصادية .... الخ. وذلك بإزالة العوائق التجارية فيما بينهم ويمكن أن ينتقل من تكامل مقتصر على تحرير التجارة في السلع إلى تكامل المتعلق بالسياسات كما هو الحال في الآسيان.

كما ركزت التجارة البينية للاسيان على المبادلات التجارية بين دول الأعضاء على عكس التجارة الخارجية التي تكون بين الأعضاء والدول غير الأعضاء أو الشريكة وقد سجلت مستوى عالي بالنسبة للتجارة الخارجية وهذا لأهمية السوق الداخلية للاسيان.

الفرضية:

التكامل الاقتصادي هو اندماج مجموعة من الدول التي تربط بينهما علاقات اقتصادية من أجل الاتحاد النقدي.

التكامل الاقتصادي هو اتفاق بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينهما مع قيامها بالتنسيق بين سياستها الاقتصادية لإزالة التميز الذي قد يكون راجعا إلى الاختلاف في هذه السياسات ولابد أن يكون هناك تدرجا في

هذا الاندماج أو التعاون بدء من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد النقدي الذي يتعدى تمرير المبادلات وحركة الأشخاص والأموال وتوحيد السياسات الاقتصاديات والمالية وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية2:

إن التكتلات الاقتصادية تساهم في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية وذلك باعتبار أن هذه المنظمة تساعد على زيادة التجارة بين دول الأعضاء بها، لنتيجة إزالة القيود الجمركية والإدارية و من ثم توسيع دائرة الأسواق و سهولة تدفق السلع التي كانت تواجه سابقا معوقات تزيد من تكلفة وصولها للمستهلك و أصبحت تواجه تعريفة جمركية موحدة وهذا ما يزيد من فرص تدفقها بين دول الأعضاء مما يجعل التجارة البينية أداة أساسية في تصوير أبعاد التكامل الاقتصادي وهذا ما يؤكد الفرضية الثالثة.

الفرضية3:

يعد الآسيان من أهم وأنجح تجارب التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن فبدأ بخمسة أعضاء فقط ثم أخذ في التوسع إلى أن وصل عشرة أعضاء، واعتمدت التجربة على تحرير التجارة البينية للسلع فيما بينها، وتكتيف المبادلات التجارية وتنوعها حيث أصبحت كل دولة عضو أكثر من نصف تجارتها الخارجية تتم مع دول الاتحاد وهذا يؤكد الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

–التكامل الاقتصادي هو صيغة متقدمة من صيع العلاقات الاقتصادية، والتي تشمل كافة الإجراءات التي يتفق عليها دول الأعضاء لإزالة القيود على حركة التجارة البينية فيما بينها.

– يستوجب نجاح التكامل الاقتصادي عدم وجود خلافات بين دول الأعضاء سواء كانت سياسية واقتصادية.

– تعد الآسيان من نماذج التكامل الاقتصادي في العالم، حيث أنه تسارعت تصوراته لتعزيز وتفعيل التجارة بين دول الأعضاء، وبين دول أخرى من أجل توسيع جانب عضويته.

– أول شريك للاسيان وأكبر قوة اقتصادية عالمية هي الصين ثم ثاني شريك تجاري هي الو.م.

– أن نسبة التجارة الآسيان في البضائع أعلي من التجارة خارجها في معظم الدول الأعضاء وهذا يعكس الى حد ما الروابط تاريخية وموقع الجغرافي.

– يعتبر التبادل التجاري بين الشركاء من أهم أهداف أي تكل اقتصادي من خلال تحرير التجارة من القيود المعيقة وزيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة رقعة السوق وكفائتها.

❖ **الاقتراحات والتوصيات:**

وبعد مجموع النتائج التي توصلنا إليها ارتأينا اقتراح توصيات التالية:

– على دول الأعضاء تكثيف وتوزيع المبادلات التجارية مع دول الأعضاء أكثر من تجارتها الخارجية مع غير الأعضاء دول.

- تقليص الفجوات بين الأداءات الاقتصادية لدول الآسيان لأنه يضم اقتصاديات قوية وأخرى ضعيفة.
- على الآسيان في مرحلة القادمة تعميق تكامله الاقتصادي وذلك بانتهاج سياسات اقتصادية سليمة تخدم التكتل وإتباع وصفات علاج تتناسب مع واقع حال الإقليم ومكوناته ومضي قدما وتعميقه وتوسيعه بشراكات أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

❖ **الكتب**

1- أحمد محمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مصر، مؤسسة رؤية للطبع والنشر والتوزيع، ط1، 2009.

2- أشرف أحمد العدلي، "**التجارة الدولية**"، مصر، مؤسسة طيبة وشركة رؤية للنشر والتوزيع، ط1، 2006.

3- إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، طبعة 3، الدار العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.

4- جاسم بن محمد القاسمي، **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إنجازاته وتحدياته**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1999.

5- حسين عمر، **التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، 1998.

6- السيد محمد أحمد ألسريتي ، "**لتجارة الخارجية**"، الإسكندرية الدار الجامعية، 2009.

7- عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

8- عبد الباسط وفا، **دراسات في مشكلة التجارة الخارجية**، مصر، دار النهضة العربية، 2000.

9- عبد العزيز عجيمة، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعية، المصرية، الإسكندرية، 1977.

10- عبد الغني عماد وآخرون، **الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

11- العربي فروق، **عولمة المبادلات مسار وأثار**، الجزائر، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 2006.

12- علي عبد الله المناعي، **التكتلات الاقتصادية دورها في تطور التجارة البينية**، البحرين، الإصدارات العلمية لمركز البحرين للدراسات والبحوث، 2005.

13- عماد الليث، **بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

14- كامل بكري، **الاقتصادي الدولي، التجارة والتمويل**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2002.

15- محمد توفيق، عبد المجيد، **العولمة والتكتلات الاقتصادية**، دار الفكر الاقتصادي شارع سوتير الإسكندرية، 2013.

16- محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003.

17- محمد محمود يوسف، "**الإدارة الإستراتيجية لتكاليف النقل ودورها في تنمية حركة التجارة العربية البينية**"، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003م.

18- مرياتى محمد وآخرون، **التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل** ، ط 1، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

❖ **المقالات والمجلات**

19- أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي**، مجلة جسر التنمية، العدد81، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس2009

20- احمد محمد الفرج، الاسيان والابيك، **خيارات الإقليمية والعالمية في شرق أسيا**، السياسة الدولية،العدد 116، القاهرة، افريل 1996.

21- جاسم صهيب، **كتلة اقتصادية لشرق أسيا-قضايا دولية**، العدد346، أفريل 1996.

22- زايري بلقاسم، **تحليل إمكانية التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد6، العدد1، فيفري2009.

23- عبد العزيز الحمد العويشق، "**البينية في دول المجلس وتأثير قيام الاتحاد الجمركي على التبادل التجاري بينهما**"، مجلة التعاون، العدد 06، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، 2004.

24- عبد العزيز الحمد العويشقي، "**التجارة البينية في دول المجلس وتأثير قيام الاتحاد الجمركي على التبادل التجاري بينها**"، مجلة التعاون، العدد 60، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2004.

❖ **الرسائل الجامعية**

25- آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، باتنة، 2007.

26- خبازي فاطمة الزهراء، "**المنافسة لأورو دولار ومستقبل النظام النقدي الدولي**"، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005م.

27- زاهية لموشي، **آلية تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية في ظل العولمة دراسة حالة دول مجلس التعاون الخارجي**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير وعلوم تجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، السنة الجامعية 2016_2015.

28- السعيد بوشلول، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول خليج العربية وآفاقه**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2008.

29- عادل شنيني، **التكامل الاقتصادي وتفعيل التجارة البينية بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية المركز الجامعي غرداية، 2011.

30- عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التدارة الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، اقتصايات الأعمال والتجارة الدولية، 2011-2012.

31- عبد الوهاب الرميدي، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.

32- قصري محمد عادل، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية – دراسة مقارنة بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي** –، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، 2008.

33-ماداني لخضر، "**تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية**"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006.

34- محمد خليل المترلاوي، "**التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي**"، رسالة ماجستير غير منشورة، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، 2002.

35- مهيز ابتسام وزادي ليندة، **تقييم دور التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمات المالية – دراسة حالة الاتحاد النقدي الأوروبي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، 2013.

❖ **<u>الملتقيات والمؤتمرات</u>**

36- **الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي**، المسيرة والإنجاز، الرياض، ط4، 2009.

37- بريهمى فارس كريم، **تفعيل التعاون الاقتصادي العربي، ضرورة حتمية فى ظل الترتيبات التجارية الدولية**، المؤتمر العلمي الأول حول اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير، عمان، 2003.

38- البنك الدولي، تقرير "التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، دار الساقي، بيروت، 2004.

39- سامي عفيفي حاتم، "**خصائص النظام أروجواي – مراكش التجاري متعدد الأطراف**–، مداخلة ضمن المؤتمر بعنوان (الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية)، بتنظيم كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، المجلد الأول، ط1، 9-11 ماي 2004.

40- سعيد سويد، **منظمة التجارة العالمية الأهداف المبادئ وشروط الانضمام**، مداخلة ضمن مؤتمر بعنوان (جوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية)، بتنظيم كلية الشريعة والقانون وغرفة التجارة وصناعة دبي، المجلد الأول، ط1، 09-11، ماي 2004.

41- عمر محمد سالمان، "**نموذج تسهيلات التجارة ودوره في إزالة العقبات غير الجمركية للتجارة**"، المؤتمر الدولي بعنوان (التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي)، بالجامعة الأردنية، عمان، 20-22 سبتمبر، 2004م.

42- مصطفى سلامة حسين، **النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية: الهدف والمبادئ –"احترام قواعد"**، مداخلة ضمن مؤتمر بعنوان (الجوانب القانونة والاقتصادية باتفاقيات منظمة التجارة العالمية)، بتنضيم كلية الشريعة والقانون وغرفة التجارة والصناعة دبي، المجلد الأول، ط1، 09-11، ماي 2004

❖ **المواقع الالكترونية**

43- **www.riyodlchomler.com/doc/traderelation.don**

44- **https://journals.openedition.org/insaniyat/8350?lang=en**

45- **http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Intra-EU_trade_in_goods**

45- **http//www.onlineassosiate.net**

ملخص

في ظل هذه التحولات واجتنابا لانعزال لجأت بعض الدول إلى إقامة تكتلات فيما بينها سواء دول متقدمة كانت أو نامية ،لذا فقد شهد الاقتصاد العالمي منذ التسعينات اتجاها نحو تكوين كتل اقتصادية وإنشاء مناطق تجارة حرة والاتحادات الجمركية وتعتمد قيام هذه التكتلات بصفة أساسية على ما يربط هذه الدول من روابط ومصالح مشتركة، وهذا نتيجة لما يتضمنه هذا التكتل العديد من المكاسب والمزايا وبنتيجة عنه من تحسين الشروط التبادل التجاري للدول الأعضاء وانتعاش التجارة البينية بينهم نتيجة إلغاء القيود والحواجز فيما بينهم وانتهاج لسياسة موحدة تجاه الدول غير الأعضاء، وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة التكامل الاقتصادي، ومراحله وكشف العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتجارة البينية وقد خصصنا دراسة رابطة للأسيان كنموذج الذي يصبو إلى تكامل اقتصادي حقيقي ويعتبر التجربة الرائدة والنموذج على مستوى إقامة تكتلات عالمية، وتوصلت الدراسة على رابطة الآسيان كتلة تجارية موحدة كما من المعروف فان الرابطة قد نشأت بعدد محدود من الدول (6 دول) واخذ في التوسع إلى أن أصبح 10 دولة وأدى قيامه وتطور سواء من حيث عدد الدول الأعضاء أو توصوله إلى هذه الدرجة من التكامل إلى زيادة تجارة البينية الدول الأعضاء وعمل رابطة الآسيان إلى تكثيف مبادلات تجارية بين الدول وأصبحت الدول الأعضاء أكثر من نصف تجارتها خارجية تتم مع دول الرابطة وأكبر تاجر في العالم من حيث السلع والخدمات.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، التجارة البينية، رابطة الآسيان، التكتلات الاقتصادية.

summary

In light of these transformations and in order to avoid isolation, some countries resorted to establishing blocs among themselves, whether developed or developing countries. Therefore, the global economy has witnessed since the nineties a trend towards forming economic blocs and establishing free trade areas and customs unions. The establishment of these blocs depends mainly on what links these countries of common ties and interests, and this is a result of what this bloc includes many gains and advantages and as a result of improving the terms of trade exchange for member states and the recovery of intra-trade among them as a result of the abolition of restrictions and barriers between them and the adoption of a unified policy towards non-member states, and this study aims to shed light on the phenomenon of Economic integration, its stages and revealing the relationship between economic integration and inter-trade. of the countries (6 countries) and it expanded until it became 10 countries and led to its establishment and development, both in terms of the number of member states or the number of member states Reaching this degree of integration to increase intra-ASEAN trade and the work of ASEAN to intensify trade exchanges between countries. More than half of its foreign trade is with the ASEAN countries and the largest trader in the world in terms of goods and services.

Keywords: economic integration, intra-trade, ASEAN, economic blocs.